



TOGETHER
for a sustainable future

OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.



TOGETHER
for a sustainable future

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as “developed”, “industrialized” and “developing” are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

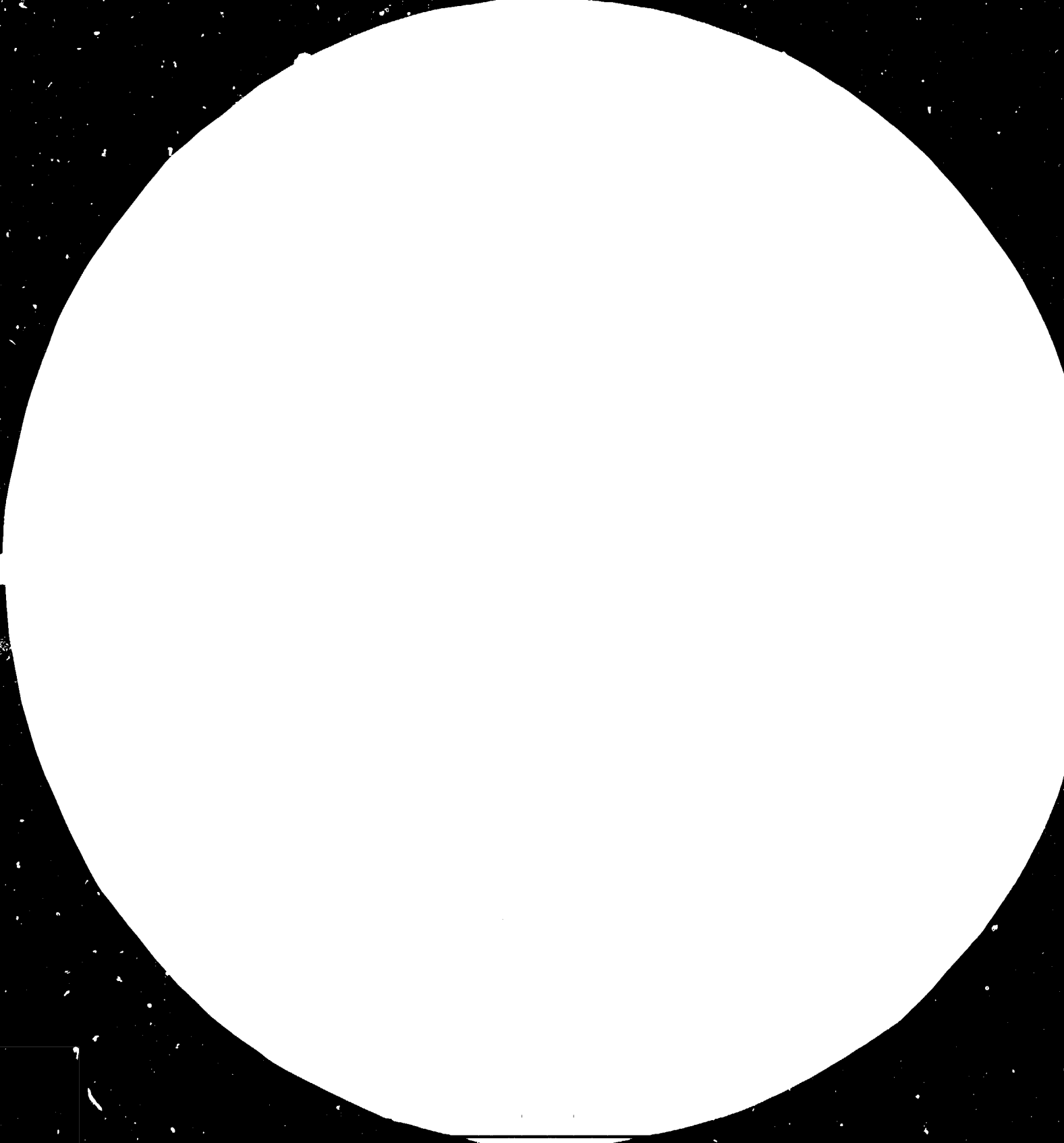
FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org





28



32



36



40



MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART

NATIONAL BUREAU OF STANDARDS

1963-AUG-DECEMBER, U.S. MATHEMATICS

5010-108-01-0000-0000-0000-0000-0000-0000

البند هـ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الدولي و الاجراءات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك السياسات الصناعية، واسهام اليونيدو في المجالات الحيوية لتنمية الصناعية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ :

تعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية

ورقة أساسية أعدتها أمانة اليونيدو

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١٠ - ١ مقدمة
		<u>الفصل</u>
٥	١٩ - ١١	الأول - الوضع الدولي الراهن وآثاره على الصناعة
		الثاني - التقدم والقيود والتوقعات في مجال تمويل
٩	٦٩ - ٢٠ الصناعة في البلدان النامية
		ألف - التمويل الخارجي من أجل التنمية
٩	٥٣ - ٢٠ الصناعية
		باء - تجربة مؤسسات التمويل الوطنية
١٩	٥٧ - ٥٤ في مجال التمويل الصناعي
٢٠	٦٨ - ٥٨ النظرية " الكلية "
٢٤	٦٩ الاستنتاجات
٢٥	١٠٦ - ٧٠ ثالثا - دور التمويل المحلي للتنمية الصناعية
٢٥	٨٥ - ٧٠ ألف - المشاكل والآفاق
		باء - دراسات اليونيدو الاستقصائية
٢٩	٩٨ - ٨٦ للتمويل المحلي للصناعة في البلدان
	 النامية
٣٢	١٠٤ - ٩٩ جيم - دور الدولة كوسيط ماني
٣٤	١٠٦ - ١٠٥ دال - تمويل الصناعة الصغيرة النطاق
		رابعا - آثار المقترحات الأخيرة بشأن اصلاح النظام
٣٥	١٦١ - ١٠٧ المالي الدولي على التمويل الصناعي
		ألف - المقترحات الرامية الى زيادة
٣٦	١٣٧ - ١١٦ تمويل العجز المالي والبرامج
	 الاستثمارية في البلدان النامية ..
		باء - المقترحات الرامية الى تعزيز
٤١	١٤٠ - ١٣٨ السيولة في الاقتصاد الدولي
		جيم - المقترحات الرامية الى توسيع
٤٣	١٤٧ - ١٤١ التمويل التحويلي

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٤٤	١٥٢ - ١٤٨	دال - المقترحات ائرامية الى تيسير الاشتراطات
		هاء - المقترحات الخاصة بالتركيز على
٤٧	١٦٠ - ١٥٣	البلدان النامية المنخفضة الدخل
٤٩	١٦٣ - ١٦١	واو - الاستنتاجات
		خاسا - التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان
٥٠	٢٠٠ - ١٦٤	التمويل الصناعي
		ألف - مؤسسات التمويل متعددة الأطراف
٥٠	١٧٦ - ١٦٧	القائمة حاليا في البلدان النامية ..
		باء - الأشكال الجديدة للتعاون بين
		مصارف البلدان النامية في ميدان
٥٤	١٩٣ - ١٧٧	التصنيع
		جيم - آثار التعاون بين بلدان الجنوب،
٥٧	١٩٩ - ١٩٤	خاصة في مجال التمويل الصناعي
٥٩	٢٠٠	دال - الاستنتاجات
٥٩	٢١٥ - ٢٠١	سادسا - ملخص، ومساائل طارئة
٦٤	٢٢١ - ٢١٦	سابعا - التعاون الدولي ودور اليونيدو
٦٦	الحواشي

مقدمة

- ١ - تضمن اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية الصناعية والتعاون في الميدان الصناعي، اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لليونيديو في ١٩٧٥ (A/10112، الفصل الرابع)، عدة توصيات فيما يتعلق بميدان التمويل الدولي، وخاصة في الفقرة ٦١ (ج)، التي تدعو الى ايلاء الاهتمام لانشاء صندوق دولي محايد للاستثمار في البلدان النامية. كذلك أرست الفقرة الأساس لصندوق الأمم المتحدة الحالي للتنمية الصناعية.
- ٢ - وقد اشتملت الأعمال التحضيرية للمؤتمر العام الثالث، الذي عقد بنيودلهي في ١٩٨٠، على تحليل شامل لميدان التمويل الصناعي^(١). وأكد المؤتمر على أهمية دور التمويل في الصناعة وكذلك على ضرورة وضع أشكال جديدة للتمويل الدولي بغية ايجاد أموال صناعية معمرة. وطلب الى اليونيديو القيام بأنشطة تحضيرية هامة في هذا الصدد.
- ٣ - وقد قدمت أمانة اليونيديو الى مجلس التنمية الصناعية في دورته الخامسة عشرة اقتراحا بانشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية. وبينما واصل المجلس طلب تقارير عن التطورات ذات الصلة بهذا الموضوع، فإنه أرجأ اتخاذ أي اجراء آخر بشأن هذا الاقتراح.
- ٤ - وفي المشاورة الأولى بشأن التمويل الصناعي، التي عقدت بمديسد في ١٩٨٢، تبين أن هناك مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالتمويل الخارجي للتصنيع في البلدان النامية، وقد تتفاقم إذا سادت الظروف القائمة حاليا. وأوصيت اليونيديو بمواصلة تحليل مشكلات تمويل الصناعة في البلدان النامية وخاصة الأسباب الأساسية لهذه المشكلات وكذلك الآليات والممارسات القائمة التي تجعل من الصعب الحصول على التمويل.
- ٥ - ويجري حاليا تحديد واعداد البرامج في البلدان النامية عن طريق البرنامج المشترك بين البنك الدولي واليونيديو والبرنامج التعاوني الاستثماري لليونيديو. ويسعى البرنامج لتعبئة التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية عن طريق اقامة اتصالات مختلفة واسعة بالمستثمرين ومؤسسات التمويل. كذلك فإن لدائرة الترويج للاستثمار مكاتب في سبعة بلدان، ويصدر بانتظام دليل للموارد المالية المتاحة للبلدان النامية.
- ٦ - وتستعرض هذه الورقة أهم الموضوعات في ميدان التمويل الصناعي في الوقت الحاضر وفي العقود المقبلة، لنظرها في المؤتمر العام الرابع. كذلك ينبغي استخدامها بوصفها الأساس الضروري لتحديد دور اليونيديو في هذا الميدان مستقبلا.
- ٧ - ويغطي التمويل الصناعي مجال التفاعل بين الصناعة والتمويل. ومن ثم فإن تحديد الموضوع ليس مسألة يسيرة. بيد أنه يتسم بخصائص معينة تميزه عن غيره من أشكال التمويل، وأساسها جميعا مرور وقت طويل قبل أن تبلغ الاستثمارات الصناعية، ولا سيما في مجالات القدرات الجديدة، مرحلة الاسترداد. وأنسب أشكال التمويل للصناعة هو الذي يكفل تلبية متطلبات الاسترداد طويل الأجل (فيما يتعلق بآجال الاستحقاق وثبات أسعار الفائدة ودرجة تحاشي تقلبات أسعار الصرف وتكاليف الصفقة وما الى ذلك).

٨ - ولا يقتصر التمويل الصناعي على الاستثمار الثابت ، اذ يجب أن يوفر أيضا رأس المال العامل لتغطية تكاليف المواد الخام وقطع الغيار واليد العاملة والأعمال الحارية وما الى غير ذلك . فالتمويل الصناعي ليس ضروريا لخلق طاقة جديدة فحسب ، وانما أيضا لترشيد الطاقة الموجودة والحفاظ عليها وتحديثها وتحسينها . كذلك ويقتضي كل نوع من التمويل شروطا ومواصفات خاصة . وبالنظر الى انتشار ظاهرة القصور الواضح في الانتفاع بطاقة المصانع الكاملة في الأغلبية الساحقة من البلدان النامية ، تتبدى الحاجة الماسة الى ترشيد الطاقة المتوفرة وتحسينها ، وهو ما يحتم مباشرة في حد ذاته في تعبئة الموارد الاضافية ، اذ تعمل المؤسسات بطريقة أكثر فعالية مما يزيد فوائدها أو يخفف عجزاتها . كذلك ، يمكن تخصيص الموارد بطريقة بناءة ، بدلا من تبديدها على طاقة انتاجية غير فعالة ينتفع منها انتفاعا ناقما .

٩ - ويمكن أن يؤثر توفر التمويل أو عدم كفايته على التصنيع ليس في العمليات الصناعية ذاتها فحسب ، أي على صعيد المشاريع الصناعية ، بل أيضا على الهياكل الأساسية الصناعية والبشرية والمادية والتكنولوجية وعلى الصعيد الأعم للتدفقات المالية من أجل التنمية . وتخصيص اعتمادات كافية للتدابير التي تسهم في التصنيع أمر ذو أهمية فيما يتعلق بهذه التدفقات الأعم .

١٠ - وتعني هذه الورقة كذلك بالعقبات التي يفرضها نقص التمويل الحالي والمتوقع ، وبالتدابير اللازمة لتذليلها . وقد أشير الى الوضع الدولي الراهن والسبب الخيرة بمصادر التمويل الدولي القائمة والمعوقات والمشاكل التي صودقت في البلدان النامية . وادراكا لواقع أن معظم عمليات الاستثمار تمول من مصادر داخلية فان الورقة تناولت أيضا موضوعات التمويل المحلي ، بما في ذلك دور الدولة كوسيط مالي . ثم استطردت الى تحليل النظام المالي الدولي واستعرضت المقترحات الراهنة للإصلاح وحللت وقعها المحدد على التمويل الصناعي . وأخيرا ، تبحث الورقة دور مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف الخاصة بالجنوب والتعاون الممكن فيما بين البنوك في البلدان النامية في مجال التعجيل بتصنيع البلدان النامية في العقود القادمة .

أولا - الوضع الدولي الراهن وآثاره على الصناعة (٢)

١١ - توقف نمو الانتاج العالمي في ١٩٨٢ وهبطت التجارة العالمية هبوطا كبيرا حجما وقيمة للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية (بلغ الهبوط ٦ في المائة بالقيمة الحقيقية في ١٩٨٢) . وبينما تأثرت مجموعات البلدان كافة بهذا الوضع ، فانه تبين أن البلدان النامية كانت أكثرها تعرضا لآثار الأزمات الاقتصادية الدولية . وكانت سنة ١٩٨٢ هي السنة الثالثة على التوالي التي هبط فيها الدخل الحقيقي للفرد في البلدان النامية . ويسود الآن العالم النامي كله اقتطاعات من الميزانيات وأرجح النقص ، وتردي أحوال المعيشة . والانكماش الذي فرض على البلدان النامية ، بما فيها البلدان المصدرة للنفط ، يهدد المكاسب التي أحرزت في مجال التنمية الاقتصادية . اذ عجزت تلك

البلدان عن حماية قطاعاتها الانتاجية من التقلبات في أسعار الفائسدة والمصرف . وارتفعت معدلات البطالة بسرعة أكبر والى مستويات أعلى كثيرا عنها في البلدان المتقدمة النمو . وعلاوة على ذلك ، فعليا ما حدث ذلك دون وجود شبكة الأمان المتمثلة في نظم الضمان الاجتماعي الشائعة في البلدان الصناعية . ومن ثم فإن البطالة في الجنوب ، لا تعكس بل انها تضخم بالأحرى البطالة التي توجد في الشمال ، كما أن آثارها بدت من الخلل . وقد تجلى هذا في كثير من البلدان النامية في شكل المزيد من السخط واختلال التوازن الاجتماعي .

١٢ - وينبغي النظر الى أزمة النمو هذه في الجنوب في ضوء خلفية التقدم والتحول الهيكلي اللذين حدثا في العقدين المنتهيين حوالي سنة ١٩٧٨ . فقد تقدم النمو الاقتصادي والتصنيع على مدى هذين العقدين بخطى سريعة وموَّلا غالبا من المدخرات المحلية وقد ازداد الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي ، من حوالي ١١ في المائة في الخمسينات الى زهاء ١٨ في المائة في الستينات ليصل الى قرابة ٢٤ في المائة في السبعينات . وأدت هذه الزيادة في الاستثمار الى تحول في هيكل هذه الاقتصادات . إذ ارتفعت حصة البلدان النامية من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم من ٨ في المائة في ١٩٦٣ الى ١١ في المائة في ١٩٨٢ بالأسعار الثابتة (١٩٧٥)^(٣) . غير أن ثمار هذا التقدم بل والتقدم ذاته مهددان الآن بالخطر ، ولا بد أن توجه الجهود للحيلولة دون حدوث ارتداد الى الخلف .

١٣ - وتختلف آثار الافلاس والتفكك الصناعي في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة النمو . فقد حدثت ظاهرتان محددتان تتزايد سرعة آثارهما في كثير من البلدان النامية . أولا ، تواجه الأصول الثابتة أي المصانع والمعدات ، في بعض البلدان ، تدهورا ماديا بسبب نقص العملة الأجنبية اللازمة لقطع الغيار والاحلال . وثانيا ، ان المهارات المتجسدة في العمال والادارة قد تفقد لعدم استخدامها أو بسبب الهجرة أو التوظيف في مختلف أعمال الاقتصاد المحلي .

١٤ - وقد يؤدي التفكك الصناعي المحتوم والتخلي عن الملكية والرقابة المحليتين ، ذات الاتجاه العام ، والاتجاه نحو الملكية الأجنبية بل وربما الملكية التي تنطوي على المزيد من الاحتكار ، الى اعاقه الجهود التي تبذلها الحكومات لادخال تغييرات أساسية على سياسة التصنيع . كذلك قد تزداد عمرا بعض الأنشطة مثل زيادة التعاون بين الجنوب والجنوب ، وتنفيذ بعض الاتفاقات والمكوك الرامية الى تيسير الانتاج المشترك والتجارة ونقل التكنولوجيا والتدريب أو غيرها من أشكال التعاون فيما بين البلدان النامية . وهكذا ، فان أزمة ١٩٨١ و ١٩٨٢ الاقتصادية لم توقف فحسب التقدم الصناعي الذي أحرز في الستينات والسبعينات بل قد يترتب عليها تقهقر يؤدي الى فقدان الطاقة الصناعية وقدرات القوى العاملة ومدى السيطرة المحلية والاستقلال الذاتي اللذين أحرزا بكثيرة من المثقة والتضحية في الستينات والسبعينات .

١٥ - وتتمثل أشد آثار الأزمة حدة على البلدان النامية في المجال المالي . فبين

١٩٨٠ و ١٩٨٢ ، هبطت الأسعار العالمية للحلح تحت وطأة الكساد العالمي^(٤) : إذ بلغ هذا الهبوط ٥٠ في المائة بالنسبة للبيذور الزيتية والزيت و ٤٠ في المائة لمشروبات المناطق المدارية و ٣٠ في المائة للمواد الخام الزراعية والمعادن . وقد أفضت الإجراءات الحمائية التي اقترنت بتفاؤل الطلب ، الى اعاقه صادرات الجنوب الى الشمال ، كذلك هبط حجم الصادرات من البلدان النامية ، بعد أن كانت قد ارتفعت بمعدل سنوي يبلغ ٣٤ في المائة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ . وقد نجم عن ذلك هبوط بلغ نحو ٤ مليارات من الدولارات الأمريكية على مدى عامين . وارتفعت مدفوعات خدمة الديون بنفس القدر تقريبا . وبدلا من أن تسهم عائدات تصدير البلدان النامية في تراكم الموارد من أجل النمو والتنمية في المستقبل ، فانها استخدمت لتأمين خدمة ديونها الأجنبية . ففي خلال السنوات الخمس الماضية ، ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، تدهور ميزان مدفوعات الحسابات الجارية للبلدان النامية ككل تدهورا حادا من عجز قدره ٢٨٨ مليار من الدولارات في ١٩٧٩ الى عجز يبلغ ٤٢٣ مليار في ١٩٨٠ و ٨٥٧ مليار في ١٩٨٢ . كذلك هبطت المعونة الانمائية الرسمية بالأسعار الحقيقية . كما أنه منذ ذلك الحين أصاب الركود - على أحسن تقدير - نصيب البلدان النامية في القيمة المضافة الصناعية في العالم بعد أن كانت قد ارتفعت من ٩٣ في المائة في ١٩٧٣ الى ١١ في المائة في ١٩٨٠ . وازداد الانتاج الصناعي في البلدان النامية فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ بنحو ٤٥ في المائة ، بينما ظل ثابتا منذ ذلك الحين . كذلك ظل تكوين رأس المال الاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يعدل حوالي ٢٥ في المائة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٠ ، بعد أن كان قد ارتفع من ٢١ في المائة في ١٩٧٣ .

١٦ - وارتفع اجمالي الدين الممتحق على البلدان النامية والذي كان قد بلغ ٢٥٠ مليار من الدولارات الأمريكية في ١٩٧٦ ، الى ما يربو على ٨٠٠ مليار دولار بحلول منتصف سنة ١٩٨٣^(٥) . وارتفعت كذلك مدفوعات البلدان النامية لتسديد الديون المصرفية متوسطة الأجل ، التي كانت تبلغ ٢١ مليار من الدولارات في ١٩٧٧ ، الى ما يزيد عن ٤٤ مليار بحلول ١٩٨٢ . وكان النمو الهائل للديون قصيرة الأجل في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، يعني أنه يجب على البلدان النامية تجديدها أو تسديد ما يزيد عن ١٤٠ مليار من الدولارات أو ثلاثة أضعاف تسديدات ديونها متوسطة الأجل ، في سنة ١٩٨٢ وحدها . وينبغي أن يضاف الى هذا الرقم مدفوعات الفوائد التي تبلغ ٦٠ مليار من الدولارات الأمريكية ، منها ٤٨ مليار عن الديون متوسطة الأجل ، بحيث يصل اجمالي مدفوعات البلدان النامية لخدمة ديونها الى زهاء ٢٤٤ مليار من الدولارات في ١٩٨٢ . وارتفعت نسبة خدمة الدين العادية ، أي خدمة الديون متوسطة وطويلة الأجل كنسبة مئوية من الصادرات من ٦ في المائة في ١٩٧٧ الى نحو ٢٤ في المائة في ١٩٨٢ ، بينما ازداد اجمالي نسبة مدفوعات خدمة الديون ، التي تشمل دفع خدمة الديون القصيرة الأجل وتجديدها ، من ٣٢ في المائة الى قرابة ٦٠ في المائة في ١٩٨٢ . وإذا أخذ في الاعتبار تجديد الدين قصير الأجل فان نسبة مدفوعات خدمة الديون تبلغ ٧٠ في المائة في المتوسط فيما يخص أكبر عشرين مدينا . وتصل الى نحو ١٠٠ في المائة بالنسبة لبعض البلدان . وتبلغ الآن خدمة الديون

كنسبة من الاقتراض الجاري حاليا ، فيما يتعلق بأقل البلدان نموا جميعا نحو ١٥٠ في المائة .

١٧ - وقد أدت هذه التطورات الى التشكك في قدرة البلدان النامية على خدمة ديونها وأعاقت قدرتها في الحصول على تمويل غير ميسر . وأصبحت الآن الحكمة المتفق عليها أن هذا الوضع يشكل تهديدا للنظام المالي العالمي ومن ثم للاقتصاد العالمي ككل . ولا شك في أنه لا يمكن التغلب على الأزمة المالية الدولية الراهنة ما لم يحدث انتعاش كبير في البلدان المتقدمة النمو . وما زال من غير المؤكد معرفة متى سيحدث مثل هذا الانتعاش وماذا سيكون مداه (٦) . وعلى الرغم من أن هناك دلائل على الانتعاش فسي الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، إلا أن الصورة الاجمالية ما زالت تتسم بالغموض الشديد وما فتئت السياسات الحكومية في أساسها سياسات انكماشية . لذا ، لا تزال مكافحة التضخم المالي لها الأولوية العليا في معظم الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . كما أن هناك أيضا قدرا كبيرا من الشك فيما إذا كان أي انتعاش يشمل البلدان النامية ويكون له التأثير اللازم على قدرتها على التصدير وعلى تحسين استعمال طاقتها في مجال الصناعة وخدمة ديونها الخارجية والحصول على النقد الأجنبي وعلى التمويلات الدولية اللازمة للتصنيع والتنمية .

١٨ - وحتى في مخطط قصر المدى وموات للاقتصاد العالمي لا تزال هناك مشاكل هيكلية أطول أجلا تتطلب اصلاحا هيكليا طويل الأجل بغية اطلاق عملية التنمية من جديد والحيلولة دون تكرار حدوث أزمات مماثلة للأزمة الأخيرة . وفي حين قد يساعد الانتعاش العالمي على مغاومة النكسات التي عانت منها البلدان النامية ، إلا أنه لن يحدث في حد ذاته تسرعا ينعق مع حاجاتها وتطلعاتها . ولتحقيق تحسين طويل الأجل في الحالة المالية للبلدان النامية ، يقتضي الأمر اجراء تغييرات هيكلية في تدفقات الواردات والمادرات . وهي تقتضي بدورها اجراء تغييرات هيكلية في الانتاج ، وهذه ستستدعي أيضا تغييرات وتنمية أساسية في مجال أسهم رأس المال ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التصنيع .

١٩ - وفي حين أن المظم به أن التدابير الضرورية لتحقيق انتعاش اقتصادي في العالم ، والتدابير قصيرة الأجل اللازمة لانتهاء أزمة الدين الحالية ، هي شرط لا بد من توفره لكل عملية نمو طويلة الأجل ، بما في ذلك عملية التصنيع ، وأن الأزمة الراهنة قد أحدثت تغييرات خطيرة في أهداف التصنيع طويلة الأجل ، فإن مثل هذه التدابير تدخل في نطاق السياسة الاقتصادية والمالية العامة أكثر مما تدخل في المجال المحدد للتمويل الصناعي . وبناء على ذلك فلن يتناولها هذا البحث الذي سيركز على الاصلاحات الهيكلية طويلة الأجل في التمويل الصناعي ، والتي تعد عوامل جوهرية في تحقيق أهداف تصحيح البلدان النامية والمعبر عنها في اعلان وحطة عمل ليما ، وكذلك في اعلان نيودلهي ، حالما ينطلق النمو العام .

ثانيا - التقدم والقيود والتوقعات في مجال
تمويل الصناعة في البلدان النامية

ألف - التمويل الخارجي من أجل التنمية الصناعية (٧)

١ - المساهمة الأجنبية في رأس المال (٨)

٢٠ - كان التمويل الأجنبي للصناعة التحويلية في البلدان النامية يتمثل ، تقليديا ، في شكل مساهمة وملكية وسيطرة تتركز في أيدي مساهمين أجنب . وقد أصبح ذلك غير مقبول سياسيا في العديد من البلدان ، وذلك اما بسبب الاعتقاد بأن الملكية الأجنبية للأصول المحلية لا تتفق مع الاستقلال الاقتصادي والسياسي ، أو لأسباب تتسم بالمزيد من الصيغة العملية تتمثل في أن الملكية والسيطرة الأجنبيةتين تمكنان المالك من الاستحواد نصيب غير متناسب مطلقا من الأرباح التي تدرها المؤسسة .

٢١ - وثمة بعض جوانب المساهمة في رأس المال تتناسب جيدا مع أحوال الشركات الصناعية في البلدان النامية ، وذلك باعتبار أن أشكال التمويل الأجنبي الأخرى ، لا تحقق هذا الغرض . وتنطوي قروض التمويل بلا استثناء تقريبا على التزامات ثابتة لخدمة الدين ، يتعين الوفاء بها بصرف النظر عن وجود أرباح لسداد المبالغ المستحقة . إن جميع المشاريع معرضة لحدوث تغيرات في أرباحها ومشاريع الصناعة التحويلية في البلدان النامية هي أكثر المشاريع عرضة للمخاطر بسبب التغيرات الشديدة في الطلب نتيجة لبعض المشاكل كالتقلبات في الأسعار الدولية للسلع المصدرة وأخطار الكوارث الطبيعية ، التي تؤثر كلها على القوة الشرائية المحلية وعلى توفر المدخلات الأساسية المسنودة . ومن الناحية النظرية ، على الأقل ، يشارك مقدمو المساهمة في رأس المال في تحمل هذا المخاطر بقدر لا يتعرض له مقدمو القروض . وهناك بعض المرونة في التزامات خدم المساهمة في التمويل ، في حين أن هذه المرونة تنعدم في حالة جميع القروض تقريبا ، وكذلك فإن خدمة المساهمة ، تتناسب جيدا بمقتضى تعريفها مع مكاسب الشركات وقدرتها على الدفع .

٢٢ - غير أن المساهمة الأجنبية لا تتلاءم دائما على نحو مثالي مع قدرة البلدان على الدفع . إذ من الممكن أن تحقق إحدى الشركات أرباحا في الوقت الذي يواجه فيه البلد المضيف مصاعب في ميزان مدفوعاته فيعجز عن توفير النقد الأجنبي لدفع أرباح الأسهم .

٢٣ - وكثيرا ما تعتبر اليوم المساهمة الاستثمارية في رأس المال ، أكثر تكلفة بالنسبة للبلد المضيف مما تكون عليه في حالات أخرى ، لأن المستثمرين يدركون أنهم يواجهون قدرا أكبر من المخاطر . وللأسباب نفسها ، ربما كان ثمة تحيز نحو الاستثمارات ذات العائدات السريعة على نحو استثنائي ، وضد الاستثمارات ذات الأرباح الموزعة على فترات زمنية طويلة ، وذلك على حساب نمط متوازن من التنمية الصناعية .

٢٤ - وليس من الغريب أن تمثل المساهمة في رأس المال نسبة متضائلة من التدفقات المالية الأجنبية إلى البلدان النامية . إذ هيبت هذه النسبة من ١٩ في المائة فقط من مجموع التدفقات في عام ١٩٧٠ إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٨١^(٩) . وفيما يتعلق بكثير من البلدان ، نضبت تماما .

٢ - الائتمانات الأوروبية الدولية

٢٥ - كانت الائتمانات الأوروبية الدولية أو المقدمة من هيئات منظمة في اتحادات أسرع أشكال التمويل الأجنبي نموا في السبعينات . فقد جعلتها سمات عديدة ذات جاذبية خاصة في نظر البلدان النامية . ذلك أن هذه الائتمانات ، على العكس من القروض المتعددة الأطراف مثل التي يقدمها البنك الدولي ، أو القروض الشئائية الرسمية أو الائتمانات التصديرية ، يمكن تدبيرها وصرها في أسرع وقت . وقد يكون ذلك ذا أهمية بالغة حينما يكون النشاط الممول جزءا من مشروع كبير متكامل ، وحين يمكن أن يتسبب أي تأخير في تكاليف باهظة للغاية . فضلا عن ذلك ، فهي غير مرتبطة بمشتريات من أي بلد واحد ، كما هي الحالة في الائتمانات التصديرية وفي نسبة عالية من المساعدات الشئائية . ومن ثم يتمتع المقترض بقدر أكبر من المرونة في الاستعمال النهائي لهذه الأموال . وكذلك يمكن أن يزداد اجمالي التدفق لهذه الائتمانات الأوروبية الدولية على نحو سريع جدا في ظروف معينة . وهذا على عكس القيود البيروقراطية التي تعسوق التغييرات السريعة في تدفق المساعدة الشئائية ، مثلا ، كما قد تكون له أهمية بالغة للغاية بالنسبة لبلد يواجه صعوبة مفاجئة وجدية في الحصول على النقد الأجنبي . ومن الميزات الاضافية للائتمانات الأوروبية (الدولية) أنها تتوفر في مجموعة واسعة من العملات ، وفي حقوق السحب الخاصة منذ عام ١٩٨١ ، مما يسمح للمقترضين أن يتنوعوا العملات التي تتألف منها حافظة ديونهم ، بطريقة منظمة (هذا على الرغم من أن المقترضين من البلدان النامية قلما استفادوا حتى الآن من هذه التيسيرات ، واقترضوا على نحو واسع بالدولارات الأمريكية) .

٢٦ - ومع ذلك ، هناك عدد من المثالب في استخدام الائتمانات الأوروبية الدولية لأغراض التمويل الصناعي . وذلك أن الأعباء المالية اللازمة لتلك الائتمانات قد تكون أعلى بكثير من الأعباء المتعلقة بغيرها من أشكال التمويل الدولي الأخرى . إذ أنها تتطلب أسعار فائدة تجارية كاملة ؛ إلى جانب عدد من الأعباء الأخرى (رسوم التوقيع ، ورسوم الإدارة ، ورسوم الالتزام ، ورسوم السحب الخ ٠٠) . كما يمكن أن يكون هناك فرق يبلغ أربع أو خمس نقاط في المائة زيادة عن سعر الفائدة على الودائع المقدمة من رابطة المصارف في لندن - (أي سعر الفائدة الأساسي للدولارات الأوروبية) ؛ ومثل هذا الفرق ينطوي على عنصر هام من عناصر المخاطر القطرية بالنسبة لمعظم البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فإن أسعار الفائدة ، بارتباطها بسعر الفائدة على الودائع المعروض فيما بين المصارف في لندن ، معرضة للتغيير ؛ وهذا يجعل من الصعب تحديد التكاليف

الكاملة للمقترض في الوقت الذي يجري فيه التفاوض بشأن القرض . والأسوأ من ذلك ، فإن هذه الحالة تربط هذه التكاليف بقدر من التضخم المالي الدولي ، والذي قد يكون له علاقة محدودة ، أو معدومة ، بالأنشطة التي يستخدم القرض فيها . فتزيد التكاليف عن الائتمانات الرسمية أو الائتمانات التصديرية ، وتكون آجال الاستحقاقات أقصر كثيرا . والاستحقاقات القصيرة نسبيا تحد من الوقت المتاح للتضخم لخفض القيمة الحقيقية لتسديد الدين . وكذلك فإن أجل الاستحقاق كثيرا ما يكون أقصر من أن يتيح للقرض توليد زيادة الانتاج التي تدفع منها أقساط الوفاء بالدين .

٢٧ - كما أن لعنصر المرونة أيضا مثالب حيث أن شروط الائتمانات الأوروبية الدولية لا يلزم أن يكون لها أي علاقة بمعدل العائد الاقتصادي أو فترات التسديد الخاصة بالأنشطة التي قد يستخدم المقترض الأموال بالفعل لتمويلها (ما لم تكن خصصت لتمويل مشاريع محددة) . ويضاف إلى هذه المثالب أنه تماما بقدر ما يمكن أن يزداد بسرعة حجم التمويل المتاح من الائتمانات الأوروبية الدولية ، بقدر ما يمكن أن ينضب بسرعة أكبر أيضا إذا ما قررت المصارف الدولية ، لأي سبب كان ، أن تقلل تعرضها للمخاطر في بلد معين - كما أشير إلى ذلك حتى في السبعينات . وفي الحقيقة يمكن أن تبقى المؤسسة الصناعية جديرة تماما بالائتمان وتعجز مع ذلك عن الحصول على قروض جديدة أو على تجديد القروض القائمة ، إذا ما فقد البلد المضيف تقديره الائتماني في السوق . وفضلا عن ذلك ، بما أن اتحادات هيئات الائتمانات الأوروبية الدولية أصبحت الآن تضم عددا كبيرا جدا من المصارف من بلدان عديدة مختلفة ، فإن إعادة التفاوض بشأن الائتمانات قد تكون عملية معقدة تتطلب وقتا طويلا ، وقد تصبح أكثر تعقيدا بسبب شروط التخلف الجزائية والتي يستطيع بموجبها أي مصرف صغير وعديم الخبرة نسبيا ، حين يفرض حزا على موجودات بلد أو مقترض آخر ، أن يجعل جميع القروض مستحقة وواجبة الدفع . وبإيجاز ، فإن الأعباء الكبيرة ، وتغير أسعار الفائدة وفترات الاستحقاق القصيرة ، والتعقيد وتعذر التنبؤ فيما يتعلق بالائتمانات الأوروبية الدولية التي تمنحها هيئات منظمة في اتحادات تحد من ملاءمة تلك الائتمانات للتمويل الصناعي في البلدان النامية .

٢٨ - لهذه الأسباب جميعا ، يجب اعتبار وسيلة التمويل القائم على الائتمانات الأوروبية الدولية أقل ملاءمة من الوسائل الأخرى لتمويل الصناعة في البلدان النامية . ومن ثم فإن ادخال آليات جديدة بغية تغيير أجل الاستحقاق والتوسع في توزيع مخاطر العملات والبلدان قد يحسن كثيرا امكانيات الافادة من هذا المصدر التمويلي .

٢٩ - ولعله من المستغرب بالنسبة لحكومة أي بلد نام أن تتحمل مخاطرة تقلبات أسعار الفائدة . فالحكومة يكون لديها عادة ، عن طريق المصرف المركزي ، بعض الموجودات المستثمرة في الأسواق الأوروبية نفسها التي تقترض منها الشركات المحلية . ان الاحتياطات من العملة الأجنبية ، في بعض البلدان ، المستثمر معظمها في موجودات قصيرة الأجل بأسعار فائدة متغيرة ، هي في الواقع أكبر بكثير من مبلغ الدين ذي سعر الفائدة المنغير الذي يتحمله المقترضون المحليون . وفي مثل هذه الحالة ، حيث

يكون الاحتمال في أن تحقق الحكومة ربما بسبب ارتفاع سعر الفائدة ، مثلاً ، على دولارات الولايات المتحدة ، أكبر من احتمال تعرض المقترضين للخسارة ، سيكون من الواضح أن هناك مبرر قوي يقضي بأن تتحمل الحكومة المخاطرة بالنيابة عن المقترض . بل انه حتى في تلك البلدان حيث تكون احتياطات النقد الأجنبي أقل من مبلغ الدين ذي سعر الفائدة المتغير ، ربما يكون من المستحب للحكومة أن تنظر في تحمل هذه المخاطرة ، وذلك ، من جهة على أساس أن المخاطرة لا يمكن التنبؤ بها وأكبر مما تستطيع أن تتحملة معظم الشركات . ومن جهة أخرى ، على أساس أن نمو الصناعة التحويلية يعد من الأولويات الوطنية (إذا كانت الحالة من هذا القبيل) ، وأيضاً على أساس أن الحكومة كثيراً ما تكون في وضع أفضل للحصول على ائتمان قصير الأجل أو أنها تستطيع استخدام احتياطيها في وقت ترتفع فيه أسعار الفائدة في الأسواق الدولية .

٣٠ - وفي حالة عدم وجود مؤسسة مالية حكومية أو محلية تكون على استعداد لتحمل التبعات التي تكثف أسعار الفائدة على النقد الأجنبي ، فإن أية شركة تقترض في الأسواق التجارية في الخارج ، إنما تواجه مخاطرة كبيرة وغير معروفة . وعلى سبيل المثال ، فقد ارتفعت تكلفة سداد القروض بالنسبة للمارك الألماني والفرنك السويسري إلى أكثر من الضعف في فترة السبعينات ، ورغم أن العملتين قد ضعفتا في بداية فترة الثمانينات ، فإن ذلك لم يكن مبعث ارتياح لأية شركة تعين عليها سداد بعض أو كل قروضها الخارجية ، قبل ضعف هاتين العملتين . كما أن سعر الفائدة المعروض فيما بين المصارف بلندن ، في السنوات العشر الأخيرة ، كان يتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة ، لذا تتضح ضرورة وجود آلية دولية تتحمل الجانب الأكبر من تلك المخاطر .

٣ - ائتمانات التصدير

٣١ - يعتبر تدفق ائتمانات التصدير الرسمية إلى البلدان النامية ، مجموعة أقل بكثير من تدفق الائتمانات الدولية (٢٨ بليون دولار في عام ١٩٨١ مقابل ٢٥ بليون دولار من القروض المصرفية) ، غير أن ائتمانات التصدير الرسمية تشترك في كثير من الخصائص مع ائتمانات التصدير الخاصة ، التي تعد أكبر كثيراً من حيث مجموع حجمها (١٠٦ بليون دولار في عام ١٩٨١) ، وتتمتع ائتمانات التصدير الرسمية بمرية عامة هي شبات أسعار الفائدة ، التي تبلغ حالياً ما يقرب من ١٠ في المائة ، مع تغيرات طفيفة وفقاً لما إذا كان البلد المقترض مصنفاً على أنه فقير جداً أم لا . ويتم من حين لآخر الاتفاق فيما بين البلدان الصناعية الكبرى ، على أسعار فائدة ائتمانات التصدير الرسمية وأجال استحقاقها . وذلك تجنباً " للمنافسة المغرطة " ، ولهذا بعض الأشار الغربية ، إذ أن أسعار الفائدة لم تكن ، حتى وقت قريب ، تراعي (وما فتئت لا تراعي الا قليلاً) أسعار الفائدة السائدة في الأسواق بالنسبة لمختلف العملات ، ولا تغيراتها المحتملة من حيث القيمة مقابل بعضها البعض . لذلك كان من الممكن ، في بعض الأحيان ، الاقتراض في الأسواق التجارية بسعر فائدة يقل عن سعر الفائدة على ائتمانات التصدير الرسمية .

٣٢ - وبطبيعة الحال ، فإن جميع هذه الائتمانات مرتبطة بالبلد الذي يقدم الائتمان ، كما أن غالبية الائتمانات الخاصة تكون أيضا مرتبطة بالشركة التي تقوم بتوريد البضائع وإذا كان يتم شراء البضائع بسبب تقديم ائتمان ما ، فمن الأرجح تماما أن يدفع المقترض أسعارا أعلى كثيرا من أرخص بديل متاح . وهناك العديد من الأمثلة على قيام بعض المقترضين في البلدان النامية بشراء معدات باهظة الثمن وغير ملائمة بسبب تقديم ائتمانات التصدير .

٣٣ - ومن جهة أخرى ، فإذا ما قام المانع ، أولا ، بتحديد أرخص المعدات الملائمة لاحتياجاته ، فإن ائتمانات التصدير كثيرا ما تكون مصدرا مفيدا للائتمان المعقول السعر والمناسب تماما لشراء أنواع كثيرة من المعدات .

٤ - القروض المتعددة الأطراف

٣٤ - تقوم مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف ، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية (مصرف التنمية الآسيوي ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، ومصرف التنمية الأفريقي ، ومصرف التنمية الكاريبي) ، بدور هام في توفير التمويل اللازم للصناعة ، مع منح آجال استحقاق أطول كثيرا من آجال الاستحقاق التي يتيحها المقرضون التجاريون . غير أن تلك المؤسسات لم تخصص الا حصة صغيرة من مواردها للصناعة (تتراوح بين ٣ و ٤ في المائة بالنسبة لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية ونحو ٣٠ في المائة بالنسبة لمصرف التنمية الأفريقي ، الذي قرر مؤخرا تخصيص مليون دولار للمشاريع الصناعية خلال الثمانينات) . أما البنك الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية ، فلم يوجها ، في السنتين الماليتين ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، الا ما يقرب من ٧ في المائة من قروضهما الى الصناعة . وحتى ولو أدخل الاقتراض ضمن عمليات مؤسسات التمويل الانمائي - التي يتخصص الجانب الأكبر منها في تمويل الصناعة - فلن يتجاوز مجموع المخصصات أكثر من نحو ١٦ في المائة . أما الصناعات التحويلية ، التي كانت تمثل فيما مضى ما يقرب من ثلثي عدد المشاريع التي تمويلها المؤسسة المالية الدولية ، فكانت تمثل أقل من ٣٨ في المائة من الاعتمادات الجديدة في عام ١٩٨٣ (١٠) .

٣٥ - أما الاقتراض المتعدد الأطراف فيسيطر عليه البنك الدولي ، الذي كان يمثل ما يقرب من ثلثي مجموع القروض في السنوات الأخيرة . فضلا عن ذلك ، فإن جهات الاقتراض المتعددة الأطراف الأخرى ، مثل مصارف التنمية الإقليمية ، تتجه الى اتباع ممارسات البنك الدولي في عدد من النواحي الهامة . فبينما شرع البنك الدولي ، في السنوات القليلة الماضية ، في عدد من التدابير التي من شأنها احداث آثار مفيدة بالنسبة لتدفق الأموال الى الصناعة في البلدان النامية ، مثل زيادة القروض الموجهة الى الطاقة ، وتوفير القروض البرنامجية اللازمة لاجراء التكييف الهيكلي ، وترتيبات التمويل المشترك الرامية الى مد آجال استحقاق القروض التجارية والى اجتذاب أموال جديدة ، فقد كانت هناك أيضا ، بعض التطورات ذات الآثار الضارة ، مثل تطبيق

أسعار فائدة متغيرة وتقصير آجال الاستحقاق . وحتى وقت قريب ، كان من المزايا الرئيسية للقروض المتعددة الأطراف سعر الفائدة عليها طوال فترة حياة القرض . وقد قام البنك الدولي ، مؤخرا ، بتغيير ممارساته ؛ فقروضه لها الآن أسعار فائدة متغيرة ، رغم أن ذلك لا يبرر إلا على جزء صغير نسبيا من كل قرض . وذلك في حد ذاته لا يزيد كثيرا من مخاطر استخدام تمويل البنك الدولي . غير أن البنك بدأ في المطالبة بحداد مبالغ سنوية متساوية من رأس المال ، مع الحصول على فائدة على الرصيد المستحق . ويعني هذا ، بطبيعة الحال ، أن مجموع خدمة الدين الاجمالية يبلغ أعلى قيمة له في العام الأول لسداد القرض ، وينخفض بعد ذلك ، مما يلحق ضررا كبيرا بالمقترض .

٣٦ - أما الميزة الأساسية للقروض المتعددة الأطراف فتتمثل في أن آجال استحقاقها أطول كثيرا من آجال الاستحقاق المتاحة تجاريا . ولا يزال لدى بعض جهات الاقراض آجال طويلة للغاية ، لا سيما من خلال شيايبكها الخاصة بالقروض الميسرة . غير أن بعض المقترضين تبينوا أن البنك الدولي يقوم بتقصير آجال استحقاق قروضه ، اذ بعد أن كانت أكثر من ٢٠ عاما ، انخفضت الى نحو ١٥ عاما . وما زال ذلك مغريا ، لا سيما بالنسبة لمشاريع الصناعات التحويلية التي غالبا ما تكون فترات سداد قروضها أقصر كثيرا من فترات سداد قروض مشاريع الهياكل الأساسية . غير أن تقصير آجال الاستحقاق هذا يمكن أن يكون له أثر بالغ الأهمية على الأسعار التي يفرضها ، على سبيل المثال ، مشروع كهربائي ، مما يمكن أن يتسبب بدوره في زيادة التكاليف الصناعية . فضلا عن تغيير نظام تقسيم مدفوعات خدمة الدين الى أقساط سنوية متساوية ، فإن أثر ذلك يمكن أن يكون خطيرا للغاية . بيد أنه من السهولة بمكان وضع جدول زمني لسداد القرض ، يتم فيه تقسيم مجموع مدفوعات خدمة الدين الى أقساط متساوية بصورة تقريبية ، حتى ولو لم يكن سعر الفائدة ، طوال فترة حياة القرض ، معروفا سلفا .

٣٧ - وثمة عيب آخر للأنشطة الحالية للاقراض المتعدد الأطراف ، هو التأخير الذي ينطوي عليه التوصل الى اتفاق بشأن شروط القرض ؛ ويعتبر ذلك نتيجة مترتبة على استخدام الاقراض للمشاريع ، بدلا من الاقراض للبرامج . فالقروض المقدمة للمشاريع المحددة تستلزم غالبا مفاوضات مطولة ومعقدة ، قد ينجم عنها تأخير باهظ التكلفة للمشروع نفسه . فضلا عن ذلك ، فإن الاقراض المتعدد الأطراف ، على خلاف الاقراض التجاري ، يمكن أن يستلزم التوصل الى اتفاق بشأن مسائل السياسات الخاصة بخطط حكومة البلد النامي المعني وأولوياته ، وبذا يمكن أن ينظر اليه على أنه تدخل لا مبرر له .

٥ - المعونة الثنائية

٣٨ - يعتبر سعر الشروط المالية أهم ميزة تتسم بها المعونة الثنائية ، اذ أن ذلك يجعل المعونة الثنائية شديدة الجاذبية بالنسبة للبلدان المقترضة ، لا سيما في أوقات الأزمات الشديدة في مجال ميزان المدفوعات والديون الخارجية ، كما هو الحال في

الوقت الراهن . بيد أن اليسر الشديد لشروط معظم المعونات الشنائية يعطي الوكالات المقرضة وضعا قويا فيما يتعلق بالمساومة لدى التفاوض على الشروط التي ينبغي استخدام أحد القروض وفقا لها ، وذلك بسبب حاجة البلدان الماسة الى تلك الأموال الميسرة . وكثيرا ما تكون المعونة الشنائية غير متاحة للصناعات التحويلية ، بيد أن لمثل هذا الاقتراض أثره الكبير على تكاليف التصنيع ، لأنه يستخدم عادة في تمويل مرافق مثل الكهرباء والنقل .

٣٩ - إلا أن المعونة الشنائية تعتبر كذلك جزءا من السياسة الخارجية - سياسيا واقتصاديا - للبلد المقرض . ويكون حوالي ٥٠ في المائة منها مقيدا بنص صريح يقتضي أن ينفق فقط على صادرات البلد المقرض ، كما أن مبلغا إضافيا غير محدد يكرن مقيدا بصورة غير رسمية ، بحيث يستخدم البلد المقرض طرقا مختلفة لممارسة الضغط على البلد المقترض لاستخدام المعونة بطرق تعود بالفائدة على الصناعة في البلد المقرض . ومن بين التكاليف الأخرى أن منح جميع قروض المعونة الشنائية يتم بعملة البلد المقرض ، وأن التأخير في التفاوض يمكن أن يطول . وقد لا تكون المعونة الشنائية دائما رخيصة كما يبدو على الورق ، ولكنها قد تكون أقل كلفة من أرخص البدائل المتاحة .

٦ - السندات الدولية

٤٠ - يمكن تعريف السند الدولي بأنه اصدار ينشئه المقرض في أحد أسواق رأس المال خارج بلد المقرض . ويتم اصدار السند الدولي بعملة أخرى خلاف عملة الحق المضيئة ، ويكون موقعا عليه من احدى النقابات الدولية ، ريباع في اثنتين أو أكثر من أسواق رأس المال . وكانت هذه السندات مصدرا هاما للتمويل الخارجي بالنسبة لعدد قليل مختار من البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، والتي تقع أساسا ضمن مجموعة البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل ، والتي كانت تمثل نحو ٩٨ في المائة من مجموع رأس المال الذي جمعه البلدان النامية من خلال السندات . بيد أن مجموع المبالغ التي اقترضتها البلدان النامية ، في سوق السندات ، قد انخفض في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، مما أدى الى هبوط اجمالي حصة البلدان النامية الى ١٠٦ في المائة في عام ١٩٧٩ ، والى ٧٧ في المائة في النصف الأول من عام ١٩٨٠ (١١) .

٤١ - ومن الصعوبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، إبان دخولها سوق السندات الدولية ، أن الشروط التي تستطيع الاقتراض بمقتضاها تكون أشد قسوة بكثير من الشروط المتاحة للجهات الحكومية والشركات المقرضة في البلدان المتقدمة النمو ، كما أن آجال الاستحقاق بدورها أقصر أمدا . وفي ضوء المشاكل الائتمانية الراهنة بالنسبة للعديد من البلدان النامية غير المصدرة للنفط ، والفرص الضعيفة أمام احراز تحسن سريع ، فإن امكانية جمع المزيد من المبالغ الكبيرة في سوق السندات الدولية ، بأسعار فائدة مقبولة ، ولفترات استحقاق طويلة بالقدر الكافي، تبدو بعيدة المنال .

٧ - الاستنتاجات المستخلصة من التجارب السابقة

مع مصادر التمويل القائمة

(أ) الحعي المشترك لايجاد أشكال جديدة للاقراض

٤٢ - ويوجد سوء تناسب واضح بين خدمة الدين الثابتة للقروض ، والقدرات المتغيرة للبلدان النامية على السداد . غير أنه لا يوجد في التمويل الدولي مجال أمام المقرضين لإعلان إفلاس مقترض ذي سيادة ، وبيع ممتلكاته سدادا للقروض ، ولا يكون باستطاعتهم غير الاستمرار في دعم المقترض أملا في استعادة أموالهم القديمة والجديدة يوما ما . وفي بعض الحالات يمكن أن يقوم الدائنون الدوليون بإجبار الشركات المقترضة في البلدان النامية على إعلان الإفلاس . بيد أن ذلك من شأنه أن يسفر عن مشكلة تحويل حصة البيع الى احدى العملات الأجنبية .

٤٣ - ومن ثم ، فإن الخطة الذي يكاد أن يكون عالميا يتمثل في اجراء مفاوضات حول اعادة جدولة الديون أو اعادة تمويلها . وبهذا المعنى ، يمكن القول ان عدم التناسب بين شروط السداد والقدرة على الوفاء بهذه الشروط ليس هاما : إذ أن صرامة شروط السداد ليست الا في حكم القانون . أما في الواقع ، فإن اعادة جدولة الديون أو اعادة تمويلها ، انما توفر المرونة اللازمة .

٤٤ - وإذا كان باستطاعة البلدان المتخلف عن سداد ديونها ، ومن ثم التفاوض مع الدائنين علي مهل ، فإنه يمكن أن تساق حجج مفادها أنه لا يوجد ما يدعو الى استحداث أشكال جديدة للاقراض للحد من احتمالات التخلف عن أداء الديون . ولكن المقترضين يعانون بالفعل في حالة كهذه . إذ أنه يصبح من العسير للغاية ، في حالة التخلف عن أداء الدين ، ترتيب قروض جديدة ، بل حتى ترتيب الائتمانات التجارية الروتينية التي تقوم عليها كل التجارة الدولية تقريبا ؛ كما أن البلدان التي تواجه صعوبة في خدمة ديونها تكاد بحكم التعريف أن تكون في حاجة ماسة الى قروض دولية اضافية . ومن ثم يبدو أن المقترضين يفضلون أشكالا أكثر مرونة من التمويل بحكم القانون ، نظرا لأن تخفيض مدفوعات خدمة الدين في عام سيء ، وهو أمر مشروع بموجب اتفاقات القروض الأصلية ، قد يعني أنه من الأيسر مواصلة الاقتراض أثناء أزمة مالية . وفي الوقت الراهن ، فإنه ما أن يتخلف أحد المقترضين عن سداد الدين ، حتى يصبح من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، الحصول على أية مساعدة مالية تتجاوز تلك التي يوفرها المبلغ المؤجل من خدمة الدين القائم .

٤٥ - ويوجد لدى المقرضين ، أيضا حافز على استنباط أشكال جديدة للاقراض . إذ أن اعادة التفاوض تبعد وقت الادارة ، وتلحق الضرر بسمعة المقرض ، وقد تفضي الى تخفيضات في الأرباح المعلنة بسبب قيد مبالغ أكبر في بند الديون المشكوك فيها . وبالرغم من أن المصارف الدولية تتقاضى رسوما عن القروض التي يعاد التفاوض بشأنها ، فإن تدفق الاقراض الجديد يقلل حتى يصل الى الصفر ، أو على أفضل تقدير الى المستوى الذي يفرضه

صندوق النقد الدولي على المصارف . وإذا أمكن استنباط أشكال جديدة من الاقراض، تستند الى قدرة المقرض على السداد ، فإنه يتعين تعويض المقرضين عن امكانية انخفاض خدمة الدين في السنوات السيئة ، وذلك بموجب اتفاق يقضي برفع نسبة خدمة الدين في السنوات الطيبة . وفي الوقت نفسه فإنه لما كان تخفيض خدمة الدين ، يعد أمرا قانونيا بموجب الاتفاق الأصلي ، فلن يكون مراجعو حسابات المصارف مطالبين بالتمسك بزيادة مخصص الديون المعدومة التي تخضع من الأرباح . وجدير بالذكر أن بعض المقرضين مثل مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي ومخطط تثبيت حوائل الصادرات لديهم أجهزة آلية لتقرير متى يكون باستطاعة المقرض ذي السيادة سداد ديونه .

(ب) تمويل البرامج من أجل تحسين اسد . ام طاقة الانتاج ودعم التكيف الهيكلي

٤٦ - يعد ترشيد استخدام رأس المال ، وموئنه وتحسينه من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لتصنيع البلدان النامية . وبالرغم من تشتت البيانات ، فإنه تتوافر أدلة دامغة على ضعف استخدام طاقة الانتاج في القطاعات الصناعية بالبلدان النامية (١٢) .

٤٧ - وبالرغم من التسليم بأهمية وجود مقدار كاف من رأس المال العامل ، فإن أي تحسن في استخدام طاقة الانتاج يتوقف الى حد كبير على حدوث تحسن عام في الحالة الاقتصادية الشاملة ، نتيجة لزيادة الطلب وتحسن معدلات التبادل التجاري . أما التمويل المباشر المخصص لزيادة استخدام الطاقة الصناعية فقد اقتصر، الى حد كبير ، على الاعانات المباشرة ومخططات تمويل الصادرات ، مما ترتب عليه في كلتا الحالتين عرقلة تأثير هذا التمويل بسبب نقص الطلب المحلي والخارجي . بيد أن امكانيات التمويل ضئيلة . ويعد دعم التكيف الهيكلي أحد سبل تحسين استخدام طاقة الانتاج في المدى الطويل . كما أن بناء الهياكل الأساسية ، وتنويع النشاط الاقتصادي ، وتحقيق قدر أكبر من التناسق بين مختلف القطاعات ، وازالة الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد ، ستسهم في بلوغ هذا الهدف ، ويمكن أن يكون اقراض البرامج احدى الطرائق الرئيسية لدعم التكيف الهيكلي .

٤٨ - ويمكن لتمويل البرامج ، أي توفير الدعم المالي لسلسلة كاملة من المشاريع والأنشطة الاستثمارية المترابطة ، وبغير ارتباط بأي مشروع محدد ، أن يكفل مرونة وسرعة صرف الأموال ، وأن يسهم في تحسين امكانيات بناء الهياكل اللازمة للتصنيع ، وأن يساعد البلدان النامية في تجنب المشاريع الأكبر حجما التي لها أفضلية تاريخية لدى هذه البلدان ولدى كثير من الآليات الدولية لتمويل المشاريع . كما يمكن لمخططات كهذه لتمويل البرامج أن تشمل على عناصر كل من التمويل الصناعي والتمويل الانعاشي الأكثر عمومية ، دون أي تمييز واضح بينهما .

٤٩ - وقد قامت لجنة براندت (١٣) ، ومن قبلها أيضا لجنة بيرسون (١٤) وعدد من البلدان في لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بالتشديد بوجه خاص على ضرورة تمويل البرامج . اذ أن اقراض البرامج ، بدعمه لعملية تكوين رأس المال واستخدام طاقة الانتاج ، له أثر أوسع نطاقا من اقراض المشاريع . كما أن القروض المقدمة للبرامج يمكن أيضا أن تقلل مما يترتب على المشاريع غير المستكملة من تبيد للموارد وهي تناسب بصفة خاصة البلدان التي توجد بها قطاعات معينة شهدت "تطورا زائدا" من خلال تمويل المشاريع . وتجدر الاشارة الى أن تجربة ما بعد الحرب في أوروبا أوضحت أن الاعتماد على المخصصات لمشاريع محددة لا يتفق مع الحاجة الى التحويل السريع والفعال للموارد . ولذلك فقد أنفقت غالبية أموال مشروع مارشال على أساس برنامجي ، كما كانت الحال بالنسبة للقروض التي قدمها البنك الدولي للبلدان الأوروبية خلال هذه المرحلة المبكرة .

٥٠ - وبينما تساق حجج قوية لصالح زيادة تمويل البرامج للبلدان النامية ، فإن الحجج المضادة معروفة جيدا أيضا . اذ يخشى أن يؤدي تمويل البرامج الى تشجيع التبيد ، وأن تستخدم الأموال في الانفاق الاستهلاكي أو العسكري بدلا من الاستثمار وهلم جرا . والحقيقة أن حججا كثيرة منها تماثل تلك التي تساق ضد القروض المقدمة من المصارف التجارية . فضلا عن ذلك ، فقد درج المستثمرون تقليديا على تفضيل تمويل المشاريع ، اذ يرون أنه يسمح لهم بالاحتفاظ بسيطرة محددة على الاستخدام النهائي لأموالهم ، وكذلك بفرض الشروط الضرورية .

٥١ - بيد أنه ، كما يقضي مجرى الأمور في الوقت الراهن ، يوجد اقرار واسع النطاق بالحاجة الى تمويل البرامج . وتقوم شاهدا على ذلك ، مناقشات ومقترحات لجنة براندت (١٣) وكذلك اهتمام البنك الدولي بقروض التكييف الهيكلي .

(ج) ملامحة الأشكال المتاحة لتمويل الصناعة

٥٢ - من المصادر المذكورة آنفا ، لا تعد القروض الدولية مناسبة كثيرا للصناعة ، ويمكن توقع انخفاض المتاح منها . وقد أشير بالفعل الى عوائق المساهمة في رأس المال وتضائل الاقبال عليها . أما القروض المتعددة الأطراف واثمانات التصدير فهي على الرغم من فائدتها محدودة المقدار وغير كافية . كما أن المعونة الشئانية محدودة للغاية . ومن ثم توجد حاجة ماسة الى أشكال جديدة من التمويل للحد من عدم التوافق بين متطلبات مقدمي الأموال المحتملين وملتقياها .

٥٣ - وجدير بالذكر أن بعض مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف تعرض بالفعل التمويل عن طريق المساهمة في رأس المال ، لا سيما الهيئة الدولية للتمويل وهيئة الكومنولث الانمائية وبعض المؤسسات الاسلامية والعربية (مثل بنك التنمية الاسلامي والصندوق الكويتي) . وبالرغم من أن هذا التمويل يعد حلا جزئيا للمشكلة الجاري مناقشتها ، فإنه يعد رأسمالا اسهاميا تقليديا ، تؤول فيه الحقوق القياسية لجميع حملة الأسهم في الملكية

والمشاركة في الإدارة الى الهيئة الدولية للتمويل وهيئة الكومنولث الانمائية . أما ما تمس اليه الحاجة فهو شكل من التمويل ينطوي على مرونة رأس المال عند أداء خدمة الدين وعلاقة التعاون بين المقرض والمقترض في الاقراض المصرفي التجاري .

باء - تجربة مؤسسات التمويل الوطنية في مجال التمويل الصناعي

٥٤ - كثيرا ما تشير مؤسسات التمويل الى صعوبة توليد مشاريع صناعية قابلة للتمويل عن طريق المصارف . كما أن أنشطة دائرة تشجيع الاستثمار التابعة لليونيدو ، وكذلك الأنشطة المتمثلة بدراسات الجدوى ، مكرسة الى حد كبير لتوليد مشاريع مناسبة يمكن أن توافق المؤسسات الدولية على تمويلها . وقد تم أيضا ، التركيز بشدة على ضرورة هذا النوع من النشاط ، خلال المشاورة الأولى المعنية بالتمويل الصناعي ، لا سيما من جانب البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي .

٥٥ - ولا يوجد تعارض بين وجهتي النظر التي تقول احدهما بعدم كفاية تدفق الأموال الى الصناعة ، وتفيد ثانيتهما بضاآلة عدد المشاريع القابلة للتمويل عن طريق المصارف ويمكن تفسير هذا التعارض الظاهري بالحقائق التالية :

(أ) ان أهداف التصنيع الشاملة الطويلة الأجل ، مثل هدف ليما ، لا تندرج في الاطار المفاهيمي لمؤسسات التمويل . وهذه الأهداف ، يحكم تعريفها ، لن تتحقق من خلال "استمرار الاتجاهات الراهنة" ، أو داخل الاطار المالي الحالي ، القائـم على التدفقات من الشمال ، أو من خلال الشمال الى الجنوب وفقا لشروط ، وفي أشكال ، مثل تلك التي استعرضت أعلاه ؛

(ب) ان المشاريع الجيدة ، هي بحكم التعريف ، تلك التي يمكن أن تغطي بالمتطلبات الراهنة في ضوء أسعار الفائدة السائدة ، ومواعيد الاستحقاق وغير ذلك من الشروط . واذا كانت هذه الشروط أو الأحكام غير ملائمة بالنسبة لاحتياجات التصنيع في البلدان النامية ، كما هو الحال في معظم الأحيان ، فان عدد المشاريع الجيدة سيكون ، بالفعل ، ضئيل للغاية ؛

(ج) ان المشاريع المحتملة الجودة يمكن أن توجد ، ولكن نظرا للافتقار الى التحديد والتشجيع الملائمين ، فانها لن تمل أبدا الى فرصة التمويل .

٥٦ - وقد أجرت اليونيدو ، في المؤتمر الثالث لمصارف البلدان النامية ، المعقود في لوبليانا في الفترة من ٦ الى ٨ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، مسحا محدودا لآراء عدد صغير من رجال المصارف في هذه البلدان . وتفيد النتائج بأن رجال المصارف في البلدان النامية كثيرا ما ينظرون الى التمويل على أنه مشكلة رئيسية بالنسبة للتصنيع فسي

بلدانهم* . ويبدو أن الافتقار الى موارد كافية والى ضمانات التروض ، والى الطاقة الاستيعابية ، يشكل بوجه خاص ،العقبات الرئيسية أمام التمويل الصناعي الفعال. وتوجد طبيعة الحال عراقيل كثيرة أخرى أيضا ، من بينها عدم وجود مشاريع جيدة . وكثيرا ما يقوم رجال المصارف بتعريف المشروع الجيد بأنه المشروع الذي يستوفي بعض المعايير المالية . ويشير ذلك بوضوح شكوكا حول مدى ملائمة مثل هذه المعايير ، نظرا لما هو معروف من وجود فروق بين التكاليف والمنافع العامة والخاصة (١٥) . ومن ثم يلزم على وجه الالاحاج اجراء دراسة شاملة للمعايير الخاصة بتحديد المشروع الجيد ، كما أن هذه الدراسة ستقطع شوطا طويلا في الغاء مزيد من الضوء على العلاقة بين توافر المشاريع الجيدة والتمويل الصناعي . ويمكن توقع أن يكون للمخاطر القطرية المتصورة أثر هام على هذه العلاقة .

٥٧ - وستجري أدناه معالجة احدى المشكلتين اللتين شددت عليهما مؤسسات التمويل الوطنية ، وهي الافتقار الى الاعتمادات . أما فيما يتعلق بالمشكلة الثانية ، ألا وهي الافتقار الى المشاريع المناسبة ، فتجدر الاشارة الى أن تعزيز توليد المشاريع ومرافق التشجيع من شأنه أن يعود بمنافع مباشرة . وليس هناك شك في أهمية وجود نهج منظم لمعالجة هاتين المشكلتين ، يممم لمتابعة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتصنيع .

جيم - النظرة " الكلية "

٥٨ - ترد في اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في المجال الصناعي واعلان وخطة عمل نيودلهي بشأن تصنيع البلدان النامية والتعاون الدولي من أجل تنميتها الصناعية ، الأهداف الدولية الطويلة الأجل المتعلقة بتصنيع البلدان النامية ، التي تدعو الى بذل الجهود من أجل زيادة تدفق التمويل الخارجي الى الصناعة في البلدان النامية .

* تم الحصول على اجابات من رجال مصارف في اثيوبيا وجامايكا وسيراليون ومالطة ومالي ونيجيريا ويوغوسلافيا . وقد أجمعت كل الاجابات باستثناء اجابة واحدة ، على أن التمويل يشير مشكلة حقيقية ، وأنه عائق أمام التصنيع . وذكر الافتقار الى موارد كافية باعتباره الحاجز الرئيسي أمام التمويل الصناعي الفعال ، وتلاه الافتقار الى ضمانات القروض والافتقار الى القدرة الاستيعابية . وأشار ثلاثة من البلدان الدجبية الى عدم وجود المشاريع الجيدة باعتباره السبب الرئيسي لعدم كفاية توليد المشاريع . وجدير بالذكر أنه لم ترد أية اشارة الى الافتقار للمشاريع بوجه عام ، بصرف النظر عن نوعية المشروع . وأشارت ستة بلدان ، عندما طلب اليها تعريف المشروع الجيد، الى أنه المشروع الذي تنطبق عليه المعايير المالية . أما المعايير الأخرى فتشمل المشاريع التي يمكن أن تسفر عن صادرات ، والمشاريع التي تتفق مع الخطة الانمائية للبلد ، والتي تلبى احتياجات السكان الأساسية ، والتي تولد فرصا للعمل ، والتي توحد لدى المروجين لها خيرة مقبولة .

وهذا سيتوجب أن يبلغ الاستثمار السنوي في قطاع الصناعة التحويلية زهاء ١٧% وحي
المائة (أرقام وسطى) من الناتج المحلي الإجمالي بدورات عام ١٩٧٥ الشابتة ،
وربما توجب أن يرتفع حتى يبلغ ١٧% في المائة (أرقام عليا) من الناتج المحلي
الإجمالي في العام ٢٠٠٠ . وهذا يعني زيادة على نسبة عام ١٩٨٠ (٤٧%) في
المائة) . وتتعلق هذه التقديرات من معدلات النمو التي استخرجتها نموذج
اليونيدو لهدف ليما في ميدان التنمية المتسارعة (نموذج الليدو) ، وللمتكمّل بيانات
من قاعدة بيانات اليونيدو* . وهناك تقديرات أخرى أعلى من ذلك للاستثمار في الصناعة
التحويلية اللازم لحران تقدم باتجاه هدف ليما (١٧) . ومع وجود احتياطات استثمارية بهذا
النقد ، تبرر مسألة ما اذا كان يمكن توقع توافر أموال كافية بشروط وأحكام ملائمة .

* كل هذه التقديرات بأسعار عام ١٩٧٥ ، وذلك لأسباب تقنية . ومن شأن
التحويل الى أسعار عام ١٩٨٢ ينحس على الأقل مضاعفة المبالغ المذكورة . أما التقديرات
التي تبين النمو السنوي في القيمة المضافة المتسارعة (١٩٨١ - ٢٠٠٠ فهي: ٣١-٣٩% في المائة
بالترتبة للبلدان المتسارعة ومعدل النمو المقابل الذي تحتاج اليه البلدان
النامية ككل لبلوغ هدف ليما هو ٧٢ - ٨٤% في المائة . وهدف ليما يتوخى حصة نسبية
ولذلك يمكن تجاوزه بتركيبات مختلفة لمعدلات النمو . والتقديرات الواردة هنا تنطبق
فقط على معدلات النمو المعتاد اليها .

٥٩ - يقتضي انجان هدف ليمّا زيادة كبيرة في سرعة الاتجاهات الحالية في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والانتاج الصناعي والاستثمار في البلدان النامية . وقد قدرت الينيدو في مكان آخر أن الاستثمار في مجال الصناعة التحويلية يجب أن يزداد من مستوى سنوي مقداره ٥٦ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٢٠ بليوناً في عام ١٩٩٠ ، وإلى ما يتراوح بين ٢٩٢ بليوناً و ٤١٥ بليوناً في عام ٢٠٠٠ (بأسعار عام ١٩٧٥) (١٦) . ولكي تفي التدفقات المالية الخارجية بهذه المتطلبات ، فإنها ينبغي أن تبلغ ٥٢ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ ، وما يتراوح بين ١١٧ و ١٦٦ بليوناً في عام ٢٠٠٠ ، مقابل ٢٠ بليوناً في عام ١٩٨٠ . وفيما يلي تقديرات اجمالي الاستثمار في الصناعة التحويلية والتدفقات الخارجية خلال فترة العقدين ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ :

<u>التدفقات الخارجية الى</u>	<u>الاستثمار في</u>	
<u>الصناعة التحويلية</u>	<u>الصناعة التحويلية</u>	<u>الفترة</u>
(ببلايين الدولارات ، وبأسعار عام ١٩٧٥)		
٢٥١	٩١٦	١٩٩٠ - ١٩٨١
١ ٢٩١	٣ ٢٦٦	١٩٨٠ - ٢٠٠٠ (أرقام وسطى)

٦٠ - ويجدر الملاحظة أن حوالي ٦٠ في المائة من الأموال الممثلة في الأرقام المذكورة أعلاه يفترض أن يوفرها التمويل المحلي . وسيكون توافر الأموال المحلية رهنا بنجاح الحكومات في إقامة التوازن اللازم بين الاستهلاك والمدخرات - عن طريق السياسة الاقتصادية الداخلية - وبقدرة نظم التمويل المحلية على تحويل هذه المدخرات إلى الاستثمار في الصناعة التحويلية . وقد عولجت هذه المشكلة في الفصل الثالث أدناه .

٦١ - والواقع أن هناك عددا كبيرا من المخططات الافتراضية المستقبلية المختلفة يمكن وضعها في هذه المجالات وفي مجالات أخرى . لكن معظم الاسقاطات والأحكام توضح أن المقدار الكلي للأموال المتوافرة في أسواق النقد ورأس المال ، على الأقل للعقد المقبل وربما حتى العام ٢٠٠٠ ، لن تفرض ، من الناحية التقنية ، قيودا على التصنيع في البلدان النامية .

٦٢ - لقد ازدادت الأموال المتوافرة في الأسواق الدولية لرأس المال من ١٥٩ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ ، إلى حوالي ٣٤٠ بليوناً في عام ١٩٨١ . وجاءت غالبية هذه الزيادة في رأس المال الخاص عن طريق النظام المصرفي وأسواق السندات . وذهبت الحصة الرئيسية في مجموع الأموال الموجهة عن طريق الأسواق الدولية إلى البلدان الصناعية ، في حين بلغت حصة البلدان النامية غير المصدرة للنقط حوالي ٤٠ في المائة (١٦) .

٦٣ - بل إن التباين يكون أكثر وضوحاً عند أخذ التدفقات غير الرسمية لرأس المال في الاعتبار . فمن هذه الفئة من التدفقات ، التي كانت تمثل حوالي ٨٥ في المائة من مجموع تدفقات رأس المال في الفترة قيد المناقشة ، استأثرت البلدان الصناعية بما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من مجموع القروض ، على حين استأثرت البلدان النامية غير المصدرة للنقط بما بين ٢٣ و ٢٤ في المائة منها . وفي الوقت نفسه ، لم تكن هناك سوى زيادة طفيفة في المعاونة الانمائية الرسمية : من ٢٢ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ إلى ٣٧ بليوناً في عام ١٩٨١ (١٦) . وكان الاستثمار الخارجي المباشر يشكل نسبة ضئيلة من صافي تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية في عام ١٩٧٠ وبعد ذلك ازداد بسرعة أقل من سرعة زيادة الأشكال الأخرى للتدفقات الدولية لرأس المال .

٦٤ - وعلى أي حال ، فإنه إذا استمرت الاتجاهات السابقة خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٠ ، فلن يتوفر إلا حوالي ٥٠ في المائة من التدفقات الخارجية إلى الصناعة التحويلية اللازمة لتحقيق هدف ليما ، فيكون العجز حوالي ٦٥٠ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة . وتفيد تقديرات اليونيدو أنه سيكون هناك تدهور تدريجي في الحالة إذا ما استمرت الاتجاهات الماضية . وستبلغ التدفقات الخارجية السنوية إلى الاستثمار في الصناعة التحويلية في البلدان النامية زهاء ٥٠ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في نهاية القرن ، فلا تفي إلا بثلث متطلبات ليما (١٨) .

٦٥ - وبينما توجد أموال كافية في السوق الدولية لرأس المال ، فان تدفق التمويل اللازم للصناعة في البلدان النامية يعد أقل من المستوى المطلوب ، وتلك حقيقة ترجع بدرجة كبيرة الى وجود عيوب في النظام المالي الدولي . وهناك جانبان يتسمان بأهمية خاصة .

٦٦ - أولاهما ، ان المؤسسات المالية المتعددة الأطراف القائمة الآن لا توجه فسي الواقع الا مبالغ صغيرة الى حد ما من الأموال من السوق الدولية الى قطاع الصناعة في البلدان النامية مباشرة (فالاقتراض التراكمي للصناعة من جانب البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية قد شبت عند ٧١ بليون من دولارات الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، وهو مبلغ يجب أن تضاف اليه الأموال التي تصل الى الصناعة بطريق غير مباشر عن طريق الاقتراض من هيئات التمويل الانمائي) . وتقوم أنشطة هذه المؤسسات في العادة على منح تتلقاها من البلدان المتبرعة أو على الاقتراض من الأسواق الوطنية أو الدولية لرأس المال ، وهو اقتراض مقيد كثيرا بهياكلها الرأسمالية القائمة . ولا يذهب الى الصناعة في الوقت الحاضر الا حوالي ١٨ في المائة من أموال البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية .

٦٧ - ثانيهما ، ان القسم الأكبر من الأموال المخصصة للتمويل الصناعي في البلدان النامية كان يوجه حتى الآن عن طريق مؤسسات الائتمان التصديري والمصارف التجارية . لكن اعادة التدوير هذه كانت ، على ما يبدو ، أقل ملاءمة لتصنيع البلدان النامية مما يفترض اجمالا (١٨) . فالشروط التي تمنح المصارف التجارية القروض طبقا لها ، وتوزع بها هذه القروض فيما بين البلدان وفيما بين القطاعات ، ليست هي الأكثر مواتاة دائما . لقد ركزت هذه المصارف قروضها للبلدان النامية على بضعة بلدان مختارة ، وأساسا على المجموعة ذات الدخل الذي يتراوح بين المتوسط والأعلى . وهكذا كانت غالبية البلدان النامية اما عاجزة عن سد احتياجاتها المالية عن طريق الاقتراض من المصارف التجارية ، أو مضطرة الى قبول شروط تفاقم من مفاعيلها المالية . ومن مجموع القروض التجارية للبلدان النامية في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ ، البالغ حوالي ١٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، لم يذهب الى الصناعة مباشرة الا ١٣٨ بليون (١٤ في المائة) .

٦٨ - ومن المسلم به أن عبء الديون الباهظ للغاية الذي تتحمله البلدان النامية (حوالي ٨٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، منها حوالي ٣٢٥ بليون على شكل قروض متوسطة الأجل من المصارف التجارية) ، وما نشأ عن ذلك من ارتفاع مستوى الالتزام بخدمة الديون (ويبلغ في بعض الحالات حوالي ١٠٠ في المائة من إيرادات الحسابات الجارية عندما يؤخذ في الاعتبار تجدد القروض القصيرة الأجل) انما ينجم عنهما أن تصبح المصارف أكثر عزوفا عن زيادة تعرضها للمخاطر في البلدان النامية .

دال - الاستنتاجات

٦٩ - يبين الاستعراض الوارد أعلاه بوضوح ما يلي :

- (أ) أن ليس هناك في الوقت الحاضر الا امكانيات ضئيلة لتمويل عملية تحسين الاستفادة من الطاقة في الصناعة ، وهناك حاجة ملحة الى مخططات جديدة لتمويل برامج التكييف الهيكلي ؛
- (ب) ان هناك حاجة واضحة الى تحسين وتعزيز خدمات تحديد المشاريع واعدادها وتشجيعها ؛
- (ج) يظهر الرأيان " الجزئي " و " الكلي " على حد سواء ان توافر التمويل للصناعة بشروط وأحكام ملائمة غير كاف في المدى القصير ، ولا يكفي بالمرام اطلاقا في المدى الطويل ، هذا اذا أريد للبلدان النامية الاقتراب من انجاز أهدافها في التصنيع .

ثالثا - دور التمويل المحلي في التنمية الصناعية

ألف - المشاكل والآفاق

٧٠ - رغم أن التمويل الخارجي الدولي يؤدي دورا حيويا في التصنيع ، اذ يسد الفجوة بين اجمالي المدخرات المحلية واجمالي كتلة رأس المال المحلي ، وأنه شرط أساسي للحصول على الكثير مما يلزم من أجهزة ودراية وسلع وسيطة ومواد أولية ، ورغم أن أهميته أكبر بكثير مما ينطوي عليه نصيبه في اجمالي التمويل الصناعي* ، فإن شمة حقيقة تتمثل في أن الجانب الأكبر من تمويل الصناعة يجب أن يتم تعبئته وتحويله وتخصيمه محليا ، وهو ما يحدث بالفعل ، وان قدرا كبيرا من المدخلات من الأيدي العاملة والمواد لا سيما المدخلات ذات الطبيعة غير المتخصصة ، كثيرا ما يمكن توفيرها والحصول عليها محليا عن طريق العملات المحلية .

٧١ - وفي سوق الائتمانات الصناعية تصبح مسائل التمويل الصناعي بالذات جلية واضحة . فالسوق ، التي تتكون من الطلب على الأموال القابلة للاستثمار من جانب مؤسسات التصنيع ، وعرض تلك الأموال من جانب المقرضين ، تعمل أساسا داخل على المسرح المحلي للبلدان النامية . وباستثناء الشركات عبر الوطنية وبعض المؤسسات العامة ، فان المؤسسات الصناعية في البلدان النامية ينبغي أن تقتصر من المقرضين المحليين . بل ان الشركات عبر الوطنية تتوسع في الاقتراض من السوق المحلية . وهكذا فان سير النظام المالي المحلي له أهمية حيوية في تمويل الصناعات التحويلية .

٧٢ - وتوجد في البلدان النامية شبكة واسعة من المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوسيط والمروجين في مجال التصنيع . وليس هناك في الواقع أي بلد نام لا توجد به مؤسسة للتمويل الانمائي^(١٩) . وتوجد في البلدان النامية ٤٩٥ مؤسسة للتمويل الانمائي: منها ١٥٠ مؤسسة في افريقيا والشرق الأوسط ، و ١٨٠ في أمريكا اللاتينية والكاريبسي ، و ٨٥ في آسيا والمحيط الهادئ ، وبقيةها مؤسسات دولية أو اقليمية أو اسلامية أو عربية ، والقسم الأكبر من النوعين الأخيرين يوجد في افريقيا والشرق الأوسط ، وعسدد كبير منها مؤسسات جديدة ، ولدى البعض منها خبرة تتراوح ما بين ٢٠ و ٣٠ سنة . وتتنوع المؤسسات تنوعا واسعا من حيث الحجم ونطاق النشاط والتوجه والقدرات على تعبئة الموارد . وهي تتخذ أشكالا عديدة منها : مؤسسات ووكالات حكومية ، ومصارف تنمية مشتركة الملكية ، وهيئات استثمار حكومية ، ومؤسسات استثمار خاصة ، وشركات شبه حكومية ، وشركات شبه تجارية . وبينما تؤدي هذه المؤسسات دورا رئيسيا في تمويل التصنيع في

* بلغ التمويل الخارجي في الستينات وأوائل السبعينات ما بين ١٠ و ٢٠ في المائة من مجموع الاستثمار في البلدان النامية ، وارتفعت هذه النسبة قليلا منذ تلك الفترة . ومن الواضح أن هذه أرقام وسطية ، وأن النسب الأعلى الخاصة بالمشاريع الفردية ليست أمرا غير مألوف .

البلدان النامية ، فانه توجد بالتاكيد مجالات يمكن فيها زيادة فعاليتها ، ليس فقط باتخاذ تدابير لتحسين سيرها وكفاءتها ، بل كذلك بنشر المعلومات عن أهدافها وشروط قيامها بالامداد بالأموال ، وباقامة اتصال بينها وبين المتلقين والمروجين المحتملين للمشاريع .

٧٣ - والمسائل الرئيسية في ميدان التمويل المحلي هي : أولا ، الأولويات القطاعية في تخصيص مجموعة الموارد القابلة للاستثمار . فالصناعات التحويلية عليها أن تنافس المستفيدين الآخرين من الأموال المتوافرة . ولما كانت البلدان النامية تعطي الأولوية في خططها الانمائية للصناعة ، فانه ينبغي تفضيل المؤسسات الصناعية عند تخصيص الأموال . لكن اعتبارات الكفاءة يجب أن تحترم .

٧٤ - ثانيا ، ينبغي أن يكون الاقتراض رخيما قدر الامكان . والمتغير الحاسم هنا هو تكاليف الصفقات : التكاليف الادارية ومخاطر الاعسار . ويؤدي احتمال الاعسار الى نشوء مؤسسات تتخصص في الحصول على معلومات عن مخاطر الاعسار . ولهذه المؤسسات ، عند التوسط بين المقرضين والمقترضين ، تكاليف مالية (سعر الفائدة) ، وتكاليف صفقات . وتنشأ تكاليف الصفقات من أن كل صفقة مالية تقررها خصائص المقرض . وكل سلعة تصنع لغرض معين : فمقتضيات الغطاء ، وشروط السداد ، وأرصدة الضمان والتعويض ، تختلف تبعاً لخصائص المقرض . ولما كانت الصفقة تتصل بعلاقة تمتد عبر فترة من الزمن ، فانه يجب أن يكون للسلفة صفقات يؤخذ فيها عدم اليقين في الاعتبار . وتوليد هذه الصفقات المحددة ، هو الآخر ، له كلفته .

٧٥ - ولئن كان لا يمكن عمل أي شيء يذكر فيما يتعلق بسعر الفائدة (الذي ربما يكون مرتبطا بمعدل الربح وبندرة رأس المال) ، فان بإمكان الابتكارات المالية ، تخفيض تكاليف المعاملات (التي تتراوح بين ٦ في المائة و ٢٠ في المائة في البلدان النامية) .

٧٦ - وجزت العادة أن تتولى التمويل زهيد التكاليف للمشاريع الصناعية ، مؤسسات متخصصة تقرض بأسعار فائدة مدعومة باعانة حكومية . ولكن هذه المؤسسات ينقصها الدافع لتخفيض تكاليف المعاملات . ثم ان الدعم الدائري لا يمكن الركون اليه كحل مستديم ؛ لذا ، ينبغي البحث عن طرق ووسائل لجعل تكاليف المعاملات في البلدان النامية تتوافق مع تكاليفها في البلدان متقدمة النمو .

٧٧ - وهذه مسألة هامة بنوع خاص في الاطار الحالي لمشاكل موازين المدفوعات . وهناك حاجة ملحة في البلدان النامية لتصدير المصنوعات ، ويترتب على هذه الحاجة اعتماد سياسات تجارية تيسيرية . وسياسات كهذه تعرض المؤسسات التجارية ، سواء كانت موجهة نحو الداخل أو الخارج ، للمزيد من المنافسة . واذ يتقلص مجال الربح تزداد صعوبة تعبئة الموارد بدون مساعدة النظام المالي ، أي عن طريق اعادة توظيف الأرباح وتخفيض قيمة العملة بقدر كبير . ولقد كان التمويل الذاتي ، أو بعبارة أدق،

الادخار الذاتي ، بصورة تقليدية ، أكبر مصدر للأموال فيما يتعلق بالمؤسسات الصناعية .
وبما أنه سيزداد اعتمادها الآن على النظام المالي ، فإن تحسينه بات أكثر الحاحاً من
أي وقت مضى .

٧٨ - ويمكن تعزيز التمويل المحلي للتصنيع ليس عن طريق زيادة مقادير الموارد
المالية الفعلية المدخرة محلياً للاستثمار فحسب ، بل كذلك عن طريق زيادة فعالية
النظام المالي الذي تنتقل عبره بعض هذه الموارد الى مجالات الاستثمار .

٧٩ - والتعميم بشأن المصادر المحلية للتمويل الصناعي أصعب بكثير من التعميم بشأن
مصادره الخارجية ، نظراً لتنوعها الكبير . فالمصادر الرئيسية للتمويل الأجنبي معروفة
لدى جميع البلدان النامية ، ولكن المؤسسات المالية وممارسات الاقراض تختلف كثيراً
باختلاف البلدان . غير أن بعض المشاكل مشتركة بين بلدان عديدة ، ويجدر بالتالي
بحثها ، دون أن يغيب عن الأذهان أنه لا يتوفر الا لقليل من البلدان النامية قطاع
مالي حسن التطور ولا يحوي الا القليل من العيوب ، ان وجدت ، المذكورة فيما بعد .

٨٠ - هناك مصدر رئيسي للتمويل الصناعي هو قروض المصارف التجارية . وهذا في أغلب
الاحيان لا يتيسر ، اسماً على الأقل ، الا في التمويل قصير الأجل . ويتوفر بعض التمويل
عن طريق تجاوز السحب على الرصيد بحكم الأمر الواقع في المدى الطويل إذ أنه يتجدد
باستمرار ، غير أنه لا يكون دائماً مرضياً إذ يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على السياسة
النقدية . والتمويل القصير الأجل ملائم وضروري لأغراض عديدة ، غير أن الصناعات تحتاج
كذلك الى تمويل أطول ، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار الثابت .

٨١ - وقد قامت الأعمال المصرفية التجارية في كثير من البلدان النامية من أجل
تمويل التجارة الخارجية وهو تمويل قصير الأجل ، وقد لازمتها تلك الصفة . وعلاوة على
ذلك ، يبدي الكثيرون من أصحاب المصارف لتجارية أنه ليس من الحكمة أن يعقدوا قروضا
طويلة الأجل ، لأن التزاماتهم هي في الدرجة الأولى ودائع قصيرة الأجل . وحيثما تكون
المصارف التجارية ملكاً للأجانب ويديرها الأجانب ، يتعزز هذا الموقف بالقواعد والأنظمة
التي يضعها أصحاب هذه المصارف في مراكزهم الرئيسية . والمصارف ، على العموم ، مقيدة
في تحويل الودائع قديرة الأجل الى قروض طويلة الأجل بقوانين البلاد أو بأنظمة المصارف
المركزية . غير أنه يجب عدم التماهي في هذه الحجة ، إذ هناك أمثلة عديدة لمؤسسات
مالية قادرة على الاقتراض لأجل قصير جداً ، والاقتراض لأجل طويل جداً ، كشركات الاستثمار
التي تقرض أموالاً لشراء المنازل في المملكة المتحدة ، فهي تمنح قروضا لعشرين سنة
وأكثر ، معتمدة على ودائع قصيرة الأجل .

٨٢ - ولقد أنشأت حكومات كثيرة في البلدان النامية مصارف انمائية للتمويل طويل
الأجل . ولهذه المصارف دور هام ومفيد للغاية ، بيد أن هناك فجوة في التمويل المتاح
للصناعة إذا لزم الحصول على قروض طويلة الأجل من مؤسسة تابعة للقطاع العام ، ذلك أن
مثل هذه المصارف غالباً ما تكون ملزمة باقتراض قطاعات معينة أو فئات معينة من
المقترضين ، مما يجعلها تميل الى استبعاد القطاعات والفئات غير المفضلة ، ما لم

يكن لدى المصرف الانمائي أموال وقدره ادارية كافية لتلبية حاجات كل المقترضين. وأكثر البلدان لا يمكنها تمويل عمارتها الانمائية بالسعة المطلوبة ، والبلدان القليلة التي تملك موارد مالية ضخمة غالبا ما تكون بلدانا طاقتها الادارية محدودة. ثم أن المصارف الانمائية يطلب منها في أكثر الأحيان أن تفرض بعض أو جميع المقترضين بأسعار فائدة غير مجزية، مما يجعل من المستحيل على المصرف توليد أموال جديدة داخليا ؛ فيصبح معتمدا عندئذ على الحكومة كي تمده بأموال جديدة للقيام بمزيد من الاقراض ، وتجد الحكومة نفسها عاجلا أو آجلا غير قادرة على تأمين هذه الأموال . وفي الوقت نفسه ، لا يستطيع المصرف اجتذاب أموال من عامة الناس أو من أواق المال ان لم يكن في وسعه تحقيق أرباح من قروضه .

٨٣ - ومن جهة ثانية ، يتوفر لبعض المؤسسات أموال للتوظيف لمدد طويلة وينقصها تفويضات مالية طويلة الأجل للشراء . والأجدر بالذكر أن شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية غالبا ما يقتصر نشاطها الاستثماري على تنمية الممتلكات في المدن والأوراق المالية الحكومية ، فيما يتعلق بالأموال التي تستطيع توظيفها لأجل طويل ، بينما يضطر القطاع الصناعي الى تمويل نفسه بنفسه ، أو يقوم على أساس متقلقل ساعتمدا على تدوير السحوبات الزائدة على الأرصة والاشتمانات التجارية . ويفترض غالبا بأنه لا بد من وجود سوق مكتملة النمو للأوراق المالية من أجل أن تبيع للمؤسسات ديونا ورؤوس أموال لأجل طويلة ، أو يبيعها في الواقع للأفراد . ولا ريب في أن وجود سوق للأوراق المالية المتداولة يجعل من الأسهل في المقام الأول اجتذاب المستثمرين ، غير أن أوراقا كهذه يمكن في بعض الأحيان توظيفها ، وان لم يكن بالسهولة نفسها أو بالمقدار الكبير نفسه ، حتى في حال عدم وجود سوق نشيطة للأوراق المالية . وعلاوة على ذلك ، فان وجود أشكال جديدة من الالتزام المالي ، مثل " القروض " التي تكون بفوائد وبشروط لتسديد رأس المال تتوقف على نجاح المقترض في تحقيق الأرباح ، ويكون عائدها المحتمل ذو اتجاه صاعد أو نازل (وربما يكون محدودا) ، قد يجعل من الأسهل جمع الشركات الصناعية المحتاجة الى التمويل مع المقترضين والمستثمرين المحتملين . وينبغي طبعا عدم الافتراض بأن من الضروري ايجاد سوق للأوراق المالية قبل أن يكون بالامكان جمع أموال لأجل طويلة من المؤسسات وعامة الناس . ففي بعض الحالات ، قد تنشأ سوق الأوراق المالية في أعقاب ذلك ، أو قد تقتصر حيازة الأسهم والقروض طويلة الأجل على عدد قليل من المؤسسات (ومنها صناديق المعاشات التقاعدية) . والمهم هو احداث تدفق للتمويل المرن وطويل الأجل على الصناعة .

٨٤ - وهناك فجوة أخرى في سلسلة الخدمات المالية المتاحة في كثير من البلدان النامية وهي نوع المقاول المالي الذي يمكنه أن يجمع صفقة من المال من مصادر محلية وخارجية ، أو يمكنه أن يجمع المقترضين والمقترضين بالطرق المشار اليها في الفقرة السابقة . وهناك وسيلة لبيع الأسهم والقروض طويلة الأجل، هي الاعلان عنها أو عرضها في سوق للأوراق المالية ، ولكن حين يتعذر ذلك لسبب من الأسباب ، كما يحدث مثلا في بعض الاقتصادات الصغيرة ، تبقى مع ذلك امكانية توظيف هذه الأوراق المالية توظيفا خاصا ، الا أن هذه المحاولة لا تنفذ دائما .

٨٥ - وهناك توازن دقيق بين تشجيع تنمية الوساطة التمويلية وبين دفعها في اتجاهات غير مرغوب فيها . فمطالبة الشركات الكبيرة ، مثلا ، (شركات يملكها الأجانب عادة) بأن تبيع أسهما للمستثمرين المحليين قد يكون وسيلة لزيادة ثروة ونفوذ من هم أغنياء وذو نفوذ بالفعل، والذين لديهم أموال أو نفوذ سياسي يظنون القروض من المصارف التجارية لشراء أسهم ، وهذه عملية لا ملة لها تذكر بتحسين توزيع الموارد، الذي ينبغي أن يحققه التدخل المالي الفعال . ولعل توظيف القروض طويلة الأجل والأسهم (وأشكال متنوعة أخرى من التمويل) في شركات التأمين والمؤسسات المماثلة ، وربما بيع أسهم في المؤسسات الانمائية الحكومية لعامة الناس هو أقمى ما يجب أن تذهب اليه بلدان كثيرة ، فسي مرحلة تنميتها الحالية ، في مجال توفير أنواع جديدة من الأسواق المالية الخاصة .

باء - دراسات اليونيدو الاستقصائية للتمويل المحلي للصناعة في البلدان النامية

٨٦ - لقد أجرت اليونيدو دراسات استقصائية للتمويل المحلي للصناعة في البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وفي الهند ، كما أجرت دراسة شملت اندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا وماليزيا (IS/252, IS/256, IS/266, IS/276) وكان الهدف من هذه الدراسات اكتشاف ما اذا كان النظام المالي يقدم أكبر قدر يستطيعه من المساهمة ، واذا كان الأمر كذلك ، فما الذي يجب عمله لابقاء هذا النظام في حالة جيدة عندما تتعرض البلدان النامية لتغييرات هيكلية عميقة تنتظرها ، واذا لم يكن الأمر كذلك ، فكيف يمكن جعله يعمل على نحو صحيح . وفيما يلي سرد لنتائج تلك الدراسات .

١ - هيكل النظام المالي المحلي

٨٧ - ان المؤسسات المالية الوسيطة الرئيسية هي المصارف ومؤسسات التمويل الانمائي، ويتبين من تحليل مستعرض من الدراسات الاستقصائية الخاصة بإفريقيا والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن الهيكل المالي يتبع نمطا نموذجيا من التغيير أثناء عملية التنمية الاقتصادية . ففي البلدان الفقيرة للغاية ، تشكل سياسة المصرف المركزي في تقديم الائتمان للمشاريع المنتجة أهم أوجه الوفاة التمويلية . فالودائع لأجل والمدخرات المودعة لا تقتضي من وسائل الدفع أن تكون قابلة للتحويل التام فحسب بل تستلزم كذلك عائدا حقيقيا يكون مغريا بالقدر الكافي للتعويض عن قيد السيولة الزمني . واذا توفرت هذه الشروط ، ينشأ نقص نسبي في مقدار النقود والعملية ويميل قطاع المصارف التجارية ، الذي يشمل على العموم كافة أصناف الودائع المولدة لفوائد، الى اكتساب أهمية في الأسواق المالية المنظمة . واذا كان يراد للمصارف أن تحتل المركز اللائق بها في أعمال تمويل الصناعة ، فانه يستحسن توفير التيسيرات في أنحاء كل بلد من أجل تأمين التعامل مع المصارف .

٨٨ - وأثناء سير عملية التنمية ، يضاف الى ازدياد الودائع تحت الطلب والودائع لأجل في المصارف التجارية نشوء صناديق المعاشات التقاعدية وشركات التأمين وما الى ذلك . والنظام المصرفي هو عادة المصدر الرئيسي لتمويل الصناعة في البلدان النامية . بيد أن ائتمانه يكاد يكون كله قصير الأجل لأن المصارف تنقصها الحوافز والوسائل والمهارات اللازمة للقيام بأعمال الائتمان طويلة الأجل أو أن القانون والعرف يمنعانها من القيام بذلك . والغرض من مؤسسات التمويل الانمائي هو سد الفجوة في مجال الائتمان والاستثمار المتوسط والطويل الأجل .

٨٩ - وتوضح الدراسة الاستقصائية لأمريكا اللاتينية أهمية الأموال المولدة في الداخل - الأرباح التي يعاد توظيفها بالإضافة الى بدلات استخدام رأس المال - والأموال التي يوفرها المدخرون في الخارج - والديون والمساهمة في رؤوس الأموال . ثم يقارن هذا النمط بالأنماط القائمة في البلدان الأكثر تقدماً ويتبين أنه معادل لها فيما يختص بنسبة التمويل الذي تؤمنه المصارف . ويلاحظ أن أمريكا اللاتينية تميل لأن يكون نصيبها من التمويل قصير الأجل غير متناسب ، وقد يكون السبب في ذلك هو على الأرجح ارتفاع وتقلب معدلات التضخم . وفي الدرامات عدة مقترحات لتحسين الأنظمة المالية . واقترحت أشكال مختلفة متطورة للقروض المعقودة لأجل والقبالة للتحويل الى أسهم في رأس المال كي ينظر فيها ، وخاصة في الدراسة المعنية بالهند .

٢- وظائف النظام المالي المحلي

٩٠ - هناك مجال ، حسب الدراسات الاستقصائية ، في كل البلدان المعنية تقريباً لتعبئة مدخرات مالية تفوق ما يجري تحقيقه فعلاً . وتميل المدخرات في أغلب الأحيان لأن تأتي في صورة غير قابلة للتحويل الحر الى استثمارات طويلة الأجل . وبالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة النمو ، هناك فقط نسبة معتدلة من مجموع المدخرات يجري الاحتفاظ بها في أصول مالية : مثلاً ، ٢٩ في المائة في بنغلاديش ، ٤٥ في المائة في ماليزيا ، و ٣٣ في المائة في تايلند . ثم ان الأصول الموجودة في البلدان التي أجريت عليها دراسات بشأنها هي على العموم غير ملائمة لاقراض لاحق طويل الأجل . وتميل هذه الأصول لأن تكون بشكل عملة أو ودائع عينية أو بشكل ودائع في مكاتب البريد أو أموال مودعة لدى شركات التأمين . أما الودائع لأجل ، وهي في البلدان الصناعية أهم ما تساهم به الأسر في مجمع الموارد المالية المعدة للاستثمار ، فتكاد لا تذكر في معظم البلدان النامية . على كل حال ، ليس أجل استحقاقها في هذه البلدان أطول بكثير من أجل استحقاق الودائع العينية .

٩١ - ويمكن اتخاذ عدد من التدابير لجذب مزيد من الأموال في شكل عمليات تمويل تناسب الاقراض للصناعة . وبعض هذه التدابير تأخذ صورة غير مباشرة ، بما في ذلك كافة الاجراءات التي تتخذ لزيادة اضعاف الطابع النقدي على الاقتصاد . ومن الثابت تماماً أنه كلما ارتفعت نسبة النقود الى الدخل ، فان نسبة كل المدخرات المالية الى الدخل تميل

الى الزيادة على نحو أسرع . وفي البلدان الافريقية ، تمثل موجودات المجتمع في مورة نقدية أو شبه نقدية نسبة ضئيلة من الناتج القومي الاجمالي الى حد ملحوظ بالمقارنة بالبلدان الصناعية (تبلغ النسب النموذجية ٥٥٪ للبلدان الافريقية مقابل ٦٠٪ للبلدان الصناعية) . وهكذا ، فان من شأن التعجيل في اضعاء الطابع النقدي في افريقيا احداث آثار جانبية تتمثل في زيادة مصادر الأموال الملائمة لتمويل الصناعة . وتستهدف مجموعة أخرى من التدابير غير المباشرة المحافظة على الاستقرار النقدي . وعند ارتفاع المستوى العام للأسعار ، تتآكل الموجودات المقومة بالنقود . ومتى نشأ تضخم خطير ، مالت المدخرات الى التحول الى الأراضي والمباني والموجودات المعمرة الأخرى التي يتعذر تحويلها الى نقود في الحال .

٩٢ - ومن التدابير المباشرة الأخرى لتشجيع المدخرات المالية تطوير المؤسسات التي تقوم بجمع الودائع المحددة الأجل . وحين ترتفع أسعار الفائدة عند بلوغ أجل استحقاق الودائع ، فانه يمكن لهذه المؤسسات جذب المدخرين وأن يكون لها تأثير ايجابي في حالة تقديم أموال لآجال طويلة . بيد أنه لا ينبغي المبالغة في التشديد على هذا التأثير ، لأنه يبدو أن لدى معظم أصحاب الموجودات ، الذين ألفوا تكرار الانفجارات التضخمية في البلدان التي تناولتها الدراسة الاستقصائية ، رغبة في تأمين سيولة لاتتأثر بأسعار الفائدة . وفي أمريكا اللاتينية ، تعذر تغيير هذه الأفضلية للسيولة، حتى باتخاذ طرق فياسية مع معدلات حقيقية تربو على ١٢ في المائة في السنة .

٩٣ - ومن الوسائل الأخرى لزيادة تقديم الأموال لآجال طويلة ، تحسين طرق التمويل الذي تقوم به مؤسسات التمويل الانمائي . وبغية تشجيع الاستثمار ، فان الأنظمة الرسمية تقيد مؤسسات التمويل الانمائي عادة بالحد الأدنى لطائفة من أسعار الاقراض السائدة في البلد . وبالتالي يتعذر على مؤسسات التمويل الانمائي جمع موارد مالية هامة بشروط تجارية .

٩٤ - وفي معظم البلدان التي تناولتها الدراسات الاستقصائية يزيد العجز في رأس المال طويل الأجل على العجز في رأس المال قصير الأجل . ومن ثم قد يقتضي الأمر تشجيع التغيير في آجال الاستحقاق . ويمكن للبنوك المركزية التأثير في تغيير آجال الاستحقاق في البلدان التي تؤدي فيها دور المقرض الوحيد للمصارف التجارية . وعلى سبيل المثال، يمكن تشجيع التمويل طويل الأجل بأن ينتهج البنك المركزي سياسات معينة لاعادة الخضم . وشمة وسيلة أكثر طيبة ولكنها قد تكون أكثر فعالية لتنشيط تغيير آجال الاستحقاق ، تتمثل ببساطة في التخفيف من الاشتراطات التقييدية التي تفرضها البنوك المركزية على اعادة التمويل ، وتوسيع نطاق المتطلبات التنظيمية في البنوك .

٩٥ - وقد تبين أن التشريعات المنظمة للعمليات المصرفية التجارية والتي تفرض في التشديد على اشتراطات السيولة ، تشكل عائقاً في وجه الموجودات طويلة الأجل . وقد يكون من المفيد هنا اعادة النظر في هذه التشريعات وادخال مفاهيم موجهة بقدر أكبر الى رأس المال المساهم . وبالمثل ، يمكن لمؤسسات التأمين أن تخضع نصيباً أكبر من مواردها للاستثمار طويل الأجل اذا ما تحررت من " اشتراطات السيولة " .

٩٦ - وحتى اذا لم يشكل التشريع عائقا فان المؤسسات المالية متميل الى تقييد القروض طويلة الأجل اذا موّلت من ودائع قصيرة الأجل لأن التفاوت بين مدد الودائع والقروض ينطوي على مخاطر تتعلق بحصر الفائدة والسيولة . ويمكن استخدام تكلفة الأموال قصيرة الأجل كمؤشر للقروض طويلة الأجل، بغية التغلب على هذه المشكلة . وتتمثل المشكلة الثانية التي تنشأ في حالة تقديم المصرف قروضا طويلة الأجل من موارد قصيرة الأجل، في التعرض لمخاطر انكماش الودائع اذا هبط الطلب على الأموال نتيجة انكماش القاعدة النقدية. وحل هذه المشكلة هو الذي أخذ به البنك المركزي لجمهورية الأرجنتين الذي وضع نظاما لاعادة الخصم لفترة أربع سنوات من أجل تخفيض مخاطر السيولة .

٩٧ - والدور التوزيعي الذي تلعبه المؤسسات المالية يعتبر حاسما في ايضاح أسباب تخصيص اليابان لنسبة تتراوح بين ٥٠ في المائة و ٧٠ في المائة من مدخراتها المالية للائتمان الصناعي طويل الأجل ، في حين تبلغ النسبة في المملكة المتحدة قرابة ٢٠ في المائة فقط . وتبين الدراسات الاستقصائية بوضوح امكانية زيادة التمويل الصناعي في البلدان النامية عن طريق اسناد أدوار جديدة الى المؤسسات المالية .

٩٨ - بيد أنه لكي تكون الاصلاحات مثمرة حقا ، تدعو الحاجة الى اتخاذ طائفة كبيرة من التدابير ، يوجه بعضها الى العوامل التي تخرج عن نطاق النظام المالي ذاته . أولا ، شمة تحد يتمثل في خلق بيئة مستقرة للنقود والأسعار ، وقد يكون هذا مطلبيا مسبقا لجذب المدخرات في شكل ودائع لأجل ، مثلا ، لمدة تريبو على عام . وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع نمط لأسعار الفائدة المعروضة على نحو تصح مع الودائع لأجل صامدة للتضخم وتكون مجزية بقدر أكبر من الودائع قصيرة الأجل ، بحساب الأرقام الحقيقية . وينبغي إلغاء القوانين والأعراف التي لا تنظر بعين الرضى الى القروض طويلة الأجل . وأخيرا، ينبغي تشجيع المؤسسات المالية ، ولا سيما المصارف ، على مد الصناعة بالأموال .

جيم - دور الدولة كوسيط مالي

٩٩ - شمة سؤال يطرح أحيانا عما اذا كان ينبغي على الحكومة أن تعمل ، من خلال بنكها المركزي أو أي منظمة مالية شبه حكومية أخرى ، على انشاء "سوق" لأسهم رأس المال والقروض طويلة الأجل . ومن الأسباب الداعية الى ذلك أنه سيكون من الأسهل جمع هذه الأموال اذا أتاحت فرصة ما لتداولها في الأسواق ، وأن توفر نوعا من المشترين في نهاية الأمر يعزز التداول في السوق الى حد كبير في حالة عدم توفر سوق خاص . والسبب الثاني هو ان تدخل الحكومة من شأنه توفير سوق أكثر استقرارا، وبالتالي تلافى مساوئ عدم الاستقرار والتمادي في المضاربة .

١٠٠ - وفيما يتعلق باعتماد شكل من أشكال المركزية في مجال الاقتراض من الخارج ولأغراض الصناعة أو لأي غرض آخر ، هناك سببان رئيسيان على الأقل يدعوان الى ذلك . أولا ، ينبغي على الحكومة على الأقل أن تراقب كل عمليات الاقتراض من الخارج ، سواء

أكان الاقتراض للقطاع العام أم للقطاع الخاص . ويتعين على البلد توفير النقد الأجنبي لسداد خدمة الدين ، أيا كان المقترض . لذا ينبغي على حكومة البلد النامي الاحتفاظ بسجل كامل لجميع عمليات الاقتراض من الخارج (هذا الاجراء أقل ضرورة في البلدان المتقدمة النمو التي تطبق أسعار الصرف العائمة ولديها القدرة على التكيف مع الطلب المتغير للنقد الأجنبي) .
ثانيا ، هناك سبب قوي لجعل الحكومات تتحمل بعض المخاطر الكامنة في الاقتراض من الخارج لأنها تمثل موقعا أفضل بكثير يتيح لها توزيع هذه المخاطر والسيطرة عليهما من خلال امكانية استخدام الاحتياطات والائتمان قصير الأجل . وعلاوة على ذلك ، من المرجح ألا يحوز كثير من المقترضين الا على قدر ضئيل نسبيا من الخبرة بأسواق المال الأجنبية ، ويحتاجون كل الحاجة الى الخبرة المتراكمة لدى مؤسسة مركزية كالبنك المركزي .

١٠١ - وليس من المرجح أن تقوم معظم الشركات ائتمانية كل على حدة بالاقتراض على نطاق واسع يكفي لتنوع ديونها الخارجية بالعملات المعنية . ولا توجد أسواق للعملات مستعدة لأن تعرض تغطية أي دين غير قصير الأجل لفترة طويلة في المستقبل . ولذلك ، فان السبيل الوحيد لتأمين الشركات المحلية من مخاطر ارتفاع قيمة العملات الأجنبية المقترضة يتمثل في تركيز هذه المخاطر في مؤسسة أكبر ، أو في الحكومة ذاتها . ويناسب هذا الاجراء فيما يتعلق بالتمدي لمخاطر أسعار الفائدة .

١٠٢ - وثمة سبب آخر يدعوا الى قيام الحكومات بدور الوسيط المالي بين المقرضين الأجانب والمقترضين المحليين . وذلك أن هيمنة القروض الأجنبية في التمويل الأجنبي لا تتواءم ، كما سبق توضيحه ، مع احتياجات معظم المقترضين في البلدان النامية . ومع عدم توفر أشكال تمويل جديدة وأكثر مرونة ، فانه يمكن مع ذلك للحكومات أو للوسطاء الماليين الآخرين الاقتراض من الخارج بالشروط السائدة لمنح القروض ، واعادة اقراضها للمقترضين المحليين بشروط مختلفة . وقد تأخذ عملية اعادة الاقراض شكل أسهم رأسمالية ، أو قد يأخذ الدين شكلا جديدا تعتمد فيه شروط السداد على مقدرة المقترض المتفق عليها على السداد من عام لآخر . ويمكن التعويض عن مخاطر انخفاض أو انعدام القدرة على خدمة الدين في سنوات الشدة بإمكانية سداد دفعات أكبر في سنوات الرخاء . وعلاوة على ذلك ، ستتاح للوسيط المركزي ، فرصة حسنة لتوزيع المخاطر لأن هناك فرصة للحصول على دخل من مشاريع مختلفة خلال تقلبها في اتجاهات متعارضة في أية سنة واحدة .

١٠٣ - وتقوم الحكومات بالفعل بدور الوسيط المالي على نطاق واسع . ففي جميع البلدان النامية تقريبا ، وليس فقط تلك البلدان المرتبطة بأشكال مختلفة للتنمية المخططة مركزيا ، تقوم الحكومات بالفعل باقراض طائفة واسعة من المؤسسات المحلية ، كمصارف التنمية والسلطات المحلية ، وسلطات الاسكان في المدن ، والمشاريع التجارية شبه الحكومية ، والمشاريع التجارية الخاصة ، والتعاونيات ، الخ . وكثيرا ما توفر الحكومات القروض بأسعار فائدة تقل بكثير عن أسعار السوق ، أو تقرض الأموال للشركات التي يتعذر عليها تحقيق ربح ، وذلك كوسيلة لتشجيع نشاط مفضل أو دعمه . ومع أن الدور الذي تلعبه الحكومة لسد الثغرات التي تنشأ من الاختلافات بين التكاليف الاجتماعية والخاصة وبين الفوائد يلقي قبولا واسع النطاق ، ينبغي بذل كل جهد لتحسين كفاءة الموارد وتوزيعها على نحو ملائم .

١٠٤ - وكثير من المؤسسات شبه الحكومية يعتبر أسهم رأس المال ببساطة أحد أشكال التمويل الحر ، نظرا لأنه قلما تدعو الحاجة الى تحمل أية أعباء لخدمتها في شكل أرباح للأسهم . ويمكن أن يؤدي ذلك الى اساءة توزيع الأموال في المقام الأول والى عدم كفاية العائد على رأس المال على أساس مستمر . وعلى سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي عدم سداد أرباح أسهم الحكومة ، عن طريق انخفاض العائد على رأس المال المستثمر، الى اخفاء الأداء السيء لمشاريع القطاع العام ، أو اخفاقها في تحديد الأسعار المناسبة . ويمكن وضع اشتراطات قانونية واجراءات ادارية لتحسين استخدام الأموال الحكومية أو على الأقل توفير قدر أكبر من الشفافية .

دال - تمويل الصناعة الصغيرة النطاق

١٠٥ - معروف تماما أنه يمكن للصناعات الصغيرة أن تلعب دورا هاما في تصنيع البلدان النامية . والحجة في تقديم اعانات مالية حكومية الى الصناعات الصغيرة هو تعذر وصولها الى المؤسسات المالية للقطاع الخاص ، أو أنه ليس في وسعها تحمل أسعار الفائدة التي يفرضها القطاع الخاص . وعلى نحو أكثر تعميما ، يرجع السبب الى أن إجمالي الفائدة الاجتماعية التي تنتج عن تطوير الصناعة الصغيرة التي تفوق إجمالي الفائدة الخاصة ، مما يبرر منح اعانة حكومية .

١٠٦ - وإذا تعذر على مؤسسة مالية في القطاع الخاص اقراض الصناعة الصغيرة وتحقيق الربح من ذلك ، فالأرجح أن يصح ذلك أيضا على مؤسسات القطاع العام . ولكن هناك مجالا لانشاء مؤسسات ائتمانية متخصصة لتقديم القروض للصناعات الصغيرة . وفي البلدان التي تكون القطاعات المالية فيها شديدة التخلف ، يمكن أن تؤدي تلك المؤسسات دورا قيما في مساعدة الفئات الهامة من المشاريع التجارية . كما أن هناك حجة بشأن "المقترضين المبتدئين مغادها أن بعض المؤسسات التجارية قد لا تكون في بادئ الأمر، من العملاء المربحين للمصرف الائتماني ، الا أنه يمكنها ، فيما بعد ، أن تصبح كذلك ، نتيجة للمساعدة المالية المقدمة لها وغير ذلك من التدابير .

رابعاً - آثار المقترحات الأخيرة بشأن اصلاح النظام المالي الدولي على التمويل الصناعي

١٠٧ - لقد قدم في السنوات الأخيرة العديد من المقترحات الرامية الى تحسين أو اصلاح النظام النقدي والمالي الدولي ، وتستهدف ، كقاعدة محددة الهيكل الاقتصادي ككل أو النظام المالي بوجه عام ولا تولي القطاع الصناعي اهتماما خاصا. وهذا يمثل موقفا شاذا، بسبب الدور الحاسم الذي تؤديه التنمية الصناعية . لذلك فمن الضروري تحليل أهم المقترحات الاصلاحية للتعرف علي كيفية تأثير تنفيذها على التمويل الصناعي . ومن شأن ذلك أن يشكل أساسا لتحديد الأولويات بين مختلف التدابير ، من وجهة نظر عملية التصنيع ، كما أن من شأنه المساعدة على تحديد الثغرات المتبقية في المقترحات .

١٠٨ - وينبغي ، لدى دراسة أثر الاصلاحات المقترحة بشأن النظام النقدي الدولي على التمويل الصناعي، مراعاة بعض الاعتبارات العامة .

١٠٩ - أولا ، ان أي تغيير يتيح رفع معدل النمو في انتاج البلدان النامية سيحسن امكانيات القطاع الصناعي فيها . ويرجع هذا الى ما يترتب على ارتفاع الدخل من مرونة في الطلب على المنتجات الصناعية داخل البلدان النامية ، ويعني ذلك ،بالاضافة الى الاستراتيجية الانمائية التي تعتمدها معظم البلدان النامية اتفاق نسبة كبيرة من الدخل الاضافي على المنتجات الصناعية ، وتحويل نسبة كبيرة من الاستثمارات الزائدة الى قطاع الصناعة .

١١٠ - ثانيا ، ان الكثير من التمويلات قابلة للتنقل، بمعنى أن زيادة تيسير التمويل للمشاريع في أحد القطاعات يفرج عن أموال تخصص لاستخدامات أخرى ، فيزيد ، بصورة غير مباشرة ، من الامدادات المالية للقطاعات الأخرى . فالتكوين القطاعي الدقيق للتمويل الجديد يمكن ان لا يسيئ الآثار الفعلية .

١١١ - ثالثا ، ان الخطط الجديدة التي تشمل على مصادر تمويل جديدة قد لا تجلب أموالا اضافية ، ولكن يمكن أن تحل محل المصادر القائمة . ومن ثم ، فان الأثر النهائي للخطط الجديدة سيتوقف على حجم المبالغ الاضافية المتعلقة بها عندما يحل مصدر التمويل جزئيا محل التدفقات المالية القائمة .

١١٢ - رابعا ، يرجح أن يتوقف التوزيع القطاعي للأموال الاضافية ، جزئيا ، على التوزيع القطري . فمن المرجح ، في البلدان المتوسطة الدخل أن تكون الأموال الاضافية أكثر توجهها الى الصناعة مما هو الحال في البلدان المنخفضة الدخل .

١١٣ - خامسا ، ان تيسر التمويل الصناعي ليس الا أحد شروط التصنيع ، ومن الضروري أيضا تحديد ووضع مشاريع للحصول على الموارد الادارية والتقنية اللازمة ، وانشاء الهياكل الأساسية اللازمة وتأمين أسواق للمنتجات (أنظر أيضا الفرع "باء" من الباب الثاني، الوارد آنفا) .

١١٤ - كما ينبغي مراعاة أن التدابير الرامية الى زيادة استقرار ونمو الاقتصاد العالمي ، ككل ، سوف تؤدي ، في البلدان النامية ، الى زيادة في الناتج وفي القدرة على خدمة الدين . ويستتبع ذلك محاولة منهجية لتحديد الأثر الممكن للمقترحات المختلفة على التمويل الصناعي . بيد أنه ينبغي الاقرار بأن أثر تنقل التمويلات يجعل من المستحيل ، في الكثير من الحالات ، تبين أي أثر محدد على الصناعة .

١١٥ - جرى في هذا الباب ، تصنيف المقترحات المختلفة في مجموعات ، وفقا لخصائصها المشتركة . وفي كل مجموعة يرد استعراض موجز للمقترحات ، يعقبه تحليل لآثارها المحتمل على عملية التمويل الصناعي (٢١) .

ألف - المقترحات الرامية الى تحسين تمويل العجز في البلدان النامية والبرامج الاستثمارية

١١٦ - من المعروف أن التعديلات التي أدخلت على أسعار النفط خلال الجزء الاخير من السبعينات حفزت على تقديم العديد من المقترحات الرامية الى اعتماد آليات جديدة لاعادة تدوير الأموال من البلدان ذات الفائض المالي الى البلدان ذات العجز المالي . ولم ينفذ أي من هذه المقترحات (باستثناء الجهاز الخاص بالنفط في صندوق النقد الدولي) أما اعادة تدوير الأموال فقام بها النظام المصرفي الدولي الخاص في البلدان الصناعية . وقد أعرب من جديد ، في السنوات الأخيرة ، عن الشكوك في استعداد المصارف لمواصلة تمويل العجز المالي للبلدان النامية وفي قدرتها على ذلك . وقد انخفضت ، بالفعل ، هذه التدفقات المالية كثيرا بعد بلوغها أعلى قيمة لها في عام ١٩٧٨ .

١١٧ - وتهدف احدى مجموعات المقترحات الرامية الى تمويل العجز المالي في البلدان النامية الى دعم التدفقات المالية الخاصة . وكان المقترح المكسيكي ، الذي دعا الى انشاء صندوق يمول من اصدارات السندات لمنح قروض لولاية الأجل تستخدم في شراء السلع الانتاجية - من أول المقترحات التي تنتمي الى هذا النوع . وفي فترة أقرب عهدا قدم في الأونكتاد مقترح يرمي الى انشاء مرفق لائتمانات التصدير يضمن قروض التصدير المقدمة الى البلدان النامية، وذلك لتحسين تسويق مستندات قروض التصدير . كما قدم مقترح أوسع نطاقا ، يمدد انشاء صندوق دولي للتأمين على القروض ، يشترك فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومات البلدان المتقدمة النمو ، والدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط بصفة ضامنين . وقدمت مقترحات أخرى تندرج تحت هذا النوع وتشمل ضمان اصدار سندات من جانب بعض الوكالات عبر الوطنية ، وصدار سندات مؤشرة لولاية الأجل من جانب وكالة كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، نيابة عن مجموعة من البلدان النامية . ويدعو أحد المقترحات البعيدة الأثر الى انشاء هيئة دولية للاقراض باعتبار أنها الملاذ الأخير ، وتدعمها المصارف المركزية للبلدان الصناعية ، على أن تقوم هذه المصارف المركزية بفرض رقابة شديدة على المصارف التجارية .

١١٨ - وهناك مجموعة أخرى من المقترحات الرامية الى تحسين تمويل العجز المالي والبرامج الاستثمارية للبلدان النامية تهدف الى تعزيز دور المؤسسات العامة القائمة ، بدءاً بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية . ومن شأن بعض هذه المقترحات توفير المزيد من الأموال لهذه المؤسسات العامة ، من خلال توسيع قاعدة رأس المال فيها ، في حين تعتمد مقترحات أخرى اعتماداً أكبر على زيادة الاقتراض من أسواق رأس المال الخاص . ب - أن هناك مقترحات أخرى كان أكثر صدورها عن مجموعة الـ ٧٧ وعن أمانة الأونكتاد ، تدعو الى انشاء مرفق جديد ، ذي شروط ميسرة ، لتمويل المدفوعات المتوسطة الأجل ، وائى انشاء صندوق استثماري جديد ، يمول من المبيعات الإضافية لمخزون صندوق النقد الدولي من الذهب ، والى توسيع نطاق برنامج قروض البنك الدولي وذلك ، مثلاً ، بزيادة حجم قاعدة رأس المال المكتتب ، أو بزيادة معدل حركة رؤوس الأموال . وهذه المقترحات تبرزها بوضوح نتيجة معدل الاستعراض العام الأخير لحصص صندوق النقد الدولي .

١١٩ - وقد أكد البنك الدولي نفسه مؤخراً على استطاعته زيادة الاسهام في تمويل البلدان النامية بالتوسع في أنشطة التمويل التي يشترك فيها مع المصارف التجارية . وقد بدء في اتخاذ مبادرات تجريبية في هذا الصدد في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ . كما سيقوم البنك الدولي ، فضلاً عن تقديم القروض الى المشاريع ، بالمشاركة في توفير التمويل التجاري ، وذلك من خلال :

(أ) المساهمة المالية المباشرة في الاستحقاقات الأخيرة ؛

(ب) المساهمة المشروطة في الاستحقاقات الأخيرة للقروض التجارية : فإذا ما زاد معدل الفائدة عن المعدل الأصلي وطالت مدة السداد ، تعهد البنك الدولي تعهداً مشروطاً بتغطية فترة السداد الأطول ؛

(ج) ضمان الاستحقاقات الأخيرة ؛

١٢٠ - وتماثل المقترحات المقدمة الى المصارف الإقليمية ، الى حد ما ، المقترحات المقدمة الى البنك الدولي ، اذ تتناول توسيع قاعدة رأس المال فيها ، وامكان زيادة معدل حركة رؤوس الأموال ، واقتراض من أسواق رأس المال الخاص .

١٢١ - إلا أن هناك فئة ثالثة من المقترحات الرامية الى تحسين تمويل البرامج الاستثمارية في البلدان النامية ، تستلزم انشاء مؤسسات مالية دولية عامة جديدة .

١٢٢ - فقد اقترحت أمانة اليونيدو ، في عام ١٩٨١ ، انشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية يكون وسيطاً مالياً في السوق ، وتتكون قاعدة رأس المال فيه من اكتتابات الدول الاعضاء ، ولا يشكل فيه رأس المال المطلوب الا حصة صغيرة . وتتكون سمات عملياته الرئيسية كما يلي :

(أ) تعديل آجال استحقاق الأموال المقترضة من الأسواق لجعل الاقتراض ملائماً

للمشاريع الصناعية ؛

- (ب) دعم الفائدة بمعدلات تفاضلية ، ويمول ذلك بواسطة مخطط مرتبط بطلبات التصدير ؛
- (ج) عرض تسهيلات لاعادة التمويل بالنسبة الى قروض التصدير ؛
- (د) تقديم مجموعة خدمات مثل توليد المشاريع وتشجيع المشاريع المشتركة ، فضلا عن التمويل .

١٢٣ - ومن بين مقترحات الاصلاح العديدة ، يمثل هذا المقترح ، والى حد ما أيضا ، المقترح الرامي الى انشاء الصندوق الاستثماري المتعدد الجنسيات ، والمطروح للنقاش فيما بعد ، المقترحين المفضلين الوحيديين اللذين يمنحان الأولوية ، مراعاة ، للتمويل الصناعي .

١٢٤ - وفي عام ١٩٧٩ ، اقترح مصرف البلدان الأمريكية انشاء صندوق استثماري متعدد الجنسيات للتمويل الصناعي ، يقوم على مساهمات من الدول الأعضاء ، وعلى الاقتراض من الأسواق المالية وأسواق رأس المال . وكان الهدف من هذا المقترح توفير الدعم المالي للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي الأعضاء في مصرف الانماء للبلدان الأمريكية .

١٢٥ - كما تم تقديم مقترحات بانشاء مؤسسات عالمية جديدة ، تتولى تمويل البرامج أو المشاريع الانمائية العامة في البلدان النامية . وكان من أهم المقترحات التي قدمت ، مقترح بانشاء صندوق تنمية عالمي ، عرضه لجنة برانديت في تقريرها (١٢) ، ومقترح بانشاء وكالة تنمية للعالم الثالث ، عرضه الجزائر وفنزويلا في اجتماع وزراء منظمة البلدان المصدرة للنفط ، المعقود في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ .

١٢٦ - وقد روي أن صندوق التنمية العالمي ، الذي اقترحت لجنة برانديت انشاءه يمكن أن يكون مؤسسة من شأنها أن تكون جسرا بين التمويل الطويل الأجل ، الذي توفره مؤسسات مثل البنك الدولي ، وبين التمويل القصير الأجل ، الذي يوفره صندوق النقد الدولي - وذلك ، أساسا ، من خلال التمويل البرنامجي الطويل الأجل . ويمكن لصندوق التنمية العالمي أن يحصل على القدر الأكبر من موارده من مساهمات الحكومات .

١٢٧ - أما المقترح الرامي الى انشاء وكالة تنمية للعالم الثالث فيقوم على أساس توسيع صندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط ، ومن ثم تنشأ على مساهمات الدول الأعضاء في هذه المنظمة . ويتوقع اصدار سنداتها في أسواق رأس المال الدولية .

١ - أثر المقترحات على التمويل الصناعي

(أ) قابلية الاضافة

١٢٨ - تتضمن المقترحات الرامية الى مواصلة وتحسين تدفقات التمويل من القطاع الخاص ، بصفة عامة ، نوعا من الضمان الرسمي (الجزئي أو الكلي) للتدفقات الخاصة . وكثيرا

ما قبل ان الأموال المستعملة لتقديم أي تسهيل يتعلق بالضمانات يمكن ، بدلا عن ذلك ، استخدامها في الاقراض المباشر للبلدان النامية . الا أن المرفق الذى يقدم الضمانات يمكن أن يوفر معدلا أكبر من الحركة عمّا يوفرها البنك الدولي أو المصارف الإقليمية للتنمية ، بحيث يزيد التمويل الذي يتم تحويله الى صندوق الضمان هذا من الاقراض الاجمالي اذا لم يكن المرفق تحت ادارة الهيئات المذكورة ، أو اذا تم تعديل مواثيق هذه الهيئات بحيث تكون معاملتها للضمانات أكثر مرونة . ومن الممكن أن يساعد استحداث الضمانات ، بما فيها الضمانات التي سيقدمها المرفق الدولي المقترح اشواه كملاد أخير للاقراض ، على اعادة الثقة والى توليد تدفقات خاصة تفوق بكثير حجم الضمانات الفعلية. وبالامكان أيضا الجمع بين ذلك وبين استحداث آليات تمويلية أنسب ، وفرض رقابة أشد ، وتحقيق توزيع يحظى باستمواب أكبر فيما بين البلدان النامية .

١٢٩ - وفي هذه الفترة ، التي تتسم بانخفاض الاقراض التجاري بسبب الافتقار الى الثقة . يبدو أن زيادة الاقراض والاقراض في القطاع العام يمكن أن تزيد كثيرا من الاقراض الدولي للبلدان النامية دون أن تقلل من اقراض القطاع الخاص ، الخاضع للقيود لأسباب لاعلاقة لها بتوفر التمويل . والواقع ان زيادة الاقراض العام زيادة كبيرة يمكن أن تزيد فعلا من تدفقات التمويل الخاص بزيادة الثقة لدى البنوك . ولكن الاقراض العام بشروط متشددة يزيد المديونية الاجمالية للبلدان النامية . وعليه يمكن ، في الفترات العادية ، توقع أن يؤدي زيادة دور المؤسسات العامة الى انخفاض دور المؤسسات الخاصة . وفوق ذلك ، يمكن أن يضيق المجال داخل القطاع العام . وعلى سبيل المثال ، يمكن توقع أن يؤدي انشاء صندوق انمائي عالمي جديد الى الحد من امكانيات توسع البنك الدولي . الا أنه ، بسبب شدة النقص الحالي في المؤسسات الراغبة والقادرة على اقرض البلدان النامية على نطاق يتمشى مع احتياجاتها ، يبدو مرجحا أن الزيادة في التمويل ستكون اضافية حقا . واذا بقي كل شيء آخر على ما هو عليه ، فسوف يعني هذا زيادة الأموال المخصصة للتمويل الصناعي .

(ب) التكوين القطاعي

١٣٠ - ترتبط آليات التمويل المختلفة بتكوين قطاعي مختلف للتمويل . ومن الأمثلة على ذلك أن القطاع الرسمي (البنك الدولي ، مثلا) يتضمن عنصرا أكبر لاقراض الزراعة والهيكل الأساسية ، في حين أن بعض اشكال الاقراض الأخرى (مثل دعم صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات) ليس لها قطاع محدد . وينجم عن تماثل نوعية التمويل أن التكوين القطاعي الفعلي أو الاسمي للتدفقات المالية لا يدل بالضرورة على آسارها في توفير تمويل القطاعات المختلفة . الا أنه ليس مرجحا أن يكون التماثل كاملا .

١٣١ - ويرجح أن يكون في مقترحات دعم الاقراض التجاري عنصر هام يتعلق بالقطاع الصناعي . ويصدق هذا بصفة خاصة على المخططات التي تهدف الى تمويل المادرات الصناعية (مثل المخطط المكسيكي ومخططات ضمان قروض التصدير) . والتمويل من الصاديق

يعتبر نمويا عاما، وليس قطاعيا، لكنه يؤدي بطريقة غير مباشرة الى تحسين الوضع المالي للقطاع الصناعي في البلدان المتلقية عن طريق الافراج عن القطع الأجنبي . ومن بين المؤسسات الجديدة المقترحة ، سيكون المصرف الدولي للتنمية الصناعية مخصصا كلية للتمويل الصناعي ، وسيعمل على نطاق عالمي ، كالصندوق الائتماني المتعدد الجنسيات للتنمية الصناعية الذي يعمل على نطاق اقليمي . وسوف يعتمد التكوين القطاعي للمؤسسات العالمية الجديدة المقترحة على تفاصيل عملياتها. ويبدو أن المقصود من معظمها هو توفير دعم عام متوسط الأجل لميزان المدفوعات يوفر مساندة غير مباشرة ، بدلا من المساعدة المباشرة ، للقطاع الصناعي .

(ج) التوزيع القطري

١٣٢ - تنزع البلدان النامية الى زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج ، بحيث لا يكون للتوزيع القطري للتدفقات أهمية كبيرة بالنسبة الى تكوينها القطاعي ، ويمكن توقع أن يؤدي انشاء مرافق للضمانات الى توسيع توزيع التدفقات التجارية بين البلدان النامية . وقد بدأت البنوك الخاصة ، نتيجة للمشاكل التي تواجهها في اعادة جدولة ديون كبار المقترضين ، في تنويع حافظاتها العالية بمنح قروض أكبر نسبيا للبلدان التي كانت القروض التي منحتها لها في الماضي صغيرة. وينعكس ذلك على أن الشروط الخاصة بأجال الاستحقاق والهوامش) التي تقدم البنوك الخاصة على أساسها القروض الى البلدان ذات الدخل المنخفض ليست آخذة في التحسن السريع فحسب بل هي أيضا أكثر مواتاة بكثير من الشروط التي تقدم هذه البنوك بموجبها القروض الى البلدان النامية ذات الدخل المتوسط الأعلى. ولذلك لم يعد واضحا أن انشاء آليات للضمانات سوف يؤدي حقا الى ازدياد الغرور فيما بين البلدان النامية . والواقع أن الضمانات يمكن أن تزيد من اتجاه البنوك نحو اقراض قدامى العملاء الذين لا سيولة لديهم في الأجل القصير وانما سيصبحون قادرين على الوفاء بديونهم في الأجل الطويل ، أي البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الأكثر تصنيعا نسبيا .

١٣٣ - ويرجح أن تكون المخططات المرتبطة بمؤسسات رسمية ، في توزيع الحصص ، أكثر توجها نحو البلدان ذات الدخل المنخفض . ففي عام ١٩٨٠ ، مثلا ، تلقت البلدان ذات الدخل المنخفض أكثر من ٤٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية ، في حين تلقت كافة البلدان النامية مر ٢ في المائة فقط من القروض التجارية . كما تتلقى البلدان ذات الدخل المنخفض قروضا غير ميسرة من الوكالات الرسمية أكثر من القروض التي تتلقاها من القطاع التجاري .

١٣٤ - وفيما يختص بصندوق النقد الدولي ، يرجح أن توسيع تسهيلات الدعم العام لميزان المدفوعات المقدمة للبلدان التي تواجه مصاعب مالية خطيرة سيوفر معظم التمويل للبلدان ذات الدخل المتوسط التي تعاني من الازمات حاليا ، والتي اقترضت مبالغ كبيرة

جدا في السبعينات . والأرجح من ذلك ، من ناحية أخرى ، أن ينطوي توسيع تسهيلات الدعم المقدمة للبلدان التي تعاني أكثر من غيرها من تقلبات أسعار السلع على تقديم الأموال للبلدان ذات الدخل المنخفض . وسوف يتوقف التوزيع القطري للاقراض الذي تقوم به المؤسسات الجديدة المقترحة على طبيعة هذه المؤسسات .

(د) الشروط والأحكام

١٣٥ - يرمي العديد من المقترحات الى مد آجال الاستحقاق ، وينطوي بعضها على التمويل بغائدة ثابتة . وسوف تجعل هذه التغييرات هذا النوع من الاقراض أنسب للاحتياجات الانمائية ، ولا سيما للاستثمارات التي تكون لها فترات مخاض طويلة (مثل الاستثمارات في قطاعات صناعية جديدة ، أو في الهياكل الأساسية ، الخ) . وسيكون هذا الاتجاه مؤاتيا لكافة القطاعات الاقتصادية ، ولكنه سيكون ذا فائدة خاصة للقطاع الصناعي ، حيث يمكن أن تتيح اطالة المدى الزمني للتمويل المتوفر تخطيطا أطول أجلا والقيام باستثمارات ذات فترات مخاض أطول .

١٣٦ - يقدم صندوق النقد الدولي حاليا تمويلا قصيرا الأجل، يخضع أغلبه لشروط متشددة . وقد أخذ البنك الدولي مؤخرا في زيادة نسبة التمويل غير المرتبط بمشاريع الذي يقدمه في شكل قروض للتعديلات الهيكلية . غير أن هذه القروض تصبحها بعض الشروط البالغة الشدة ، التي لا تختلف كثيرا عن شروط صندوق النقد الدولي ، وكثيرا ما يشترط على البلد الحصول على موافقة مسبقة من صندوق النقد الدولي . ومن الشروط التي ترد كثيرا تحرير الاستيراد ، الذي يمكن أن تكون له ، في الأجل القصير، آثار ضارة على القطاع الصناعي في البلد . وسيكون للبنك الدولي للتنمية الصناعية المقترح أكبر أثر مباشر على التمويل الصناعي ، ولكن المخططات الأخرى (مثل صندوق التنمية العالمي) ستؤدي بطريقة غير مباشرة الى تحسين الشروط التي تحمل الصناعة بموجبها على التمويل .

١٣٧ - ويغلب أن تكون المخططات التي تستخدم المؤسسات القائمة لتوسيع التدفقات المالية المقدمة للبلدان النامية أسهل في التطبيق من الناحية التقنية ، ويرجح أكثر أن تساندها حكومات البلدان المتقدمة النمو . وفي مقابل ذلك يحتمل أن تمنح هذه التدفقات المعززة وفقا لمعايير نشأت من الممارسة الماضية وهي الآن غير ملائمة في كثير من الحالات .

باء - المقترحات الرامية الى تعزيز السيولة في الاقتصاد الدولي

١٣٨ - شددت مجموعة ال ٢٤ في صندوق النقد الدولي ، ومجموعة ال ٧٧ ، وأمانة الاونكتاد ، ولجنة براندت (١٣) ، وكذلك كثير من المراقبين ، على الحاجة الملحة الى القيام بتوزيع جديد كبير الحجم لحقوق السحب الخاصة . وقيل أن الاصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة

يجب أن يكون كبيراً للتعويض عن التقلصات التي حدثت في أوائل الثمانينات من إجمالي السيولة الدولية (وهناك تقلص بالغ الخطورة لوحظ في بداية عام ١٩٨٢ ، عندما خفضت مستويات احتياطي حوالي ٣٠ بلداً نامياً إلى ما يعادل واردات شهر واحد أو أقل) . ويجب أن تكون حقوق السحب الخاصة كبيرة أيضاً بالقدر الذي يساعد على سد أوجه العجز إذا أُريد تجديد انتعاش الاقتصاد العالمي ، وزيادة التجارة ، وتحسين مستوى استخدام طاقة الإنتاج ، وإعادة التنمية الصناعية إلى مسارها الصحيح . وسيساعد توزيع حقوق السحب الخاصة على إعادة خفض في النسبة بين حقوق السحب الخاصة والاحتياطيات غير الذهبية إلى مستوياتها السابقة . وقد قدرت لجنة برانديت أن هناك حاجة إلى تخصيص حوالي ١٠ إلى ١٢ بليون من حقوق السحب الخاصة للسنوات الثلاث القادمة لمجرد اعاده هذه النسبة إلى المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٧٢ ، عندما انتهت فترة التخصيم ولا تخلق تخصيصات حقوق السحب الخاصة التزامات بالسداد ، وهذا اعتبار حاسم بصفة خاصة في وقت بلغ فيه ارتفاع نسب خدمة الديون للبلدان حداً عجزت معه العديد منها عن خدمة ديونها . وأخيراً ، هناك مشكلة تتعلق بالتوقيت ، إذ أن الحاجة ملحة إلى زيادة السيولة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، ومن أسرع الوسائل لتحقيق ذلك إصدار حقوق سحب خاصة . والعديد من المقترحات الرامية إلى إجراء إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة يورد حججاً تدافع بطريقة مقنعة عن تخصيص نسبة من هذا الإصدار للبلدان النامية تكون أكبر مما خصص لها في الماضي .

١٣٩ - ومما يمنح الجنوب حرية أكبر في إدارة شؤونه الاقتصادية ، استحداث حقوق سحب خاصة "جنوبية" ، أي عملات تجاربه يمكن توفيرها دون مساندة من العملات الصعبة ، وبدون التحوط بها لما يحدث في السيولة من تغيرات عالمية معارضة للانتظام الدوري . فإذا أرادت بلدان الجنوب توسيع التجارة والإنتاج فيما بينها ولم يرد الشمال ذلك (بسبب السياسات الإنكماشية ، مثلاً) ، كان للجنوب أن يستمر في زيادة السيولة لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق حقوق السحب الخاصة "الجنوبية" أو غيرها من العملات التجارية الصادرة عن بلدان جنوبية فقط . ولن يكلف ذلك الشمال إلا القليل من الغرض ، في أوقات الكساد ، في حين سيفيد منه الجنوب كثيراً ، لأن ازدياد السيولة سيسمح بزيادة التجارة ، التي ستساعد بدورها على تنشيط الطاقات الصناعية المعطلة في الجنوب . وسوف تكون لتنشيط التصنيع والتجارة هذا آثار غير مباشرة نافعة على الشمال أيضاً ، وذلك بصفة رئيسية ، بسبب ازدياد الكميات التي يستوردها الجنوب من الشمال .

١ - الأثر على التمويل الصناعي

١٤٠ - ليس الإصدار الجديد لحقوق السحب الخاصة العالمية أو "الجنوبية" لارماً فحسب لتجديد انعاش النمو في البلدان النامية ، بل أيضاً للمساعدة على منع حدوث المزيد من خفض الإنتاج في كثير منها . فمن شأن الإصدار الجديد أن يفيد على السواء أفقر البلدان ذات الاحتياطيات المحدودة للغاية من النقد الأجنبي ، والبلدان النامية

ذات الدخل المتوسط والمثقلة بالديون . ولا شك في أن مثل هذا الاجراء، رغم أنه ليس موجبا بطريقة مباشرة نحو تمويل التصنيع ، سيكون له أثر نافع على الناتج الصناعي ، وعلى وجه الخصوص ، نتيجة لتحسين مستوى استخدام طاقة الانتاج في المراحل الأولى .

جيم - المقترحات الرامية الى توسيع التمويل التعويضي

١٤١ - يتناول هذا الفرع التدابير والمقترحات المالية الرامية الى تثبيت القدرة الاستيرادية للبلدان النامية في مواجهة التقلبات في حيلة صادراتها . ولن تجري هنا معالجة مباشرة للتدابير والمقترحات ذات الأهمية المماثلة ، والخاصة بتثبيت حيلة الصادرات ، من خلال آليات مثل الصندوق المشترك أو الاتفاقات السلعية الدولية - وذلك لانها ليست تدابير مالية تماما .

١٤٢ - وقد كان أول تغيير في قواعد نظام النقد الدولي نجحت البلدان النامية في تحقيقه هو انشاء مرفق التمويل التعويضي ، التابع لصندوق النقد الدولي في عام ١٩٦٣ . ومنذ ذلك الحين أصبح هذا المرفق مقبولا من جانب المجتمع الدولي بوصفه آلية ضرورية للتخفيف عما تحدثه التقلبات في حيلة صادرات البلدان النامية من آثار ضارة بعملية التنمية فيها .

١٤٣ - وفي السبعينات أصبح مرفق التمويل التعويضي مرفقا رئيسيا لتقديم المساعدات المالية ، من جانب صندوق النقد الدولي ، الى البلدان الأعضاء ، لا سيما النامية منها . بيد أن الاقتراض في اطار هذا المرفق ما زال متواضعا بالمقارنة بالتدهور في معدلات التبادل التجاري الذي تعاني منه البلدان النامية . والمشاكل الأساسية المتعلقة بالأساليب الاجرائية لمرفق التمويل التعويضي هي قيود الحصص على المسحوبات القسوى ، وحساب العجز في الصادرات من الزاوية الاسمية ، وعدم ارتباط شروط السداد بانتعاش حيلة الصادرات .

١٤٤ - لذلك فان مجموعة ال ٧٧ ، وأمانة الأونكتاد ، وتقرير لجنة براندي لعامي ١٩٨٠ (٢٠) و ١٩٨٣ (١٣) ، قد اقترحت جميعا تحرير مرفق التمويل التعويضي بحيث يتولسى توفير التغطية الكاملة لحالات العجز . كما أن هناك تأييد واسع النطاق للاقتراح الخاص باعادة النظر في شروط تغطية العجز ومياغتها بصورة واقعية (بحيث تراعي القدرة الاستيرادية الواقعية لا الاسمية) ، وبضرورة الربط بصورة أوثق ، بين مدفوعات السداد وانتعاش حيلة صادرات البلد المعني . وقد ذكر أيضا أن حكومات البلدان المتقدمة النمو يمكن أن تكون على استعداد لقبول الاقتراحات الخاصة بتحرير مرفق التمويل التعويضي . ومن ثم ، يبدو من المرجح تماما أن تتم الموافقة على اقتراحات من هذا القبيل .

١٤٥ - وقد عرض اقتراح أكثر طموحا يدعو الى انشاء مرفق اضافي يمكن أن يستكمل عملية تطوير مرفق التمويل التعويضي . ومن شأن المرفق التكميلي المقترح تقديم المساعدة

في تمويل التكاليف الإضافية بالعملات الأجنبية التي يتم تحملها من خلال التثبيت المحلي لقطاعات السلع الأساسية (هناك أوجه تماثل هامة بين هذا الاقتراح وبين مخطط تثبيتت حائل الصادرات الذي يقوم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حاليا بتشغيله) وقد طلب مؤخرا الى الأمين العام للأمم المتحدة عقد اجتماع تمهيدي لمؤتمر تفارضي بشأن المرفق التكميلي المقترح.

١٤٦ - أما التمويل التعويضي الموسع ، سواء أكان يتم من خلال تقديم المساعدة العامة لميزان المدفوعات أو من خلال تقديم المساعدة لقطاعات خاصة ، فينطوي أساسا على أن القدرة الاستيرادية الواقعية ستدعم عند انخفاض حائل الصادرات نتيجة لظروف خارجة عن سيطرة البلدان المعنية . وقد اتضح ، بصفة خاصة ، ضرورة تلك التدابير ، بالنظر الى التدهور المأسوي الأخير في معدلات التبادل التجاري ، وما ترتب عليه من انخفاض في معدل النمو ، عم العديد من البلدان النامية . ولذلك فان التمويل التعويضي الموسع يبدو جوهريا لتجنب حدوث انخفاض في الروربات الهامة ، يمكن أن يخلق اضطرابا في عمليتي النمو والتصنيع . وكما أشير أعلاه فانسه يمكن أن يكون له على كل من البلدان النامية والاقتصاد العالمي أثر مضاد للدورة التجارية مرغوب فيه تماما ، وبذا يعمل على كسر الحلقات المفرغة الأخيرة للركود والضييق المالي . كما أن من شأنه أن يؤدي ، بطريق غير مباشر ، الى تخفيف الأثر السلبي "لسيف الديون المسلط" ، والى تقليل مخاطر الأزمات المالية ، وذلك من خلال توفير تدفقات مائة جوهريه في أوقات العجز في ميزان المدفوعات .

١ - الأثر على النواحي المالية الصنعية

١٤٧ - من شأن المقترحات الرامية الى توسيع التمويل التعويضي أن يكون لها بوضوح أثر مستحسن على آفاق النمو والتصنيع للبلدان النامية ، لا بالنسبة لتوليد مشاريع جديدة بقدر ما هو بالنسبة للمهمة الأساسية ذات الأهمية المماثلة ، والمتعلقة باعادة تنشيط عمليتي النمو والتصنيع ، ثم المساعدة في استمرارها (من خلال النهوض بالمشاريع التي بدأ العمل فيها فعلا ، وتحسين استغلال القدرات) ، وذلك كلما أصبحت البيئة الدولية ، التي يعمل فيها أي بلد نام ، غير مواتية . وبينما قد لا يكون لهذه التدابير تأثير مباشر على عملية تعجيل التصنيع ، فان أثرها غير المباشر قد يكون حاسما ، لا سيما بالنسبة لبعض البلدان .

دال - المقترحات الرامية الى تيسير الاشتراطات

١٤٨ - يقوم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بفرض شروط معينة قبل الموافقة على منح القروض الضخمة . وقد تعرض كلاهما للنقد ، وقدمت اقتراحات من أجل الإصلاح . ولما كانت قروض التكييف الهيكلية المقدمة من البنك الدولي لا تشكل الا جزءا صغيرا

(٨٢ في المائة في عام ١٩٨٢) من مجموع القروض التي يقدمها ، ولما كان البنك الدولي يطلب ، بوجه عام ، الوفاء أيضا بشروط صندوق النقد الدولي ، فسوف تقتصر هذه المناقشة على شروط الصندوق . ومن المتفق عليه ، بوجه عام ، أن الأمر يقتضي توافر بعض الشروط بالنسبة للبلدان التي لديها مصاعب حادة في ميزان مدفوعاتها ، وذلك ضمانا لتحسين حالة مدفوعاتها الخارجية . غير أن عناصر متعددة من شروط الصندوق قد تعرضت للنقد . ومن أهداف هذه الشروط تحسين أداء ميزان المدفوعات في المدى القصير ، ومكافحة التضخم . ولكن بلدانا عديدة ، بينما تشارك في هذه الأهداف ، فإنها توجه تركيزا أكبر نسبيا إلى هدي توفير فرص العمل وزيادة الانتاج . ويتعامل الصندوق مع كل بلد على حدة ، في حين أن البرامج الخاصة ببلد ما تؤثر أيضا على البلدان الأخرى . وبالتالي ، فإن خفض الواردات في بلد ما يجعل من الصعب على البلدان الأخرى أن تحقق أهدافها بالنسبة للمصادر . فضلا عن ذلك ، فإن اختيار الأدوات يتجه إلى أحداث أضرار انكماشية . وأخيرا ، فإن معايير الأداء تتسم بالصرامة المفرطة .

١٤٩ - فضلا عن التغييرات في محتوى البرامج ، فقد اقترح تغيير أسلوب التفاوض . فبدلا من قيام الصندوق بتقديم البرامج للحكومات ، فإن البرامج ينبغي أن توضع بالمشاركة الفعالة من جانب البلد المعني ، وغيره من الأطراف المهمة والمراقبين المستقلين . ويتمثل جوهر المقترحات الرامية إلى الإصلاح في أن تعني الشروط بالجوانب الهيكلية ، وكذلك بالطلب . ومن الناحية الرسمية يدرج العرض الآن في برامج الصندوق . بيد أن هذا لم يحدث في الممارسة فرقا كبيرا ، إذ أن الاهتمام الأساسي ظل منصبا على التحكم في الطلب ، في حين فسرت شروط العرض على أنها ، إلى حد كبير ، مسألة حوافز سعرية ، وليست مسألة تعزيز الاستثمار في الصناعات المحتملة للتصدير واطلال الواردات . وبالنسبة للكثير من البلدان ، فإن السبب الرئيسي لمشاكل ميزان المدفوعات ليس الانقراض المحلي المفرط ، وإنما هو التغييرات في طبيعة الاقتصاد العالمي (بما في ذلك تدهور معدلات التبادل التجاري وانخفاض الطلب العالمي) ، التي يمكن أن يكون الرد المناسب عليها هو تحسين هيكلها الانتاجي ، وليس خفض الطلب .

١٥٠ - أما الاهتمام بإجراء التغييرات الهيكلية لضمان أحداث تحسينات في ميزان المدفوعات ، فينطوي على منظور أطول أجلا مما ينطوي عليه التركيز على خفض الطلب . وثمة اتفاق واسع النطاق على أن التمويل الذي يقدمه الصندوق ينبغي أن يكون متوسط الأجل ، وليس قصير الأجل ، كما ينبغي أيضا أن يكون أكبر حجما . والحقيقة أنه دون هذه التغييرات لن يكون النهج البديل ازاء الشروط مجديا كثيرا .

١ - الأثر بالنسبة للتمويل الصناعي

١٥١ - توفر الموارد المالية لصندوق النقد الدولي دعما قصير الأجل لميزان المدفوعات ، ولا تفرق ، صراحة ، بين القطاعات المختلفة . بيد أن التغييرات المقترحة من شأنها أن تزيد ، بصورة غير مباشرة ، من الموارد المالية الصناعية ، وأن تعمل أيضا على زيادة الطلب على المنتجات الصناعية .

١٥٢ - ويتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي ما اذا كان النهج الهيكلي ازاء التكيف يدعم القطاع الصناعي . ويتطلب أي تحسين للميزان التجاري تحقيق زيادة في انتاج السلع التي يمكن الاتجار فيها فيما يتعلق باستهلاكها . وفي حالة وجود نهج يتعلق بالطلب ، فان ذلك يتم تحقيقه من خلال خفض استهلاك السلع التي يمكن الاتجار فيها ، مما يؤدي ، غالباً ، الى انخفاض في الانتاج كذلك . أما في حالة وجود نهج هيكلي ، فان التركيز ينصب على عرض السلع التي يمكن الاتجار فيها .

هـ - المقترحات الخاصة بالتركيز على البلدان النامية المنخفضة الدخل^{١٥٣}

١٥٣ - هناك أسباب ثلاثة تفسر ضرورة وجود مخططات خاصة بالنسبة للبلدان النامية المنخفضة الدخل : أولها أن هذه البلدان هي التي في أمس الحاجة إلى المساعدة الانمائية. ثانيها أن التغيرات التي حدثت في النظام النقدي الدولي ، في السبعينات ، قد أدت إلى تخفيض الحصة النسبية للبلدان المنخفضة الدخل في التمويل الخارجي . ثالثها أن الخصائص الهيكلية للبلدان النامية المنخفضة الدخل تجعلها معرضة بوجه خاص للصدمة الخارجية ، وعدمية المرونة إلى حد ما في التكيف مع تلك الصدمات .

١٥٤ - تتسم بعض المخططات ، الرامية إلى تقديم مساعدات خاصة للبلدان المنخفضة الدخل بطابع قصير الأجل . أما التغييرات المقترحة فتتمثل في معظمها في زيادة أموال صندوق النقد الدولي ، وجعل الحصول عليها أيسر . ويمكن تحقيق ذلك بالوسائل التالية :

- (أ) زيادة حصة صندوق النقد الدولي ؛
- (ب) إعفاء مرفق التمويل التعويضي من القيود المفروضة على الحصة ، وتخصيمه لتمويل حالات العجز في حيلة الصادرات ؛
- (ج) التخفيف من القيود المفروضة على الحصة من جانب المرفق الموسع التابع للصندوق ؛
- (د) فتح منفذ خاص ، كوسيلة طوارئ ميسرة تتاح للبلدان المنخفضة الدخل ؛
- (هـ) زيادة حسابات الإعانة ؛
- (و) إنشاء اصدار جديد ضخم ، من حقوق السحب الخاصة ، مرتبط بالتمويل الانمائي ؛
- (ز) تعديل الشروط بحيث تأخذ في الاعتبار المشاكل الخاصة للبلدان المنخفضة الدخل .

١٥٥ - أما المقترحات الأخرى الرامية إلى زيادة حجم التمويل الطويل الأجل فتشمل :

- (أ) زيادة نسبة المعونة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل ؛
- (ب) زيادة فعالية المعونة من خلال تقديم إعانات الفائدة من المضاديق العامة للقروض الخاصة المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل ، ومن خلال تمويل مشترك بين المعونة والمضاديق الخاصة ، وكذلك من خلال توفير الضمانات للتدفقات التجارية ؛

* ليست هذه المقترحات ، بالطبع ، موجبة ، صراحة ، إلى أقل البلدان نمواً .
غير أن لها ، بحكم التعريف ، دلالة خاصة بالنسبة لتلك البلدان .

(ج) زيادة التدفق الاجمالي للمعونة من مانحيها ، مع توجيه معظم (أو كل) المعونة الاضافية الى البلدان المنخفضة الدخل (٢٢) .

الأثر بالنسبة للتمويل الصناعي

١٥٦ - ليس هناك اقتراح واحد - سواء أكان قصير الأجل أم طويل الأجل - موجه بصورة مباشرة الى التمويل الصناعي . الا أن عملية التصنيع في البلدان المنخفضة الدخل ، سواء في المدى القصير أو المدى الطويل ، تتوقف ، بدرجة كبيرة ، على استراتيجيتها الاقتصادية وعلى الحالة المالية العامة . وكلما ازداد توافر الموارد المالية ، ازداد معدّل التوسع الصناعي ، في حين أن أية مشكلة حادة ، تؤدي الى تخفيض الاستثمار والانتاج ، انما تؤثر بعنف خاص على المشاريع الصناعية . وقد انخفض معدّل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المنخفضة الدخل ، فيما خلا الصين والهند ، من ٤٪ في المائة سنويا ، في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، الى ٣٫٥ في المائة سنويا ، في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ . غير أن الانخفاض في نمو الانتاج الصناعي كان أكبر كثيرا ، إذ هبط من ٧ في المائة سنويا ، في فترة العقد ١٩٦٠ - ١٩٧٠ ، الى أقل من نصف هذا المعدّل (٣٫٢ في المائة) ، في فترة العقد التالي .

١٥٧ - ان هذه المقترحات العاجلة القصيرة الأجل ستقلل من حاجة الدول ذات الدخل المنخفض الى تقليل الاستثمار والانتاج أثناء عملية اجراء التعديلات اللازمة . وترتبط المقترحات أيضا بين هذا الانفراج العام وبين اعادة تشكيل الاقتصادات ذات الدخل المنخفض وذلك لتحسين الوضع المالي الخارجي على المدى المتوسط . وعلى نحو عام تنطوي عملية اعادة التشكيل هذه على توسع في توفير الصادرات وبدائل الواردات .

١٥٨ - ويدخل القطاع الصناعي في الصورة باعتباره مجهزا للمنتجات الأولية وموردا للمدخلات الأساسية للقطاع الزراعي (مثل الأسمدة والعدد وكذلك السلع الاستهلاكية للمنتجين الزراعيين) . وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تشكل فيها الصناعات التحويلية الا عنصرا صغيرا من طاقتها التصديرية ، سيتعلق برنامج اعادة التشكيل باعادة توجيه منتجات الصناعات التحويلية وزيادتها بغية زيادة صادرات قطاع المنتجات الأولية وزيادة انتاج الأغذية ، (وذلك للحد من الواردات من الأغذية) . وتصدر بلدان أخرى من ذات الدخل المنخفض كميات هامة من السلع المصنعة . وفيما يتعلق بهذه البلدان ، ستركز عملية اعادة التشكيل التي تستهدف تحسين الموقف المالي الخارجي على نحو أكثر على قطاع الصناعة التحويلية باعتباره مصدرا رئيسيا للموارد الاضافية .

١٥٩ - وتنطوي المقترحات الطويلة الأجل التي أوجزناها ، قبل كل شيء ، على رفع قدرة البلدان ذات الدخل المنخفض ، في التوصل الى التمويل الخارجي على المدى المتوسط ، وبالتالي تتيح الاستثمار بمعدلات أكبر . وفي حين أن من المتفق عليه بصفة عامة أن قطاع الزراعة يتطلب نسبة من الاستثمارات الجديدة أكبر من التي حصل عليها في السنوات الأخيرة ، فان زيادة معدلات الاستثمار ستنطوي بالتأكيد على زيادة معدّل الاستثمار الصناعي أيضا .

١٦٠ - كان اجمالي تدفقات قروض المؤسسة الانمائية الدولية (قروض البنك الدولي الميسرة) في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨٢ ما قدره ٢٦٧٢٣٨ مليون دولار ، من بينها ٢٩٠٦ مليون دولار للمشاريع الصناعية و ٩١٠ مليون دولار لشركات تمويل التنمية التي تقدم القروض للمشاريع الصناعية على نحو رئيسي . وبالتالي فلا تشكل القروض المرتبطة مباشرة بالتصنيع سوى ١٤ في المائة من مجموع الالتزامات . ومن المتوقع أن تكون نسبة المساعدات الاضافية الموجهة للقطاع الصناعي مساوية على الأقل لهذه النسبة (١٤ في المائة) ؛ وستشمل بالتأكيد الخطط الأخرى لزيادة أثر المساعدات والتي قد تنطوي مثلا على تمويل مشترك أو على تقديم دعم لدفع فوائد القروض الخاصة ، تمويل الصناعة بمعدل أكبر ، ذلك لأن القطاع الخاص يميل الى الارتباط على نحو أكبر مع القطاع الصناعي . ولا بد أن تغيّر امكانية استبدال التمويل التي نوقشت من قبل ، هذا الاستنتاج الى حد ما ، ولكن من الممكن أن يستخلص بصفة مبدئية أن المقترحات المتعلقة بمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض قد لا تضع اعتبارا كافيا للتمويل الصناعي .

واو - الاستنتاجات

١٦١ - يوضح الاستعراض الشامل (٢١) لهذه المخططات أن لمعظمها آثارا ايجابية على القطاع الصناعي في البلدان النامية ، الا أن طبيعة وحجم هذه الآثار تختلفان من مخطط الى آخر . وبالنسبة للبعض ، فالآثار الرئيسية تنبع من تزايد أسواق المنتجات الصناعية وليس من انشاء أشكال جديدة من التمويل . وهناك أيضا فرق بين الآثار المباشرة وغير المباشرة على كل من الأسواق والتمويل : فبعض المخططات ستزيد مباشرة التدفق المالي على الصناعة ؛ وقد تزيد خطط أخرى من تمويل السلع في البداية ولكنها قد تساهم أيضا ، على نحو غير مباشر ، في التصنيع بتحرير بعض التمويل للصناعة وتوسيع أسواق المنتجات الصناعية . وقد تحسن خطط أخرى عملية التحول ؛ في حين قد توجه خطط أخرى الى المسائل المتعلقة بتحديد المخصصات . ولا يعني كون الآثار المترتبة على بعض الخطط ، غير مباشرة وليست مباشرة ، أن هذه الخطط أصغر بالضرورة من الخطط التي تكون آثارها الرئيسية مباشرة . فضلا عن ذلك ، فطالما تعلق الأمر بمعدل التصنيع ، فإن الآثار الواقعة على الأسواق قد تكون لها أهمية مماثلة لأهمية الآثار الواقعة على التمويل . وبالواقع ، يبقى ، مع ذلك ، أن المقترحات المعنية صراحة بالتمويل الصناعي تعد نادرة للغاية .

١٦٢ - وليس هناك سوى قلة من المقترحات التي من الممكن أن يكون لها أثر ملموس على التصنيع واحتمالات طيبة للتنفيذ أيضا في الموقف السياسي والاقتصادي العالمي الحالي ، وتحتاج هذه المقترحات الى متابعتها وتعزيزها بنشاط . وتتضمن هذه المقترحات تحسين نظم التمويل المحلية ، وضمان القروض واكتمال التصدير للقطاع الخاص وزيادة فاعلية المؤسسات المالية وتوسيع حجمها ، وخاصة مؤسسات الجنوب ، بما فيها

المؤسسات المتعددة الأطراف (أنظر الفصل الخامس أدناه فيما يتعلق بمناقشة هذه المؤسسات مناقشة تفصيلية)، وتحسين تمويل السلع .

١٦٣ - فضلا عن ذلك فان المتطلبات والمميزات الخاصة للتمويل الصناعي تجعل من غير المرجح حل المشاكل، التي ينطوي عليها الا اذا وضعت حلول مخصصة لاحتياجات الصناعة .

خامسا - التعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان التمويل الصناعي

١٦٤ - تزايدت المطالبة في السنين الأخيرة من أجل مزيد من التعاون بين الجنوب والجنوب في ميدان التجارة والتمويل . وهذه المطالبة في جانب منها رد فعل للرأي المنتشر بين بلدان الجنوب بأن التقدم المحرز في المفاوضات بين الشمال والجنوب كان ضئيلا . ومفهوم الاعتماد على الذات عنصر هام في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وتمثل الروابط بين الجنوب والجنوب تطورا منطقيا لهذا المفهوم . وقد ظهر العديد من المؤسسات المالية القائمة في الجنوب كنتيجة لهذه الاتجاهات . وسيجري وصفها وتحليلها أدناه ، مع المقترحات الرامية الى تحقيق مزيد من التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال التمويل .

١٦٥ - والسؤال هو ما اذا كانت البلدان التي هي ذاتها في حاجة الى تمويل، تستطيع مساعدة غيرها من البلدان التي توجد في وضع مماثل . ويتوقف ذلك الى حد كبير على طبيعة المخططات المقترحة : فبعضها لا يتطلب سوى القليل من العملات الصعبة أو لا يتطلبها مطلقا . في حين أن خططا أخرى ، وخاصة الخطط التي تنطوي على تدعيم تمويل ميزان المدفوعات ، تتوقف فيها امكانية المساعدة المتبادلة بين بلدان الجنوب على المدى الذي تظهر فيه مشاكل تلك البلدان في وقت واحد .

١٦٦ - ومن الممكن أن تكون بلدان الجنوب كمجموعة في موقف أقوى للاقتراض من أسواق رأس المال الدولية من موقف البلدان النامية كلاً على حدة . وبالتالي فإن الجهد الجماعي قد يتيح للجنوب الاقتراض من الشمال من أجل تدعيم ميزان المدفوعات وأنواع أخرى من الدعم .

ألف - مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف القائمة حاليا في البلدان النامية

١٦٧ - من التطورات الحديثة نسبيا التي من الممكن أن تسهل التمويل الصناعي في البلدان النامية ما أنشأته هذه البلدان من مؤسسات تمويل متعددة الأطراف (٢٣) . وتقع هذه المؤسسات في الوقت الحالي في أربع فئات أساسية * :

* هناك أيضا مؤسسات لرؤوس الأموال قائمة على المجازفة ، مثل اتحاد تمويل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والتي كان تأثيرها محدودا حتى الآن ولكن من المحتمل أن تصبح ذات أهمية .

- (أ) مصارف تنمية اقليمية ، وأنشئت على نحو عام في الستينات ؛
(ب) صناديق التنمية التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان العربية ، والتي أسست في السبعينات ؛
(ج) المصارف التجارية العربية الدولية والتي أسست أو التي تعمل في البلدان النامية منذ منتصف السبعينات ؛
(د) مؤسسات التمويل الاسلامية التي أسست وتعمل منذ أواخر السبعينات أو أوائل الثمانينات .

١٦٨ - وتختلف على نحو كبير صلاحيات هذه المؤسسات وسياساتها التشغيلية غير أن التمويل الصناعي لا يلعب دورا رئيسيا في أي منها . وفي نفس الوقت ، تجدر الملاحظة ، رغم ذلك ، أن نصيب التمويل الصناعي في مجمل عملياتها كثيرا ما يكون أعلى وعلى نحو ملموس من نصيب غيرها من المؤسسات متعددة الأطراف ، مثل البنك الدولي . ويشير تحليل للتوزيع القطاعي لقروضها المتعلقة بالمشاريع أن الحد الأقصى لمجمل المبالغ المخصصة للصناعة كان يشكل حوالي ٢٠ في المائة من المجموع . وفيما يتعلق بالمؤسسات الموجهة للتنمية ، فكان الحد الأدنى للمخصصات يقل عن ٥ في المائة من المجموع . فعلى سبيل المثال خصص مصرف التنمية الآسيوي ما بين ١٥ و ٢٥ في المائة من مجموع مخصصاته للصناعة ، وخصص البنك الأفريقي للتنمية في السنة المالية ١٩٨١: حوالي ٣٠ في المائة من مخصصاته للصناعة ، وخصص المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية ٢٤ في المائة من مخصصاته للصناعة في نفس الفترة . وبلغ مجمل التوزيعات القطاعية للصناعة لجميع وكالات المساعدة التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط ، ١٧ في المائة من المجموع ، قدم الصندوق السعودي منها ٨٥ في المائة وصندوق أبو ظبي ٣٣ في المائة .

١٦٩ - ولدى هذه المؤسسات المتعددة أسباب مختلفة لتفضيلها القطاعات الأخرى :

- (أ) ففي حالة بنوك التنمية الاقليمية ، تنص اللوائح على اعطاء الأولوية للتكامل الاقليمي مع التركيز على الهيكل الأساسي . كما كان هناك تفضيل في الماضي للزراعة والطاقة ، وفقا للأولويات التي وضعتها حكومات البلدان المتلقية ؛
(ب) ومن بين صناديق ومصارف التنمية التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط والبلدان العربية ، خصص فقط كل من صندوق أبو ظبي والبنك الاسلامي للتنمية ، أنصبة ملموسة من قروضها المتعلقة بالمشاريع للصناعة . وفي الماضي ، كان التمويل المشترك ، يشغل النشاط الأساسي في قروضها الخاصة بالمشاريع ، وكان اعداد المشاريع هو مسؤولية الشركاء الممولين ، وهناك حاجة الى تحسين القدرة على تحديد المشاريع وتقييمها وخاصة في القطاع الصناعي ؛
(ج) وتفضل البنوك التجارية العربية الدولية ، السيولة والأمن ؛ ودفعها ذلك ، في غياب البدائل ، الى وضع جانب كبير من أرصدها في السوق الأوروبية . ولم تتخذ حتى الآن سوى خطوات مبدئية نحو الالتزام بالتزامات طويلة المدى في البلدان النامية خارج المنطقة العربية والبلدان الاسلامية ؛
(د) والمؤسسات المالية الاسلامية ظاهرة حديثة ، باستثناء البنك الاسلامي

للتنمية الذي أنشئ في ١٩٧٦ والذي يحتل مكانة خاصة داخل هذه المجموعة. ونظرا لهيكلها الذي ينطوي على عدم التعامل بالفوائد كان عليها أن تتحدث أدوات مالية اسلامية خاصة . ولم تحقق بعد القدرة أو التجارب اللازمة لاستحداث مشاريع ملائمة أو تحديدها أو تقييمها في القطاع الصناعي . وقد يساعد التدعيم الذي وفره البنك الاسلامي للتنمية للصناعة في الماضي (حوالي ٣٠ في المائة) المؤسسات التجارية المالية الاسلامية على تنمية هذه القدرة في المستقبل القريب .

١٧٠ - وتبرز الفقرات التالية الوسائل الممكنة لتسهيل التمويل الصناعي في البلدان النامية في المستقبل القريب وفي المدى المتوسط .

١٧١ - بنوك التنمية الاقليمية . لا تستطيع بنوك التنمية الاقليمية زيادة مستون اقراضها الا اذا زادت مواردها الرأسمالية العادية وكذلك مواردها التساهلية؛ وهناك مفاوضات جارية في هذا الشأن في كل من البنوك الاقليمية الثلاثة . كما لا بد من فحص الامكانيات الآتية أيضا :

(أ) الوكالات المانحة باعتبارها منشآت مالية وسيطة. (وذلك غير ممكن الا في حالة المؤسسات التي تخولها لوائحها الاقراض من سوق رأس المال الدولية ، ولا يزال أمام بعض المؤسسات المالية التي تخولها لوائحها بذلك ، أن تتخذ هذه الخطوة)، ومن المرجح أن تزيد أهمية الوساطة المالية في المستقبل ، نظرا لأن التوصل المباشر والثنائي الى أسواق رأس المال سيصبح أكثر كلفة ، ان لم يكن أكثر صعوبة ، أمام البلدان النامية ؛

(ب) الوكالات المانحة باعتبارها شريكة في الاقراض مع المصادر التجارية . فبمقارنتها مع البنوك التجارية ، تكون الوكالات التجارية في وضع متميز وذلك لتمتعها ، في جملة أمور ، بامكانية أكبر للتوصل الى معلومات وثيقة بشأن المقترضين المحتملين ، والقدرة على تقييم المشاريع ، والتمتع بالقبول لدى الحكومات المتلقية . ومن الممكن أن تستغل الوكالات المانحة هذه الامتيازات على نحو أكثر تنظيما لاجتذاب أحجام أكبر من الأموال غير التساهلية عند تمويل المشاريع الصناعية بالمشاركة ؛

(ج) الوكالات المانحة باعتبارها تلعب دورا محفزا للتمويل الخارجي المباشر . فبتوفير المساهمة في المشاريع جنبا الى جنب مع توفير القروض، للمشاريع التي قامت بتقييمها ، من الممكن أن تلعب المؤسسات العامة المانحة دورا هاما في اجتذاب رؤوس أموال مجازفة اضافية من مصادر أخرى ، سواء مباشرة أو بواسطة المؤسسات المالية الوطنية للتنمية ؛

(د) الوكالات المانحة باعتبارها مصدرا لتقديم المشورة والمساعدة التقنية . فينبغي اتاحة خبرة الوكالات المانحة للبلدان النامية المعنية عن طريق اعداد حزم تمويل جذابة للمستثمر الأجنبي . وقد تشمل هذه الحزم معلومات عن مصادر التمويل الخارجية ، والمساعدة في الاقراض من أسواق رأس المال الدولية ، ومراجعة قوانين الاستثمار ، وتحسين فاعلية المؤسسات المحلية ، والصكوك والتشريعات ، الخ ؛

(هـ) الوكالة المانحة باعتبارها مروجاً لشركات الاستثمار . يمكن أن تبادر مؤسسات تمويل التنمية الوطنية في الاشراف على انشاء بنوك للاستثمار .

١٧٢ - صناديق التنمية التابعة للأوبك والبلدان العربية . استفادت صناديق التنمية والمصارف التابعة للأوبك والبلدان العربية من زيادة جوهرية في رأس المال في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . وبالنظر الى الحجم الحالي لايرادات النفط السنوية ، لا يمكن لهذه المؤسسات توقع تحقيق زيادة في رأس المال في المستقبل القريب . بيد أنه يمكن تدعيم أثرها الانمائي بمد نطاق أنشطتها الراسخة في مجال التنسيق في ميدان الصناعة . وتتمثل امكانية أخرى في تدعيم المؤسسات الوطنية لتمويل التنمية التي تقدم خدماتها الى القطاع الصناعي بصفة خاصة ، وزيادة التعاون معها . وعلاوة على ذلك ، يمكن أيضا لصناديق التنمية التابعة للأوبك والبلدان العربية متابعة كل الامكانيات المتاحة لمصارف التنمية الاقليمية لحشد الأموال بشروط غير تيسيرية لأغراض الصناعة . ويمكن للمصارف التجارية وشركات الاستثمار العربية الدولية أن تلعب دور الشركاء الطبيعيين .

١٧٣ - المصارف التجارية العربية الدولية . لا يتوفر للمصارف التجارية العربية الدولية :القدرة الا قدرات محدودة على اقراض المشاريع ، ومن ثم قدرات محدودة على تحديد وتقييم المشاريع . ولذلك يمكنها الاستفادة الى حد بعيد من وظيفة " المظلة " التي تظلل بها وكالات المعونة العربية والدولية على حد سواء . وعلاوة على ذلك ، يمكنها استخدام المعلومات عن امكانيات الاستثمار المحتملة ، وبخاصة في مناطق النمو خارج البلدان العربية والاسلامية .

١٧٤ - المؤسسات المالية الاسلامية . ركزت المؤسسات المالية الاسلامية في خلال سنوات تكوينها على حشد الأموال بدلا من توزيعها . وستكون عملية تحديد فرص الاستثمار المربحة ، وتقييم المشاريع ومتابعتها بأعداد كبيرة ، بمثابة التحدي الكبير لهذه المؤسسات في المستقبل .

١٧٥ - كما أن من المهم الاشارة الى أن المؤسسات الاسلامية والمصارف المطية تسهم الآن اسهاما كبيرا في حشد أموال اضافية ، وقد جذبت مبالغ كبيرة من المدخرات التي كان يمكن أن تظل خلافا لذلك خارج الدوائر المالية . وفي غضون سنوات قليلة ، اكتسبت أثرا ، ولا سيما في بعض أقل البلدان نموا ، لم تستطع المصارف التقليدية بلوغه الا بعد مرور عشرات السنين من العمل .

١٧٦ - وان امكانية التعاون مع النظم المصرفية الأخرى ، وعلى سبيل المثال ، لتوفير رأس المال العامل وغيره من الاحتياجات القصيرة الأجل ، بالاضافة الى الاقراض الطويل الأجل ، توفر الفرص ولكن تثير أيضا مشاكل تنشأ بسبب اختلاف السياسات والأساليب التجارية .

باء - الأشكال الجديدة للتعاون بين مصارف البلدان النامية
في ميدان التمنيع (٢٤)

١ - تبادل المعلومات

١٧٧ - من شأن تبادل المعلومات عن مشاريع التنمية بصورة أفضل ، تزويد المصارف في البلدان النامية بمزيد من المعلومات التي تحتاجها مجالسها التنفيذية لاعداد سياستها المتعلقة بتخصيص الأموال . ويمكن استخدام عمليات التبادل هذه كأداة لتعزيز التمويل الصناعي ويمكن أن تكون في الوقت ذاته بمثابة قناة هامة للمعلومات لجميع أنواع الشركات في بلدانها فيما يتعلق بإمكانيات اشتراكها في تصنيع البلدان النامية الأخرى . وبهذا المفهوم ، يمكن أن تلعب المصارف دورا حوريا هاما في اقامة اتصالات بين الكيانات الاقتصادية غير المصرفية في بلدانها ، مثل المستثمرين ، وشركات التشييد ، وموردي المعدات ، والشركات الاستشارية والهندسية ، الخ . وتؤدي المصارف في البلدان المتقدمة النمو هذا الدور بالفعل الى حد بعيد .

١٧٨ - قامت اليونيدو بتنفيذ برنامج لتبادل المعلومات فيما بين مؤسسات التمويل في البلدان النامية ، في الفترة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٨ . وقد استهدف البرنامج تعزيز التدفق المتبادل للمعلومات المتعلقة بالمشاريع الصناعية في البلدان النامية بين مؤسسات التمويل ونقل المعلومات عن تمويل المشاريع الصناعية في البلدان النامية ، من مؤسسة لأخرى . وفضلا عن ذلك ، فان عملية استطلاعية جارية تحت رعاية اليونيدو أيضا ، وهي شبكة تبادل المعلومات التكنولوجية ، تقوم باستعراض الخبرة الحالية في مجال تقييم المحتوى التكنولوجي للمشاريع الصناعية التي تعنى بها مصارف التنمية الصناعية . وتشتمل هذه العملية على المعلومات اللازمة لاجراء تقييم تكنولوجي للمشاريع المقدمة للتمويل ، مثل اختيار التكنولوجيا ، وشروط وأحكام الحصول عليها ، والأسعار المدفوعة للحصول على المعدات والخدمات . وقد اختيرت ستة قطاعات صناعية ذات أولوية لتتناولها هذه العملية .

١٧٩ - ويجب بالطبع أن يؤخذ في الاعتبار أن المصارف التي قد ترغب في تبادل المعلومات تعتبر منافسا محتملا ، ان لم يكن بصورة مباشرة ، فبصورة غير مباشرة نتيجة التنافس بين العملاء الراغبين في أن يشملهم اعداد المشاريع الصناعية المنفردة وتنفيذها . وهذا التنافس أحد العوامل الكامنة وراء الاقتدار الى التعاون في الوقت الحاضر . وينبغي للمصارف في البلدان النامية السعي للتغلب على هذه الصعوبات وتحسين أوضاعها في العلاقات مع المنافسين من البلدان المتقدمة صاعيا .

١٨٠ - أن أهمية توافر نمط منظم ما للتعاون فيما بين مصارف البلدان النامية في ميدان المعلومات حول المشاريع الصناعية (الذي يمكن أن يتطور في المستقبل الى نظام دائم للتعاون) يتأكد أيضا بخبرات مصارف البلدان المتقدمة النمو . ولا يمكن لنظم التعاون القائمة بين البلدان المتقدمة صاعيا في ميدان المعلومات أن تمثل

نماذج مطلقة لوضع نظم لتبادل المعلومات عن مشاريع التنمية الصناعية في البلدان النامية غير أنه ينبغي بالتأكيد أخذها في الاعتبار .

١٨١ - وتختلف المعلومات الأساسية عن الاقتصادات النامية عن المعلومات عن المشاريع الانمائية المعيّنة في كثير من النواحي . وينبغي أخذ هذه الاختلافات في الاعتبار عند وضع نظام لتبادل المعلومات بين مصارف البلدان النامية .

١٨٢ - وتعتبر المعلومات الأساسية التالية معلومات جوهرية :

- (أ) الحجم الكلي للمشاريع من حيث شتى المؤشرات والجدول الزمني للمشاريع ؛
- (ب) حجم الموارد المالية المتوقع توافرها للمشاريع المخطط لها ؛ والمعلومات عن المشاركة المتوقعة من جانب مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف ، ذات أهمية خاصة ؛
- (ج) أولويات خطة التنمية حسب القطاعات أو الفروع (سيكون من المفيد للغاية وضع قائمة بالمشاريع التي سيطلق بها) ؛
- (د) الأهداف الشاملة وكذلك الخطة القطاعية للتنمية ، والعلاقات والمصالح بين القطاعات ، وغيرها .

١٨٣ - ان وجود اتفاقات بين المصارف يمثل شرطا ضروريا لانشاء هذا النوع من نظم التبادل . وفي البداية ، لن يحتاج الدخول في هذه الاتفاقات الا لقليل من مصاريف التنمية . وبمرور الوقت ، يمكن توسيع النظام ليشمل مصارف تنمية أخرى . وقد يبدأ نظام المعلومات عملياته بتبادل بيانات أساسية عن نوع المشاريع التي يطلب لاعدادها وتنفيذها شركاء أجنبية ، ومواقع هذه المشاريع وقيمتها وسماتها التقنية .

١٨٤ - وينبغي لمستودع المعلومات الفعال عن مشروع تنمية معيّن أن يشتمل على تقديم بيانات مستمرة عن كل سماته الهامة . ويعني ذلك ضرورة اطلاع البلدان على مراحل ما يطلق عليه دورة المشروع - ابتداءً من تحديد المشروع ، واعداده ، وتقدير جدواه ، والتعاقد بشأنه ، وتنفيذه ، والاشراف عليه ، الى تقييمه ككل . وفي كل مرحلة ، تدعو الحاجة الى توافر بيانات ومعلومات معيّنة لتمكين الشركاء الأجانب من الاشتراك في المشروع على نحو فعال .

١٨٥ - وينصب معظم اهتمام الشركاء المحتملين على المعلومات ذات الصلة بالمرحلة الأولى من دورة المشروع ، أي ، التحديد والاعداد والتقييم . ويمكن لنظام مفصل ومستكمل للمعلومات فيما بين المصارف في البلدان النامية أن يصبح مصدرا للمعلومات في غاية الأهمية .

٢ - مقترحات اضافية للتعاون بين بلدان الجنوب

١٨٦ - طرح عدد من المقترحات ترمي الى انشاء مؤسسات جديدة تقوم على التعاون بين بلدان الجنوب : فقد طرح اقتراح بانشاء "صندوق نقد دولي للجنوب" لتقديم مساعدة

قصيرة الأجل لميزان المدفوعات في البلدان التي تواجه صعوبات حادة . وثمة اقتراح أقل طموحا غير أنه مشابه لسابقه ومفاده أنه ينبغي على البنوك المركزية في البلدان النامية استطلاع امكانيات زيادة ودائعها لدى بعضها البعض . وتتضمن بعض المقترحات توسيع المؤسسات القائمة أو انشاء مؤسسات جديدة لكفالة التدفق المباشر للأموال من بلدان الغائض في الجنوب الى بلدان العجز دون الاعتماد على وساطة مؤسسات من الشمال .

١٨٧ - وقد طرح اقتراح بانشاء مرافق لاعادة تمويل وضمان ائتمانات التصدير فيما يتعلق بالصادرات من الجنوب لتمكين تلك المبادرات من الاستفادة من التسهيلات المالية المتاحة بصفة عامة حاليا في الشمال . وقد اقترحت وسائل شتى لتيسير التجارة والمدفوعات بين البلدان النامية . ومن بين هذه الوسائل انشاء اتحادات للمقاصة والمدفوعات مما يؤدي الى الاقتصاد في استخدام العملة الصعبة في التجارة بين البلدان النامية . وسيوفر اتحاد المقاصة قدرا صغيرا من الائتمان القصير الأجل للفترة ما بين تسليم البضائع والسداد النهائي للنقد الأجنبي . وفي اتحادات المدفوعات، يمكن أن يمتد الائتمان بين الأعضاء ويكون صافي الرصيد فقط قابلا للدفع بنقد أجنبي قابل للتحويل . وأحد بدائل هذا النوع من الترتيبات هو اصدار "نقود جنوبية" تستعملها البلدان في السداد الجزئي للعمليات التجارية فيما بينها . ومن شأن كل هذه المخططات المالية تيسير التجارة داخل الجنوب . غير أن احداث تغييرات في التعريفات ، والنقل، الخ ، قد يكون ضروريا لتوجيه التجارة وجهة جديدة حقيقية .

١٨٨ - وقد طرح الاقتراح بانشاء "مصرف الجنوب" على نطاق البحث لأول مرة في اجتماع خبراء مجموعة ال ٧٧ بشأن تمويل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في جامايكا في آذار / مارس ١٩٨٢ . وبعد اجتماع متابعة ، طلب من الأونكتاد توفير وثائق تقنية . وسيضطلع المصرف المقترح بكثير من الوظائف التي كان من المزمع أن تؤديها المرافق المقترحة سابقا . وستكون وظائفه الرئيسية ، كما هو مستهدف حاليا ، هي : تمويل مشاريع التنمية بما في ذلك المشاريع المشتركة ؛ وتوفير الائتمان للصادرات أو ضمانات الائتمان للصادرات ؛ ودعم ميزان المدفوعات ؛ وتوفير الأموال اللازمة لتحقيق استقرار أسعار السلع ؛ ودعم المدفوعات الاقليمية والترتيبات الائتمانية .

١٨٩ - تشير الأرقام المؤقتة الى استخدام حوالي ٤٤ في المائة من الموارد لدعم ميزان المدفوعات ، و ٢٠ في المائة للمشاريع المشتركة ، و ١٨ في المائة لائتمان التصدير ، وأكثر قليلا من ١٠ في المائة لتثبيت أسعار السلع ، و ٨ في المائة للاستثمار في التعدين والتحضير ، وأقل من واحد في المائة لدعم ترتيبات الدفع الاقليمية .

١٩٠ - وهناك عدة مسائل يتعين بحثها بشكل دقيق فيما يختص بمصرف الجنوب كما يجري تصوره حاليا ، منها الوقوف على كيفية ضمان سلامته المالية ، وخاصة بالنظر الى أن النسبة المقترحة للاقراض الى احتياطي القطع الأجنبي المدفوع بالعملات الصعبة

تعتبر عالية جدا . ولا بد كذلك من أن يبيّن بوضوح مقدار الاحتياجات المحددة التي يستطيع المصرف تلبيةها دون أن يتوسع أكثر من اللازم .

١٩١ - وفي أعقاب هذا الاقتراح ، قدم اقتراح آخر في المؤتمر الثالث لمصارف البلدان النامية الذي عقد في لوبليانا في تموز / يولييه ١٩٨٢ . ويرمي هذا الاقتراح الى انشاء مصرف تجاري للعالم الثالث ، تملك أسهمه المصارف التجارية في البلدان النامية ، ويعمل على دعم التبادل التجاري بين أقطار الجنوب . ويساعد في تذليل الصعوبات التي تواجهها موازين المدفوعات وفي تخليص البلدان النامية من المشاكل الناجمة عن الكساد .

١٩٢ - هناك بلا ريب حاجة الى قيام مؤسسات جديدة في الجنوب ورغبة في انشائها ، كما أن لدى بلدان الجنوب امكانية لاستغلال قوتها الجماعية . وعن طريق "مصرف جنوبي" ، يركّز اهتمامه في بادئ الأمر ، على الأقل ، على مجموعة أصغر من الأعمال وتكون نسبة اقراضه الى مدفوعات العملات الصعبة أقل ، قد يمكن تأمين تمويل نافع وتعزيز الأنشطة الجماعية للبلدان النامية .

١٩٣ - ولا بد من الاشارة الى أن التأكيد على التعاون بين أقطار الجنوب لا يقصد به على الاطلاق الانتقاص من شأن أي تحسين ممكن للتعاون بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب والجنوب . والواقع أن هناك من الدلائل التاريخية العديدة ما يثبت الفائدة التكاملية المحتملة لهذه الأشكال من التعاون ، وخاصة أوجه تكامل قدرات الغرب التمويلية (من خلال الائتمان الخاص والاعانات الائتمانية الوطنية) ، واتفاقات المقاصة الشائئية بين الشرق والجنوب . وينبغي أن ينظر الى مختلف أشكال التعاون (بين بلدان الجنوب ، وبين الشمال والجنوب ، وبين الشرق والغرب والجنوب) على أنها وسيلة لتحسين الخيارات ودرجات الحرية المتاحة للجنوب (٢٥) .

جيم - آثار التعاون بين بلدان الجنوب ، خاصة في مجال التمويل الصناعي

١٩٤ - العون القصير الأجل لموازن المدفوعات المقدم من داخل الجنوب . سوف تتوقف الآثار المحيطة بطبيعة الحال على تكوين وأهداف أية مؤسسة جديدة أو ترتيب جديد . ويجب أن تكون الصفة المميزة العامة لأية مساعدة كهذه نوعاً جديداً من الاشتراطية . ومع أن اشتراطية "الجنوب - صندوق النقد الدولي" لا بد أن تكون صارمة لتأمين سلامة المؤسسة في المدى المتوسط ، فمن المرجح أن تنشأ بعض الانحرافات الرئيسية عن نمط الاشتراطية النموذجي الحالي الذي يتبعه صندوق النقد الدولي . ففي الوقت الذي ينبغي أن تهدف الى تحول في اتجاه ميزان المدفوعات بقدر ما تهدف اليه الاشتراطية الحالية لصندوق النقد الدولي ، فإنها ستركز على تحول يزيد العرض بدلاً من أن ينقص الطلب . ويشار الى اشتراطية بديلة في الاقتراح الخاص بمساعدة ميزان المدفوعات الوارد في الوثائق

المتعلقة بمصرف اجنوب ، ولكن العنصر المحدد الوحيد المذكور هو موضوع التكييف عن طريق التعاون بين البلدان النامية . ويقدر ما يكون ذلك ممكنا ، فمن المرجح أن ينطوي على اعادة توجيه التجارة نحو الجنوب ، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية .

١٩٥ - الدعم المالي للمشاريع الخاصة بالتنمية مع التأكيد على المشاريع المشتركة .
تتجه النية الى تخصيص نسبة كبيرة جدا من قروض "مصرف الجنوب" لهذا الغرض (ما مجموعه ٧ مليار دولار حسب التقديرات المؤقتة) . ويرجح أن تعود نسبة عالية جدا من هذه المشاريع الى القطاع الصناعي .

١٩٦ - مخططات ائتمان التصدير وضمان ائتمانات التصدير . يرجح أن توجه المخططات الرامية الى تيسير تمويل الصادرات (تسهيل اعادة التمويل الائتماني) نحو المنتجات الصناعية لانحو السلع الأولية ، اذ أن المشكلة الكبرى التي يثيرها عدم توفر التسهيلات الائتمانية تتعلق بالمنتجات الصناعية . وهكذا فان هذه الخدمات ، وان كانت لن تمول الصادرات الصناعية بصورة مباشرة ، إلا انها عن طريق توفير تسهيلات ائتمانية لبيع الصادرات الصناعية توفر تمويلا صناعيا بصورة غير مباشرة . ويقدر أن المادرات التقليدية أي المصنوعات ، ستستلزم حوالي ٤٥ مليار دولار لتمويلها أو اعادة تمويلها والى ١١ مليار دولار للضمانات ، أما الاقتراح الخاص بمصرف الجنوب فلا يقتضي إلا التزاما لا يتجاوز ٦٧ مليار دولار .

١٩٧ - المخططات الرامية الى تيسير المدفوعات فيما يتعلق بالتجارة داخل البلدان النامية . ان امكانية توسيع التجارة بين البلدان النامية تجاوبا مع مخططات من هذا النوع تتعلق بالدرجة الأولى بالمنتجات الصناعية ، اذ أن التجارة بالسلع الأولية في الجنوب تعتمد قبل كل شيء على معدلات النمو الاجمالية ، بينما لا بد من التصرف فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية . واذا كانت حالة الدفع أيسر بين البلدان النامية ، نشأ زيادة في التخصص وفي تقسيم العمل فيما بينها ، فترتفع الانتاجية وتستهلك وفورات الانتاج الكبير بتخفيف القيود التجارية بينها .

١٩٨ - دعم تثبيت أسعار السلع الأساسية . هذه نقطة رئيسية من النقاط المقترحة ، وقد توفر أداة هامة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتسهم اسهاما غير مباشر في التمويل الصناعي .

١٩٩ - سوف يعتمد التوزيع القطري لمخططات بلدان الجنوب على المواصفات المفصلة لمختلف المخططات . ويرجح أن تتركز المخططات الرامية الى تعزيز المادرات على البلدان التي تملك أكبر قدرة على تصدير المصنوعات . وكانت الصناعات ، في البلدان ذات الدخل المنخفض ، تشكل في عام ١٩٧٩ ما نسبته ٤٢ في المائة من مجموع الصادرات بالمقارنة مع ٧٠ في المائة فيما يتعلق بالبلدان النامية ذات الدخل المتوسط التي تستورد النفط . ومن هذه المادرات ، بلغ مجموع المصنوعات باستثناء المنسوجات والملبوسات ٢٢ في المائة من المادرات بين البلدان ذات الدخل المنخفض و ٦٢ في المائة

بين البلدان متوسطة الدخل المستوردة للنفط . ويرجح أن تستخدم المخططات بصورة رئيسية في توسيع الأسواق للمصنوعات من غير المنسوجات والألبسة ، فتزيد امكانات التركيز على البلدان ذات الدخل المتوسط .

دال - الاستنتاجات

٢٠٠ - لا بد من الاستنتاج ، في حالة المقترحات الخاصة بالاصلاح النقدي والمالي بوجه عام ، بأن المقترحات المتعلقة ببلدان الجنوب ليست بحد ذاتها موجهة بشكل محدد نحو دعم تصنيع البلدان النامية . ومن الواضح أن العديد من هذه المقترحات سيعود بفوائد أكيدة على الصناعة ، وخاصة تلك التي تهدف الى تمويل عمليات التصدير . ومع ذلك ، فما لم تؤخذ المقتضيات والاحتياجات المعنية للصناعة في الحسبان بشكل صريح ، فهناك دوما خطر بأن تبعدها الاحتياجات الأخرى أو عمليات الاستثمار في القطاعات الأخرى أو الاستهلاك ، سواء كان خاصا أو عاما أو عسكريا .

سادسا - ملخص ومساائل طارئة

٢٠١ - لقد ألحقت الأزمة الاقتصادية الدولية أذى شديدا بتصنيع البلدان النامية . فقد توقف النمو في الانتاج وهبط حجم التبادل التجاري . وأظهر الدخل الحقيقي للفرد في البلدان النامية ميلا متواصلا الى الهبوط منذ عام ١٩٨٠ . وتسود أنحاء العالم النامي تخفيضات من الميزانيات ، وحالات النقص ، والبطالة ، وتدهور الأحوال المعيشية . وتدنّت درجة استخدام الطاقة الى حد خطير ، كما أن امكانات بناء قدرات جديدة تتيح الاقتراب من تحقيق هدف ليما تبدو قاتمة في غياب الانتعاش الاقتصادي العالمي .

٢٠٢ - ولاشك في أن الأزمة المالية الدولية الحاضرة لا يمكن التغلب عليها دون انتعاش اقتصادي كبير في البلدان المتقدمة النمو . ولا يزال غير معروف بصورة أكيدة متى يحدث مثل هذا الانتعاش والى أي مدى . ومع أن هناك دلائل انتعاش في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، إلا أن المستقبل العام المرتقب مازال غامضا للغاية وما زالت السياسات الحكومية انكماشية في الأساس . وهناك أيضا شك كبير حول ما اذا كان الانتعاش الاقتصادي سيمتد الى البلدان النامية وتكون له التأثيرات اللازمة على قدرتها على التصدير وتحسين استخدام كامل طاقتها في الصناعة ، وتأمين النقد الأجنبي ، وخدمة ديونها الخارجية ، وتأمين الأموال الدولية المطلوبة للتصنيع والتنمية .

٢٠٣ - ان كثيرا من الأعمال الأساسية المطلوبة للتغلب على الأزمة العالمية الراهنة لا يمكن أن تقوم بها سوى البلدان الصناعية . ولقد طلبت البلدان النامية مرارا ، وفي محافل دولية مختلفة من البلدان المتقدمة النمو القيام بهذه الخطوات^(٢٦) وتتضمن هذه الخطوات البدء ببرنامج انعاش شامل يقوم على توسيع متفق عليه لاقتصاداتها . ونظرا للطاقة الانتاجية الكبيرة غير المستخدمة استخداما كافيا في الوقت الراهن ،

ولارتفاع البطالة ، وانخفاض معدلات التضخم والتوقعات التضخمية ، وزيادات الانتاجية المنتظرة من الانتاج المتزايد ، فان هذا التوسع سينقُط الطلب دون اشغال جذوة التضخم من جديد والمطلوب هنا تخفيض الأسعار الحقيقية للفائدة عن طريق تسهيل السياحة النقدية ، الى جانب اعتماد سياسات مالية ملائمة . وعلى البلدان التي لديها فائض خارجي أن تؤمن طرقا لزيادة طلبها الخارجي . وينبغي عكس الاتجاهات الحمائية ؛ ولا غنى عن تيسير الوصول الفوري المتزايد للبيضات المصنوعة في البلدان النامية الى أسواق البلدان الصناعية . وتحتاج البلدان النامية كذلك الى حماية من آثار أسعار الصرف المتقلبة المثيرة للاضطراب والفوضى . وقد طلب الى البلدان الصناعية ، في محافل مختلفة ، أن تدرك أن الاجراءات التي تتخذ في الحالات الطارئة فيما يتعلق بالنظام المالي الدولي غير كافية على المدى الطويل . ولا بد من تجربة مناهج مبتكرة جديدة ترافقها حلول بناء لمشاكل الدين الحالية ، والمزيد من العون المباشر الذي يهدف بنوع خاص الى تنشيط عملية تصنيع البلدان النامية . ويتعين على البلدان الصناعية أن تفكر في تأثير سياساتها المحلية على البلدان النامية ، لا على المدى القصير فحسب بل وعلى المدى المتوسط والطويل أيضا . وان عدم القيام بذلك قد تترتب عليه عواقب وخيمة فيما يتعلق بالاقتصاد الدولي والبلدان متقدمة النمو نفسها في نهاية المطاف . وهناك مصلحة كبيرة متبادلة لكلتا الفئتين من البلدان النامية ومتقدمة النمو ، في الدخول في مفاوضات حقيقية بشأن التدابير الفورية لاعادة النمو في البلدان النامية .

٢٠٤ - ان عمليات تدفق المال وأدوات التمويل المتوفرة لا تكفي لزيادة استخدام الطاقة الانتاجية الصناعية التي باتت الحاجة اليها ملحة في البلدان النامية ولتوفير طاقة انتاجية جديدة على المدى الأطول .

٢٠٥ - ولا بد ، على المدى القصير ، من وضع مخططات لتمويل البرامج المعنية بالترشيد وتحسين استخدام الطاقة الانتاجية والتحديث والتعديل الهيكلي . وبإمكان هذا النوع من التمويل توفير مرونة وسرعة الانفاق وتحسين الاحتمالات لاعداد المتطلبات الأساسية للمشاريع الصناعية المناسبة والبدء بتنفيذ هذه المشاريع .

٢٠٦ - وما ان يتغلب الاقتصاد العالمي على آثار الكساد الحالي حتى تظهر من جديد العوائق والعقبات الكامنة والدائمة التي تعترض تسريع عملية تصنيع البلدان النامية ، اذ انه لم تتخذ أي خطوة للتخلص منها أثناء فترة النمو السابقة (وأثناء الأزمة ، بكل تأكيد) . ومن بين هذه العوائق ، سيلمس كثيرا أثر الافتقار الى أموال لتمويل الطاقة الصناعية الجديدة في البلدان النامية ، وكذلك أثر أوجه النقص في المؤسسات المالية القائمة . لذلك ، لا بد ، على المدى الطويل ، من اتخاذ تدابير في عدد كبير من المجالات .

٢٠٧ - ويجب تناول مسائل تحديد المشاريع واعدادها وتعزيزها بطريقة نظامية ضمن اطار استراتيجية ثابتة للتصنيع .

٢٠٨ - ولم يحظ دور نظام التمويل المحلي في تحويل المدخرات الى قروض وفي توزيع الموارد المالية فيما بين القطاعات بقدر كاف من الاهتمام . ففي كثير من الحالات ، لا يقوم نظام التمويل المحلي بدوره المستطاع في التمويل الصناعي . وبإمكان المساعدة التقنية وتبادل المعلومات بين البلدان النامية تحسين الأمور .

٢٠٩ - وينبغي النظر عن كثب في دور الدولة كوسيط مالي ، خاصة اذا كانت الحكومة مستعدة لامتناع بعض المخاطر الملازمة للاقتراض الخارجي . ثم ان قيام جهة مركزية للتمويل الصناعي قد يعني تحقيق قدر أكبر من الشفافية ورفع درجة الكفاءة والفعالية .

٢١٠ - وأهم النتائج التي يمكن استخلاصها تتعلق بحشد الموارد المالية الخارجية . فهناك نقص في الأموال المتوفرة للصناعة في البلدان النامية ، ولن يزول هذا النقص في المستقبل القريب . وهناك مجال لتحسين كل من التمويل الصناعي المحلي والدولي ، كما أن هناك شغرات وعيوب مؤسسية يجب التغلب عليها في كلا المجالين .

٢١١ - ويقمّ الجدول التالي بإيجاز ما سيكون لمختلف المقترحات المتعلقة باصلاح نظام التمويل الدولي من تأثير على التصنيع في البلدان النامية . وهناك شيء من الذاتية في هذا التقويم ، وهذا أمر لا يمكن تفاديه . ومع ذلك ، يبدو أن معظم المخططات المرسومة للإصلاحات المالية التي بحثت سيكون لها بعض الآثار الايجابية على القطاعات الصناعية في البلدان النامية . بيد أن آثارها تختلف : فبعضها تكون آثارها الرئيسية ناجمة ليس عن اشكال جديدة من التمويل بل عن تزايد الأسواق المتاحة للمنتجات الصناعية . وهناك أيضا تمييز بين الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة على كلا الأسواق والتمويل : فبعض المخططات ستزيد بصورة مباشرة تدفق الأموال الى الصناعة : وبعضها قد يزيد تمويل السلع الأساسية في بادئ الأمر ولكنه يسهم بصورة غير مباشرة في عملية التصنيع اذ يطلق الأموال للصناعة ويوسع الأسواق أمام المنتجات الصناعية ؛ وبعضها الآخر سيحسن عملية التحوّل ؛ بينما يعني غيرها بمعالجة التخصيص والتوزيع . ولا يفهم من ذلك أن بعض المخططات ، بحكم كون آثارها غير مباشرة بدلا من أن تكون مباشرة ، هي بالضرورة أصغر من بعض المخططات التي تكون آثارها الرئيسية مباشرة . وعلاوة على ذلك ، فإن التأثير على الأسواق ، فيما يختص بمعدل التصنيع ، قد يكون بنفس القدر من الأهمية الذي يكون للتأثير على التمويل .

٢١٢ - والمقترحات القليلة التي من شأنها أن يكون لها تأثير ملموس على التصنيع وتنطوي في الوقت نفسه على امكانيات تنفيذ جيدة في الوضع السياسي والاقتصادي العالمي الراهن يلزم منابعها وتشجيعها بنشاط وعزم ، وهي تتضمن : الحاجة الى ادخال تحسينات على نظام التمويل المحلي ؛ وضمانات لقروض القطاع الخاص ولائتمانات التصدير ؛ ومزيد من الفعالية والتوسيع للمؤسسات المالية ، وخاصة المؤسسات في الجنوب بما فيها المؤسسات متعددة الأطراف ، وتحسين تمويل السلع الأساسية .

آثار مختلف الاقتراحات المتعلقة بالأوضاع التمويلية على التوسع في البلدان النامية

الامتدادات المتعمدة	امكان التوسع	مقدار التمويل المتزايد	مقدار التمويل المتزايد	مقدار التمويل المتزايد	مقدار التمويل المتزايد	الامتدادات المتعمدة
الامتدادات المتعمدة	الامتدادات المتعمدة	الامتدادات المتعمدة	الامتدادات المتعمدة	الامتدادات المتعمدة	الامتدادات المتعمدة	الامتدادات المتعمدة
وسيط الى جيد	كبير	X	X	X	X	تصحيحات في التمويل المحلي للامانات
وسيط الى جيد	كبير	-	-	X	X	المعدلة، بالاطلاع الخاص
جيدة	كبير	-	X	-	X	للغرض
جيدة في مجال التوسع الاكبر؛ وسيلة في مجال التوسع الاكبر	معتدل الى كبير	-	-	X	X	توسيع المؤسسات الخاصة
وسيط الى فضيلة	كبير	-	-	X	-	انشاء مؤسسات عامة جديدة
وسيط الى جيدة	كبير	X	-	X	-	تخصيم تمويل السلع
فضيلة	كبير	X	-	X	-	وحدات اضافية من حقوق السحب العامة
فضيلة الى وسطي	معتدل	X	-	X	-	اطلاع الاكثر اطمية
وسيط	معتدل	-	X	X	X	مساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض
لثامنة	معتدل الى كبير	-	-	X	X	مخططات لتعزير التعاون بين بلدان الجنوب؛
وسيط	معتدل	-	X	X	X	مؤسسات متعددة الاطراف في الجنوب
وسيط	معتدل الى كبير	-	-	X	X	اتحاد/اتحاد خاص بالمحدودات
وسيط	معتدل	-	-	X	X	مركز الجنوب الجنوب
وسيط الى جيدة	معتدل	-	-	X	X	المعرف التجاري للعالم الثالث
وسيط	معتدل	X	-	X	-	التعاون بين مصارف بلدان الجنوب
فضيلة على المدى الطويل، احسن على المدى المتوسط	كبير جدا	X	X	-	-	الاتصاف الاقتصادي المتنامي؛
وسيط	لا يذكر	X	-	-	-	التسويق الدولي من أجل التوسع
فضيلة	كبير جدا	X	X	X	X	الحد من تظلمات اعمار العرف
وسيط	معتدل	-	-	X	-	المعرف المركزي العالمي
						الحد من "التخلف" في تطبيق الدون

٢١٣ - وان جميع التحاليل الواردة في هذه الوثيقة الأساسية ، بالإضافة الى استعراض المقترحات الحالية بشأن الاصلاح المالي ، تشير بوضوح الى ضرورة اتخاذ تدابير واطلاعات معينة تتعلق بالصناعة . وهناك تعارض واضح بين خدمة الدين الثابتة على القروض وقدرة البلدان النامية غير الثابتة على الدفع . وقد يتغير مدى هذا التعارض أو نتائجه ، ويتوقف ذلك على الهيكل الصناعي لكل بمفرده من البلدان النامية وعلى الميزات الخاصة للصناعات المعنية . ولكل من المقرضين والمقترضين مصلحة متعادلة في ازالة هذا التعارض من أجل الحد من امكانية حدوث تخلف عن ايفاء الدين ، وهو أمر مكلف ، أو الحاجة الى اجراء مفاوضات عميرة . والمطلوب هو شكل من التمويل يتميز من جهة بالمرونة في تسديد رسوم خدمة الدين ، ومن جهة ثانية بعلاقة تحفضية بين المقرضين والمقترضين في عمليات الاقراض التجارية وغير التساهلية ، لا تسمح للمقرض بالتدخل الزائد في شؤون المقرض .

٢١٤ - وان خصائص التمويل الصناعي ومقتضياته الخاصة تجعل من غير المحتمل حل المشاكل الأساسية الا اذا توفرت حلول تعني بشكل خاص باحتياجات الصناعة . وبدون هذه الحلول المعنية بالصناعة ، سيكون تأثير الاصلاحات ، في أحسن الأحوال ، غير مباشر وغير واضح ، ويكون في أسوأ الأحوال ضاراً بمصلحة هذا القطاع . وينطبق هذا الاستنتاج على أي اقتراح يرمي الى تحسين التعاون بين الشمال والجنوب وعلى المقترحات القائمة على التعاون المباشر بين البلدان النامية كانشاء مصرف الجنوب ، مثلاً ، الذي يجري الآن البحث فيه على نحو مكثف .

٢١٥ - ولتحقيق التحسينات الضرورية ، يجب بحث المسائل التالية وتوضيحها :

(أ) كل المقترحات التي هي على قدر معقول من امكانية التنفيذ في المستقبل القريب ينقصها " واجهة للتمويل الصناعي " تكون صريحة . وبالنظر للدور الحيوي الذي تقوم به الصناعة في عملية التنمية ، ما هي المقترحات التي يمكن تقديمها كي يحظى التمويل الصناعي بالاهتمام الصريح الذي يستحقه ؟ ومن المهم بنوع خاص أن نؤخذ بعين الاعتبار الحاجة الى استثمار طويل الأجل في السلع الانتاجية وانشاء المصانع . وان المصرف الدولي للتنمية الصناعية الذي اقترحه اليونيدو وهو حالياً أكثر الاقتراحات تفعيلاً بشأن هذه المسألة ، غير أن مجلس التنمية الصناعية أرجأ البحث في هذا الموضوع .

(ب) هناك أيضاً حاجة ماسة الى توجيه العناية الى تحسين وترشيد الاستخدام المنتج لطاقة الانتاج كوسيلة لحشد وتوزيع الموارد بشكل أفضل لتحقيق هدف لهما . وتكون حاجات التمويل الصناعي هنا ذات طابع قصير الأجل الى حد أبعد . ومن شأن التعاون بين بلدان الجنوب ، وخاصة في مجال توزيع الاستثمارات وزيادة السيولة النقدية في الجنوب ، أن يكون له تأثير كبير على تحقيق الاستخدام الأفضل للطاقة الانتاجية . فما هي التدابير المالية الممكنة لتحسين وترشيد استخدام الطاقة الانتاجية في البلدان النامية ؟

(ج) لابد من فهم واضح للعلاقة بين التمويل الكافي وفق شروط مناسبة ، ووجود مشاريع جيدة ، والمجازفة القطرية . فما الذي يشكل مشروعا جيدا ؟ وهل تعريف المشروع الجيد يتصل بالمجازفة القطرية البادية ؟ كيف تتعلق كفاية التمويل الصناعي بوجود مشاريع جيدة ومجازفة قطرية ؟ ما هي المشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا في هذا السياق ؟

(د) هناك تفاعل معقد بين التمويل الصناعي المحلي والدولي . فما هي تلك العلاقة ؟ وأية ظروف تؤثر على أهمية عنصر التمويل الدولي المكوّن للمشاريع الصناعية ؟ وما هي التدابير التي يمكن اتخاذها للتأكد من حسن تكامل هذين النوعين من التمويل؟

(هـ) ان كثيرا من البلدان النامية أحدثت تجديدات في أدواتها المالية المحلية وترتيب صفقاتها وشكلياتها قد تنفع كثيرا غيرها من البلدان النامية فسي تبسيط وتحسين عمل نظامها التمريلي الداخلي . كما أن بعض خبرات البلدان متقدمة النمو قد تكون في هذا المجال نافعة للبلدان النامية . فيأي قدر من الفعالية تنتشر هذه الابتكارات والممارسات المتعلقة بالتمويل المحلي في البلدان النامية ؟ وما الذي يمكن عمله لتحسين عملية النقل الدولية للتكنولوجيا والدراية المالية ، وخاصة عبر مختلف أشكال التعاون بين بلدان الجنوب ، كالتعاون بين المصارف ، مثلا ، والمؤسسات الجنوبية متعددة الأطراف؟

سابعا - التعاون الدولي ودور اليونيدو

٢١٦ - ان معظم المقترحات المتعلقة باصلاح النظام النقدي والمالي الدولي التي جرى التدقيق فيها في الفصل الرابع أعلاه ناجمة على وجه التحديد عن الادراك المتزايد بسوء سير التعاون الدولي في هذا الميدان الحيوي . وقد تم اقتراح عدة أشكال جديدة من التعاون ، إما بين الشمال والجنوب أو بين بلدان الجنوب نفسها . وتظهر النتائج انه ، ولئن كان معظم هذه المقترحات الاصلاحية سيعود بأثر مفيد على الصناعة لو تم تنفيذها ، فان عددا قليلا جدا منها يشتمل على نص صريح يتعلق بهذا القطاع . وفي سياق الصناعة بوصفها المحرك الرئيسي لعملية التنمية ، يبدو هذا الأمر غريبا لا يمكن تفسيره إلا جزئيا بمسألة المماثلة .

٢١٧ - لذلك يجب أن يتركز بحث التعاون الدولي في المؤتمر العام الرابع على كيفية التأكد من أن احتياجات التمويل الصناعي تتم تلبيتها على نحو صحيح . وفي غياب مؤسسة دولية متخصصة تتحمل عبء هذه المهمة ، فإنه يتعين على اليونيدو أن تضطلع بهذا الدور الحيوي .

ليونيدو كمتحدث عن احتياجات التمويل الصناعي

٢١٨ - نظرا للشكل الراهن لمناقشات الأطراف المعنية ومعالجتها ، فمن غير المحتمل أن يتم حقا ادراك ما للتمويل الصناعي من دور واضح ما لم يتولّى ناطق مناسب أمر بيانه . وبإمكان اليونيدو أن تفضّل بدور المتحدث عن تصنيع البلدان النامية في المناقشات الدولية حول الاصلاح المالي والنقدي . ويمكن أن يتم ذلك بالطرق التالية :

(أ) الاشتراك الفعلي في المفاوضات والمباحثات الدولية بشأن الاصلاحات المالية بالتنسيق مع مؤسسات أخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأونكتاد ؛
(ب) متابعة توصيات المشاورة الأولى حول التمويل الصناعي وتنظيم مشاورة ثانية حول هذا الموضوع ؛

(ج) اقتراح آليات ومؤسسات مالية جديدة والترويج لها .

٢١٩ - ولئن كانت الوظائف المشار إليها أعلاه تتعلق ، في الدرجة الأولى ، بالدور الخارجي لليونيدو ، فإن هناك أيضا اجراءات عديدة يمكن اتخاذها في نطاق الولاية الحالية والتنظيم الحالي لليونيدو . ويمكن اعداد وتنفيذ مقترحات واقتراحات ملموسة بشأن مؤسسات تمويل جديدة ، قات تمويل اجمالية تشمل عناصر الهياكل الأساسية ومشاريع التدريب ، وحتى تصميم وترويج برامج للتنمية القطاعية . ويمكن تعزيز خدمات تحديد المشاريع وتشجيع الاستثمار وتوسيعها لتشمل مجالات جديدة كالترتيبات الثلاثية بين البلدان النامية والاقتصادات المخططة مركزيا والاقتصادات السوقية . ويمكن ابتكار طرق جديدة للتأكد من الأثر التنفيذي للدراسات التي تجريها اليونيدو وللتأكد كذلك - وهذا شيء أهم - من أن الأنشطة التنفيذية تجري ضمن اطار نظامي ضروري ، بما يتوافق مع استراتيجيات التصنيع في البلدان النامية .

٢٢٠ - وبإمكان اليونيدو أن ترسم وتروج لبرامج معنية بالتنمية في قطاعات صناعية معينة . ويسعى الى التمويل من أجل خطط متماسكة وسليمة لتنمية قطاع صناعي أو قطاع فرعي من القطاعات الصناعية (أو ربما مجمع صناعي داخل أحد البلدان) . ويمكن مراقبة العملية بأكملها والاشراف عليها عن طريق مصارف الانماء الوطنية . ويتعين الموافقة على الأهداف المرسومة لأداء القطاع في المستقبل ، فيما يختص بالنتاج المادي ، مثلا ، والصادرات ، وانتاج الجهاز البشري المدرب وادماج ذلك في الصناعة . بيد أن الخطط والبرامج تتولى أساسا وضعها البلدان نفسها وتتقبلها كوسيلة لتحقيق أهدافها الانمائية .

٢٢١ - ومع أن اليونيدو كمنظمة لها دور هام تظلم به في مجال التمويل الصناعي ، إلا انه لا يمكن انكار أن فعالية كافة التدابير ، بما في ذلك التدابير المشار إليها أعلاه ، تتوقف على الوصول المباشر الى الموارد المالية وتوفيرها . وان مسألة قيام مؤسسة مستقلة لتمويل عمليات تصنيع البلدان النامية ، وقادرة على أن تنفذ بشكل فعال الأفكار الجديدة ، مع الاهتمام بنوع خاص بأشد البلدان النامية فقرا ، والاهتمام كذلك باقامة تبادل صادق للمصالح بين أعضاء الأسرة الدولية ، انما هي مسألة ينبغي ابقاؤها في جدول أعمال جميع المداولات الدولية الرامية الى اعادة تنشيط وتسريع عملية تصنيع البلدان النامية .

الحواشي

- (١) انظر الصناعة ٢٠٠٠ - منظورات جديدة (ID/237) والصناعة ٢٠٠٠ -
منظورات جديدة: أوراق أساسية مجموعة ، المجلد الأول ، التدفقات المالية الدولية (ID/324).
- (٢) الصناعة في عالم متغير : اصدار خاص للدراسة الاستقصائية عن التنمية
الصناعية المعدة لمؤتمر اليونيدو العام الرابع (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع
E.83.II.B.6) .
- (٣) " الاستعراض الاحصائي لحالة الصناعة في العالم " (UNIDO/IS.368) .
- (٤) انظر التغلب على الاضطراب الاقتصادي : العمل الدولي من أجل الانتعاش
والتنمية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.83.II.C.2) ؛ والبنك الدولي ، تقرير
عن التنمية العالمية ، ١٩٨٣ (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٣) ؛ وانظر كذلك النقد الأوروبي،
آب / أغسطس ١٩٨٢ ، و" دليل احصاءات التنمية العالمية الذي أصدرته الأمانة العامة
للأمم المتحدة في عام ١٩٨٢ : مؤشرات اقتصادية رئيسية تبين الاتجاهات التاريخية
للتنمية " (PPS/QIR/5/1982 and Corr.1) .
- (٥) المرجع نفسه .
- (٦) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، "تقرير عن التجارة والتنمية
١٩٨٣ " ، الجزء الأول ، "الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة" (ستصدر فيما بعد كمنشور
من مبيعات الأمم المتحدة) .
- (٧) للاطلاع على بحث أكثر تفصيلا ، انظر "أنواع التمويل الخاص بالصناعة" ،
UNIDO/IS.417) .
- (٨) للاطلاع على مناقشة مفصلة للمشاكل ذات الصلة ، انظر الصناعة ٢٠٠٠ -
منظورات جديدة ، أوراق أساسية مجموعة ، المجلد الأول ، التدفقات المالية الدولية
ID/324) .
- (٩) التقرير السنوي ، ١٩٨٢ للجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون
والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس ، OECD ، ١٩٨٣) .
- (١٠) التقرير السنوي ١٩٨٣ ، مؤسسة التمويل الدولية (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٣)
International Finance Corporation .
- (١١) Stephan F. Frowen, "The economic rationale for a new International institution in the field of industrial financing" إعدادت لاجتماع فريق استشاري خاص من الخبراء معني بالتمويل الصناعي الدولي ، عقد في فيينا من ٢٧ الى ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .

الحواشي (تابع)

(١٢) للوقوف على معلومات حول استخدام الطاقة الانتاجية القموى في شتى القطاعات ،
 انظر: Peter F. Marcus and Karlis M. Kirsis, World Steel Dynamics (New York, Paine Webber Mitchell Hutchins, Inc., 1983); Japan Iron and steel Exporters' Association, Forecast on Demand and Supply of Steel in ASEAN Member Countries in 1982 (Tokyo, 1982) "دراسة استقصائية عن صناعة الآلات الزراعية في أمريكا اللاتينية" العدد ٦ من سلسلة الدراسات القطاعية (UNIDO/IS.407) Asian Productivity Organization, Factors which Hinder of Help Productivity Improvement: Country Country Report - Singapore (Tokyo, Report - India (Tokyo, 1980) المرجع نفسه ، " الآلات الزراعية والمعدات الريفية في افريقيا - نهج جديد لمعالجة أزمة منفاقة " ، العدد ١ من سلسلة الدراسات القطاعية (UNIDO/IS.377) ، و " دراسة على نطاق عالمي لصناعة الحلود والمنتجات الجلدية " ، المسودة الثانية ، الدراسة القطاعية (UNIDO/ICIS.134).

Brandt Commission, Common Crisis North-South: Co-operation for World Recovery (London, Pan Books, 1983) . (١٣)

Commission on International Development, Partners in Development (New York, Praeger Publishers, Inc., 1969). (١٤)

(١٥) للاطلاع على مناقشة حول بعض المسائل المتعلقة بتحليل نسبة الأرباح الى التكاليف ، انظر ، مثلا ، التقرير الوارد بعنوان " ما هو مقدار الصفة العلمية لتحليل نسبة الأرباح الى التكاليف ؟ " (ID/WG.358/5) .

(١٦) " العدد رقم ١ : هل هناك فجوة كمية ونوعية في تدفقات الأموال الخارجية للاستثمار الصناعي في البلدان النامية؟ " (ID/WG.377/4) ، ورقة قدمت الى المشاورة الأولى حول التمويل الصناعي .

Stokes Tolbert and Keith Marsden, "Financial requirements for industry in the less developed countries in the 1980s" ورقة قدمت الى الندوة الدولية حول السياسات الصناعية في الثمانينات ، التي عقدت في مدريد من ٥ الى ٩ أيار/مايو ١٩٨٠ .

انظر ID/B/261/Add.7 (١٨)

(١٩) للوقوف على معلومات مفصلة وشاملة عن هذه الخدمات وغيرها من الخدمات الخاصة بالاستثمار الصناعي والتمويل ، انظر اليونيدو ، الموارد المالية للمشاريع الصناعية في البلدان النامية ، الطبعة الثالثة (PI/61/Rev.1) .

W. Brandt, North-South; a programme for Survival, Brandt Report (London, Pan Books, 1980). (٢٠)

الحواشي (تابع)

- (٢١) هناك وصف كامل للمقترحات التي نوقشت ، مع كامل المراجع ، في "مقترحات
لاملاح النظام المالي الدولي : آثارها بالنسبة للتمويل الصناعي." (UNIDO/IS.432) .
- (٢٢) للاطلاع على المزيد من المناقشة حول وضع أقل البلدان نمواً ، أنظر
الورقة الأساسية الخاصة بالبند ه (ح) من جدول الأعمال : " أقل البلدان نمواً: تنفيذ
برنامج العمل الأساسي الجديد " (ID/CONF.5/10) .
- (٢٣) للاطلاع على مناقشة مفصلة أنظر " دور المؤسسات الجنوبية المتعددة
الأطراف في التمويل الصناعي " (UNIDO/IS.419) .
- (٢٤) للاطلاع على مناقشة مفصلة للمسألة وعلى تحليل لدراسة استقصائية
للمصارف أجريت بهذا الشأن ، أنظر " تبادل المعلومات بين مصارف البلدان النامية
لتسهيل عملية التصنيع " (UNIDO/IS.418) .
- (٢٥) للاطلاع على المزيد من المناقشة حول التعاون بين بلدان الجنوب ، أنظر
الورقة الأساسية الخاصة بالبند ه (ط) من جدول الأعمال : " تعزيز التعاون الاقتصادي
فيما بين البلدان النامية " (ID/CONF.5/4) .
- (٢٦) أنظر ، مثلاً ، اعلان وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز (A/38/494, Annex) .

